ملفات خدمة وربط معاش زعماء مصر السياسيين

جمعها وقدم لها

د. عبد المنعم إبراهيم الدسوقي الجميعي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

١٩٩٨



أحمد عرابي باشا



رياض باشا



نوبار باشا



سعد زغلول

من وثائق
التاريخ الحديث والمعاصر



مصطفى النحاس

ملفات خدمة وربط معاش زعماء مصر
السياسيين



د. سامي البارودي

جمعها وقدم لها

د. عبد المنعم ابراهيم الدسوقي الجميعي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

ووكيل كلية التربية لشئون التعليم والطلاب

فرع جامعة القاهرة بالفيوم



شريف باشا



عثمان باشا رفقي



عبد الله النديم



الشيخ محمد عبده

(الأستاذ الإمام)



حسين رشدي باشا

المقدمة

الوثيقة في اللغة العربية لفظ محدود المعنى ، وعام في نفس الوقت لم تعطه المعاجم العربية القديمة والحديثة على حد سواء ما يستحقه من شرح وتعريف بالمراد منه. وقد يكون القدامي ، من اللغويين معذورين في ذلك ، لأن علم الوثائق لم يكن معروفا لديهم حينذاك أو علي الأقل لم يكن معروفا لديهم بهذا الاسم(١) ومن هنا جاء تعريف الوثيقة في معاجم اللغة على أنها مؤنث الوثيق ومعناه المحكم او ما يحكم به الأمر ، ويقال أخذ بالوثيقة في أمره بمعنى بالثقة(٢) و اسم التفضيل من هذه الكلمة هو الأوثق ، والمؤنث منه وثقي(٣) وقد جاءت هذه الكلمة في سورة البقرة في قوله تعالي " فقد استمسك بالعروة الوثقي لا انفصام لها والله سميع عليم.(4) "

ونتيجة لهذه العمومية في توصيف الوثيقة فقد اختلفت الأراء حول تحديد مفهوم الوثائق فبعض المؤرخين يقصد بها المستندات التي تصدر من جهات رسمية أو من أفراد لهم صفة رسمية وتعرف في هذه الحالة بالوثيقة القانونية كالأوامر ، والقرارات والمراسيم والاتفاقيات والمعاهدات هذا الى جانب الرسائل التي تحمل هذه الصفة ، وبعضهم الأخر يقصد بها كل ما خلفه الحدث التاريخي من آثار بمعنى أن لكل مكتوب قيمة تاريخية حتى لو لم يكن لمحررها صفة رسمية(5) ومعنى ذلك أن روايات شهود العيان ، وكشوف اسماء طلاب الجامعات والمدارس والتعليمات الموجهة اليهم ، وقرارات وخطب رؤساء الأحزاب وغيرها تدخل في مفهوم الوثائق(٦)

١- د. سلوى ميلاد : الوثيقة القانونية ، ماهيتها - أجزاؤها أهميتها ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٨٦ ص١٠

٢- مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط ج٢ ، القاهرة ، ص ١٠٣٣.

٣- بطرس البستاني : محيط المحيط ، بيروت ، مكتبة لبنان ١٩٨٣م ص ٩٥٦-٩٥٧.

٤- الآية ٢٥٦.

٥- د. علي الغمراوي : تقرير ببليوجرافي عن بحوث فرنسا ونشراتها في القرن الثامن عشر . مجلة العلوم الاجتماعية بالرياض ، العدد السابع ١٤٠٣-١٩٨٣ ص ١٠٧

٦- د. عبد العظيم رمضان : المذكرات السياسية وأهميتها بين وثائق تاريخ مصر المعاصر - دراسة غير منشورة ضمن بحوث ندوة وثائق تاريخ العرب الحديث ، ١٩٧٧ص٣.

وتوسع البعض في تعريف الوثيقة فقال أنها كل آثار السلف حتى ولو كان ذلك خطابا من ابن الى ابيه أو من صديق الى صديقه ، او بيان حساب لأحد التجار أو حجابا من الأحجبة او تعويذة من التعاويذ او ايصال دين او قائمة بأسعار بعض السلع أو ما شابه ذلك وبخاصة وأن كل ذلك قد يكون ذا أهمية كبيرة في دراسة التاريخ الاقتصادي والتاريخ الاجتماعي والثقافي وغير ذلك من الميادين الجديدة في علم التاريخ(٧).

وحتى يمكن حسم هذا الموضوع فسنعرض لبعض ما ورد في أنظمة بعض دور الوثائق المتقدمة في العالم. ففي قانون دار الوثائق العامة في لندن الصادر في ١٨٣١/٨/١٤م (١٢٤٦هـ) نص على أن الوثيقة تعني الملفات والسجلات والحجج والمستندات ، ومحاضر الجلسات والمراسيم ، والاشعارات واللوائح القانونية ، وكشوفات الجرد ، والكشوفات الحسابية ، والاوراق والكتب. وفي القانون الامريكي الصادر في ١٩٤٣/٧/٧م (١٣٦٦هـ) جاء تعريف الوثيقة بأنها الكتب والاوراق والخرائط والصور الفوتغرافية او اية مواد وثائقية بغض النظر عن شكلها الطبيعي أو صفتها.

وعند تقييمنا لهذه الآراء يتضح أنه اذا قصرنا مفهوم الوثيقة على الوثائق الرسمية فاننا قد نصل الى نتيجة قد لا يقبلها المنطق أو الواقع ، وقد تبعدنا عن الموضوعية وهي أن الكثير من اصول الأحداث التاريخية ليس لها صفة رسمية أو حكومية ، وأن الوثائق الرسمية في كثير من الأحيان لا تفي بالغرض المطلوب في تفسير الأحداث مما يحتم على الباحث الرجوع الي كل ما تركه الحدث التاريخي من آثار ، وهذا يعني أن العديد من الدراسات الرصينة لا تعد دراسات موثوقة ومن هنا فنحن نتفق مع الرأي الذي يرى توسيع حد الوثيقة ونرى ان كل ما خلفه الحدث التاريخي من آثار يدخل في عداد الوثائق كما نضيف الى ما سبق ذكره ضرورة وضع التسجيلات الصوتية والأرشيفات الفوتغرافية والسينما توغرافية ضمن تعريف الوثائق خصوصا وأنه ليس من المنطقي أن لاندخل جلسات المؤتمرات الدولية المسجلة صوتياً والمحفوظة بوزارات الخارجية وفي هيئة الأمم المتحدة ، وفي وزارات الاعلام والمؤسسات العلمية وغيرها ضمن نطاق

٧-د. حسنين ربيع : وثائق الجنيزة وأهميتها لدراسة التاريخ الإقتصادي لموانيء الحجاز واليمن في العصور الوسطى ، بحث منشور ضمن الجزء الثاني من مصادر تاريخ الجزيرة العربية ص١٣١.

الوثائق بل ينبغي أن يشتمل دور الوثائق العربية علي أرشيف الوثائق الصوتي snore archive والذي قد يكون في المستقبل هو أرشيف الغد.

وعن أهمية الوثائق فقد اختلف المؤرخون والعاملون في حقل الدراسات التاريخية أيضا في تحديد مدى أهمية الوثائق فمعظمهم نعتها بالعديد من النعوت التي تبرز قيمتها وأهميتها ، وبعضهم شكك في ذلك.

وعن المجموعة الأولي : فقد وصفوها بأنها قطع من حياة الأسلاف ، وشهود معاصرة للوقائع التاريخية ، واقوى المصادر حجة فيما يتعلق بتصوير الحياة اليومية وبتحديد التواريخ والأماكن وكثيرا ما يؤدي إهمالها أو الإستغناء عن بعضها الي أن يخطيء المؤرخ في أحكامه(8)، وأنها المادة الخام التي تحمل بين سطورها تراث الأمم وحضاراتها ، وهي الشاهد الأكبر على تراث الأمم وتاريخها ، وهي سند المؤرخ القوي الذي يجد بين ثنايا سطورها من الحقائق ما يسد الثغرات الناقصة ويستكمل الحلقات المفقودة ، وهي المصادر الأصلية والأساسية لدراسة التاريخ لكونها منبعاً بكراً يرد فيه الكثير مما لم يتوصل له المؤرخون(9) وهي الأصول التي لايمكن كتابة التاريخ الصحيح أو تحقيق الحوادث التاريخية بدونها، وهي التي تتسم بالأصالة والتفرد والعطاء وبخاصة اذا كانت تسد فراغا في تاريخ البشرية ، وهي المصادر النزيهة التي يصعب الشك في صحتها ، وبخاصة أنها لم تكتب أصلاً بغرض التأليف التاريخي(10) يضاف الي ذلك انها أفضل موصل لتبيان الحقيقة التي تجعل المؤرخ يقف على حقائق الأمور دون أي شك أو مواربة، وترفع الستار عن الكثير من القضايا التاريخية التي يشوبها الغموض والتي لايزال بعضها ألغازاً محيرة(11) مما قد يؤدي الي تغيير مفاهيم خاطئة قد توارثها الأبناء

8- د. أحمد السعيد سليمان : وثائق التاريخ العربي وكيفية صيانتها . حوليات كلية الأداب جامعة عين شمس . المجلد التاسع 1964.

9- محمود عباس حمودة : المدخل إلى دراسة الوثائق العربية، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، 1980 ص3.

10- لم يكن لدي الناس الذين دونوا أعمالهم منذ مئات السنين أية معلومات محددة عن الطريقة التي يعمل بها المؤرخ المعاصر.

11- الدارة : العدد الأول ، شوال 1405 / يونيو 1985 ، مقال للأستاذ عبد الله الحقيل تحت عنوان "أهمية تجميع تراثنا الوثائقي المتناثر في مكتبات العالم" ص 190.

عن الأجداد، والأبناء عن الآباء فأخذت ثوب الحقيقة في غير استحقاق(١٢)، كما أنها مصدر للمعلومات من الدرجة الأولي يفتح لنا أبواباً جديدة ومتعددة للدراسة لكونها مصدرا مهما سطر فيه الكثير مما أغفله المؤرخون في كتاباتهم كما أن فقدها أو تعرضها للتلف والضياع يزيد من الفجوات في مجرى التاريخ، ويجعل حلقات كثيرة منه مجهولة الي الأبد.

والي جانب ذلك فان كل وثيقة لايتسنى لأحد الوصول الي قراءتها تعد وثيقة ميتة، وهذا هو شأن الوثائق التى ما زالت مطمورة حتى الأن في بعض الخزائن الحكومية والخاصة أو في حوزة جماعة تحاول احتكار الوثائق أوبسبب ظروف خاصة تحول دون نشرها، وفي تلك الحالات تظل هذه الوثائق معطلة، ولا يمكن الافادة منها فى البحث التاريخى الا اذا خرجت من مخابئها الي طريق النور حيث يتم نشرها والاستفادة من معلوماتها، وتحويلها من مادة خام صامتة الي معلومات تاريخية قد تضيف الي المعرفة شيئا جديدا.

أما عن المجموعة الثانية فقد شككت في مصداقية الوثائق ودقتها وحجتها في ذلك أن العديد من الوثائق تعبر عن رأى أصحابها الذى قد لايخلو من التحيز، وأنها قد تحتوى علي معلومات خاطئة أو محرفة أحيانا تكون قد بلغت الي أحد المسئولين فبادر بايصالها الي حكومته دون التثبت منها أو ربما كان أحد الأشخاص قد حاول تزوير ما فيها من معلومات لذلك لايجوز للمؤرخ أن يقبل ما جاء في الوثائق وبخاصة انها لاتحتوى ألاعلى ما كان يفكر فيه صاحب الوثيقة.

والواقع أن كلا من الرأيين له وجاهته فعلي الرغم من أنه لا يوجد شك كبير فى أصالة وحياد الوثيقة ونزاهة كاتبها، وبخاصة أنه عاش في وقت لم يكن في ذهنه أنما كتبه سيكون ذا قيمة تاريخية بعد ذلك أو سيعتمد عليه فى التأليف التاريخي(١٣)؟ ولذلك تنتفي الأهواء الذاتية عن الوثيقة التاريخية وتصبح مصدراً رئيسياً للمعلومات من الدرجة الأولي(١٤). فانه من المعروف أن بعض الوثائق لا تخلو من التحيز والهوى أو التحريف لذلك فأنه لا يجوز للمؤرخ أن يقبل كل ما جاء فى الوثائق بل أن مهمته هى غربلة

١٢-لم يعد مجهولاً أن أجيالا متعاقبة من أبناء مصر قرأت تاريخها الوطنى على غير حقيقته.

١٣-د.حسنين ربيع: البحث السابق ص ١٣١.

١٤-د.سلوى ميلاد: وثائق أهل الذمة فى العصر العثمانى وأهميتها التاريخية، القاهرة، دار الثقافة، ١٩٨٣ ص ٣.

المعلومات الموجودة بالوثائق ومقابلتها بغيرها من المصادر للتوصل إلى الحقيقة والتعرف على ملابسات الواقع . فعلى الرغم من اهمية الوثائق فأنها في حد ذاتها لا تصنع الحقيقة التاريخية بل تظل أداه جوفاء في يد من لايعرف كيف يضفي من علمه وخبرته فيها(١٥). وبخاصة وأن الوثائق لاتعطينا صورة سينمائية عن الحادث وانما تمدنا بصورة متناثرة ، بينها وبين البعض الآخر الكثير من انواع النقص وعدم الارتباط والاختلال وأن دراستها وتحليلها واكمال كل نقص وسد كل ثغرة بينها ، وتنقيتها كما تنقي الحبوب الطيبة من الحصي والقشر يحتاج الي مؤرخ يتمتع بموهبة خاصة يستطيع بها احياء الماضي بكل ما كان عليه وأن يميز بين الحقيقي وغير الحقيقي مستعينا في ذلك بكل تجاربه حتى يروي الحدث بالدقة والتحليل المناسبين(١٦) وهو يستتر خلف الشواهد المعترف بأنها صادقة ، كما يحتاج أيضا الى مؤرخ واسع الثقافة ، وناقد حصيف يتمتع بمقدرة علمية عالية ، والمعنية معالجة المسائل التاريخية والتعرف علي ملابسات الواقع فيجتهد لابراز ما بها من خفايا وايضاح الجديد فيها ، وتلك هي الغاية الأولي للتاريخ ، فاستخلاص الأحكام التي تتعلق بالانسان ، والاجابة علي الأسئلة التي تتعلق بجهود البشرية ومنجزات الانسان في الماضي بما فيها من عبر وعظات ، وذلك للسير علي منوالها في المستقبل ولاسيما ان الاحاطة بأعمال الانسان، والالمام بدقائق الحياة اليومية في العصور الماضية بمثالبها ومشاربها يمكن أن تفيد انسان الحاضر في تجنب أخطاء من سبقوه ، والسير علي منوال محاسنهم ومآثرهم اذ أن الحضارة الانسانية ليست بنت ساعتها ، بل هي تراث عصور ومجهودات أمم وشعوب عاش الانسان كل تجاربها حتي ظهرت لنا حضارة القرن العشرين.

ومن هنا ينبغي أن يخطر ببال أساتذة الجامعات من المؤرخين الذين يفنون أعمارهم في البحث عن الحقيقة ، ويدفنون أنفسهم في الوثائق والاحصاءات أن الماضي ميت الا بمقدار ما يؤثر في أخلاق وغايات الأحياء من الناس ، وأنه لا قيمة للتاريخ الا بمقدار ما ينير الحاضر ، ويعين علي توجيه المستقبل .

١٥- يرى البعض أن مجرد العثور على الوثائق ونشرها ومناقشتها يكون ذات فائدة للتاريخ.

أنظر : لويس جوتشلك: كيف تفهم التاريخ - مدخل إلى تطبيق المنهج التاريخي - ترجمة عائدة سليمان وأحمد أبو حاكمة ، بيروت ، دار الكتب العربي ، ١٩٦٦

١٦- عبد الرحمن بدوي : مناهج البحث العلمي ص٢١٩

وأنه اذا ما كتب التاريخ بهذه الطريقة فسيعرف العالم حقيقة الطبيعة البشرية معرفة أفضل مما يكتبه علماء النفس والفلسفة والاجتماع في العالم(١٧). وعلي كل حال فبعد أن اتضحت أهمية الوثائق في الكتابة التاريخية أخذت الأرشيفات الخاصة بها في التطور فبعد

أن كانت مخازن للملفات غير المستعملة ، ومأوي لمخلفات المصالح الحكومية ، ومستودعاً للحشرات(١٨) أصبحت بمثابة المعامل الحديثة للدراسات التاريخية وقد تطورت هذه المعامل ، ونظمت بحيث تلبي حاجات الباحثين وظهرت منها أنواع جديدة.

ومن المعروف أن مصر كانت من أوائل الدول العربية التي تنبهت الي اهميه وثائقها فأصدرت مرسوماً وزارياً في عام ١٩٥٤م بانشاء لجنة الوثائق التاريخية لجمع كل موارد المحفوظات ذات الفائدة التاريخية في ادارة مركزية عرفت باسم دار الوثائق.

وقد تأسست هذه الدار طبقاً لنص القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤م ومهمتها جمع الوثائق التي تتصل بتاريخ مصر في جميع العصور وتيسير البحث والاطلاع والعمل علي نشر الوثائق ورفع مستوي البحوث التاريخية(١٩).

هذا وقد نص القانون ٣٥٦ في مادته العاشرة علي تشكيل اللجان الدائمة للمحفوظات وعمل سجلات لها ، ولتكون حلقة الاتصال بين تلك الجهات ، ودار الوثائق القومية.

وعن تحديد معنى الوثيقة فان كل وثيقة مهما كانت مدتها فانه يمكن أن تكون جزءاً من المادة التاريخية على مرور الأيام خصوصاً وأن جميع الوثائق لازمة للمؤرخ سواء في ذلك الوثائق المالية أم الادارية أم التعليمية أم القانونية أم غيرها(٢٠).

ومن المعروف أن الانسان ليس عبداً للوثائق والمخطوطات بل هو ناقد حصيف يختار منها ويكتب ما يخاطب به عقول الناس في كل عصر .

١٧- ول ديوارنت: مناهج الفلسفة - ترجمة أحمد فؤاد الاهوانى - القاهرة،الأنجلو المصرية،١٩٥٥،ص٨.

١٨- يذكر أسد رستم أنه عندما صعد إلى القلعة فى عام ١٩٢٥ لتفقد الدفتر خانة المصرية وجد أوراقها وسجلاتها مكدسة بعضها فوق بعض فى اكياس لا يؤمها سوى الجراذين والثعابين.

أنظر: مجلة المشرق البريروتية الجزويتية ١٩٣٧ ص ٤٧٧ .

١٩- محمود عباس حمودة :النشاط الدولى فى خدمة الوثائق، مخطوط ص ٤١.

٢٠- دار الوثائق القومية : نشرة تفسير القانون ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ وتنظيم المحفوظات ص ٣٦.

ومن البدهي القول أن الشعوب المتقدمة في سلم الحضارة تحافظ على وثائقها خصوصا وأن هذه الوثائق تعد كنوزا ثمينة فهي الشاهد الأكبر على التاريخ ، وهي الدليل الأعظم على الشخصية الحضارية لأي شعب من الشعوب .

والدراسات التاريخية المبتكرة تعتمد اعتمادا كبيرا على الوثائق لكونها من المصادر التاريخية الأصلية والأساسية لكل باحث يرغب في اضافة حقائق علمية لم تكن معروفة من قبل سواء للمؤرخين أم غيرهم(٣١).

والوثائق التى نعرض لها بين دفتى هذا الكتاب هى ملفات الخدمة وربط المعاش كمصدر لدراسة تاريخ بعض زعماء مصر السياسيين وغيرهم قصدنا بها تسهيل مهمة الباحثين ، وتوضيح طبيعة هذا العصر وظروفه ، خاصة وأن معرفة العصر بطريقة صحيحة تحتم عليهم رؤيته في الأصول التي كتبت خلاله لا تلك التي كتبت عنه. ولقد رأينا ان نقدم للملفات التي نعرض لها بنبذة للتعريف بها وبأصحابها خاصة وأنها جديدة فى معظمها ويتم نشرها لأول مرة وحتي تتسق أمور هذه الدراسة فقد قسمنا هذه الملفات إلى فصول حسب أدوار أصحابها فى الحياة المصرية فالفصل الأول خاص بملفات بعض المفكرين والأدباء والكتاب أمثال الشيخ محمد عبده وعبد الله النديم وعلي مبارك والشيخ محمد الانبابى ، والفصل الثانى خاص برؤساء النظار والوزارات الذين تولوا ادارة شئون مصر فى بعض الفترات أمثال نوبار باشا ورياض باشا ومصطفى فهمى باشا ومحمد سعيد باشا وحسين رشدى باشا وسعد زغلول باشا وعبد الخالق ثروت باشا ومحمد توفيق نسيم باشا واسماعيل صدقى باشا ومصطفى النحاس باشا ، والفصل الثالث خاص بملفات بعض النظار والوزارات أمثال عثمان رفقى باشا وأحمد عرابى ورفاقه ومحمد سلطان باشا وعبد القادر حلمى باشا واسماعيل سرى باشا وأمين عثمان باشا ، أما الفصل الرابع والأخير فقد تفرد بعرض ملف السير ألدون جورست أحد كبار الموظفين الانجليز فى مصر والقنصل العام بعد كرومر .

٣١– الدارة : العدد الأول ، شوال ١٤٠٥ / يونيو ١٩٨٥ مقال للأستاذ عبد الله الحقيل تحت عنوان " أهمية تجميع تراثنا الوثائقى المتناثر فى مكتبات العالم. "

وعلى الرغم من أهمية ملفات الخدمة وربط المعاش في دراسة وتحليل الشخصيات التاريخية وتوضيح صورة العصر الذي عاشت فيه فإن تواجد هذه الملفات في دار المحفوظات العمومية بالقلعة التي ينصب اهتمامها الأكبر على استخراج شهادات المواليد والوفيات وحفظ الوثائق الخاصة بالملكيات الزراعية وغيرها يعيق عملية الاطلاع عليها ويعرضها لعدم الاهتمام بها مما يساعد على تلفها أو فقدها ، كما أن تواجد هذه الملفات بجانب الملفات الأخرى للموظفين العاديين قد يؤدي إلى صعوبة استخراجها لاطلاع الباحثين عليها وبما أن العديد من الوثائق قد نقلت من دار المحفوظات إلى دار الوثائق فلماذا لم تنقل أيضا ملفات خدمة وربط معاش زعماء مصر ورجالها البارزين إليها .

والله ولى التوفيق ...

أ.د عبد المنعم الجميعي ....

القاهرة – مدينة المهندسين ١٩٩٥

الفصل الأول

ملفات الخدمة وربط المعاش
كمصدر لدراسة بعض المصلحين والكتاب والأدباء المصريين

١- ملف الشيخ محمد عبده

٢- ملف عبد الله النديم

٣-ملف على باشا مبارك

٤- ملف الشيخ محمد الانبابى (شيخ الجامع الأزهر)



الشيخ محمد عبده (الأستاذ الإمام)



عبد الله النديم

-أهمية ملفات الخدمة وربط المعاش في الدراسة التاريخية:

تعد ملفات الخدمة وربط المعاش الموجودة في دار المحفوظات العمومية بقلعة صلاح الدين بالقاهرة من المصادر الأصلية والهامة في تاريخ مصر الحديث والمعاصر خاصة وأن بعضها يعرض للرواد الذين قاموا بأدوار بارزة في التاريخ المصري وحققوا لوطنهم الكثير من المنجزات في كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وتبرز أهمية هذه الملفات في معرفة التسلسل الوظيفي للشخصيات التاريخية اذ تصور حياة كل منهم الوظيفية كما تعرفنا بانتماءاتهم الطبقية وبمؤهلاتهم العلمية وما تعرضوا له من ظروف قبل وصولهم الى منصب الريادة أو الزعامة.

والملفات التي نعرض لأجزاء منها في هذا الفصل خاصة بخدمة وربط معاش بعض من شاركوا في تاريخ مصر سواء في الناحية السياسية أو الاجتماعية وسنخص بالذكر ملفات الشيخ محمد عبده ، وعبد الله النديم ، وعلى باشا مبارك، والشيخ محمد الانبابى وفيما يلى نعرض لذلك.

١- ملف خدمة وربط معاش الشيخ محمد عبده
مفتي الديار المصرية(١)

<u>أولا : تعريف بمحتويات الملف وصاحبه.</u>

يتضح من هذا الملف أن الشيخ محمد عبده ولد في أواخر عام ١٢٦٦هـ (١٨٤٩م) في قرية محلة نصر بمركز شبراخيت بحيرة وكانت أول وظيفة التحق بها في أواخر عام ١٢٩٥هـ (١٨٧٨م) هي وظيفة مدرس بمدرسة الألسن ومدرسة دار العلوم واستمر بها حوالي ثمانية شهور ، ثم رفت بالاستغناء عنه في رمضان ١٢٩٦هـ. وفي جمادي الأولى ١٢٩٧هـ (١٨٨٠م) عين محررا ثالثا في الجريدة الرسمية ، بمرتب ألف

١- دار المحفوظات العمومية بالقلعة : دولاب رقم ٤٣ ، عين ٤ ، محفظة ٨٧٣ ، ملف ٣٣٦٧٩

وثلاثمائة قرش شهريا ، وفي ذي القعدة ١٢٩٧هـ رقي رئيسا بقلم ادارة المطبوعات العربية والتركية بمرتب ألفي قرش ، زيد الى ثلاثة آلاف قرش.

في ربيع الثاني من السنة المذكورة ، ونتيجة لانضمام الشيخ محمد عبده الى رجال الثورة العرابية ، وتزويده جريدة الوقائع المصرية بالأفكار الثورية ، حتى أصبح كاتبا ومنشئا ومقرئا للعرابيين في المحافل والمجامع ومحررا للمحاضرات المتفقة مع أغراض الثوار ، نتيجة لكل ذلك ، فصل من وظيفته ، وقدم للمحاكمة وحكم عليه بالتجريد من الرتب والنياشين والعنوانات وعلامات الشرف والامتيازات [1] وتقرر نفيه الي خارج القطر المصري وملحقاته لمدة ثلاث سنوات قضاها في بيروت . ارتحل بعدها الى باريس، حيث دعاه أستاذه جمال الدين الأفغاني ، وأصدرا سوياً جريدة العروة الوثقى من هناك ، ثم عاد الى بيروت حيث تزوج للمرة الثانية ، رحل بعدها الي مصر .

وعين الشيخ محمد عبده عقب عودته الى مصر في وظيفة نائب قاضي بمحكمة بنها حسب الأمر العالي الصادر في ٢٨ يوليو عام ١٨٨٩م ، ثم نقل الى محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية في أول يناير عام ١٨٩١ في وظيفة قاضي ، ومنها نقل الي محكمة مصر الابتدائية الأهلية ، وظل الشيخ محمد عبده يعمل في القضاء حتى سنة ١٨٩٩م ، ثم صدر أمر عالي في ٣ يونيه عام ١٨٩٩م بتعيينه مفتياً للديار المصرية ، بمرتب سبعون جنيهاً في الشهر ، وضمنت له الحكومة الرجوع الى وظيفة قاضي بمحكمة الاستئناف الأهلية في حالة استقالته أو اقالته من وظيفة افتاء الديار المصرية [٢].

والتمس الشيخ محمد عبده من الخديوي ، ضم المدة التي قضاها بالمنفى إلي مدة خدمته ، حتى تحتسب له في المعاش ، وقد أجابه الخديوي إلى طلبه ، ففي ١٨ يونيه ١٩٠٥م صدر أمر عالي رقم ٣ باحتساب فترة النفي التي قضاها الشيخ محمد عبده ضمن مدة خدمته .

واشتد وطأة المرض على الشيخ محمد عبده منذ أكتوبر ١٩٠٥م ، فعزم على السفر إلي خارج البلاد للعلاج ، بعد أن اختلف الأطباء المصريون في تشخيص مرضه ، ولكن حالته الصحية حالت دون ذلك.

١- الملف السابق : قضية رقم ٦٣ باسم الشيخ محمد عبده.

٢- حول تفاصيل حياة الشيخ محمد عبده : انظر عباس العقاد : محمد عبده ، القاهرة ١٩٦٣.

وتوفي الشيخ محمد عبده بالأسكندرية في ١١ يوليه ١٩٠٥م عن عمر يناهز السادسة والخمسين ، ودفن بالقاهرة ، تاركا وراءه زوجه وأربع بنات ، كانت الصغرى من الزوجة الثانية .

ومع أن الشيخ محمد عبده قدم اقرارا في نوفمبر ١٨٩٦م بأنه يمتلك منزلا يقع في الشارع الاسماعيلي بالسيدة زينب ، وأربعاً وعشرين فدانا وثلاثة عشر قيراطا ، بالاضافة الى سبعة فدادين أخرى عن طريق الرهن ، تقع كلها في مركز شبرا خيت بحيرة ، فان زوجته طلبت من وزارة المالية ، زيادة معاشها هي وبناته ، نظرا لأنه لايتجاوز سبعة جنيهات ، لاتكفي لقضاء حاجيات معيشتهم الضرورية ، وأن زوجها قد شغل نفسه طيلة حياته ، بتفضيل منافع الناس العمومية على شئونه الخاصة ، مما جعله لايترك لهم شيئا يعيشون منه.[1]

<u>ثانيا : وثائق الملف:</u>

١- وجد ضمن محفوظات قومسيون التحقيق بمصر قضية ٦٣ باسم الشيخ محمد عبده وبها ورقة إتهام مذكورا بها ما يأتي.:

غير خاف ما كان عليه المذكور من سوء المسعى والعمل بهذا المسلك بإتحاد مع رؤساء العصاه وإعانتهم على المفاسد والهيجان وكان يشحن الوقائع المصرية المحرر لها بما هو من هذا القبيل فضلاً عن كونه جاعل نفسه كاتب ومنشئْ ومقرئْ لهم في المحافل والمجامع وتحرير المحاضر والموافقة لأغراضهم وهذا لايخفى عن كافة الناس ، ومتى طلب القومسيون شهادات عن ذلك سيحصل عليها في الحال من العموم.

وهذا كالمدون أمام إسمه في المكاتبة الصادرة من نظارة الداخلية لقومسيون التحقيق بمصر رقم ١٦ الحجة ١٢٩٩ نمرة ٦٦ ثم وجد بدفتر قيد القضايا بالقومسيون المذكور بوجه ٣١ تأشير أمام المذكور علم من الكشف الوارد من الضبطية بإفادة نمرة ١٤٨ الحكم على المذكور بالتجريد من الرتب والنياشين والعنوانات وعلامات الشرف

١- الملف السابق : التماس مقدم من حرم المرحوم الشيخ محمد عبده وابنتيه القاصرة والعاجزة إلى نظارة المالية .

والإمتيازات ونفيه خارج القطر وملحقاته مدة ثلاث سنوات كما أشير بأمر الداخلية بتاريخ ١٦ صفر ٣٠٠ وبالتحرى عن الحكم الصادر فى حقه فعلم من تأشير على دوسيه القضية أنه حكم عليه ضمن كشف ٨٤ المبعوث للداخلية بإفادة س ١٥٠ وبتسلسل الكشف عن النمرة المذكورة فوجد محرر عنها لمجلس النظار فى ٥ ص ٣٠٠ غير رسمى ثم تبين صدور أمر عالى لمجلس النظار فى ١٣ منه وتبلغ للداخلية بإفادة منه فى ١٤ الشهر ١٧١ بمجازاة الأربعة وثلاثين شخص المبينة أسمائهم بالكشف المرفوق والمشتركين فى جريمة العصيان بالنفى خارج القطر المصرى وملحقاته وتجريد من يكون منهم حائزاً لرتبه أو عنوان أو منصب أو علامة شرف أو إمتياز من ذلك ومن ضمن الأشخاص المذكورة إسم الشيخ محمد عبده ناظر قلم عربى المطبوعات سابقاً ومدة النفى ثلاث سنوات خارج القطر وملحقاته وقد جرى نسخ صور الأمر العالى الصادر فى ١٣ صفر عام ١٣٠٠هـ والإفادة الصادرة من قومسيون التحقيق بالداخلية فى ٣ صفر ٣٠٠ هذا ولم يوجد بالدفتر خانة محفوظات لمجلس النظار حتى كان يجرى البحث فيها عن الحكم الصادر من قومسيون التحقيق ولادفاتر لقيد الأوامر العالية فى نمره عام ١٨٨٩م.

٣- صورة أمر نظارة الحقانية الصادر لمحكمة بنها الأهلية بتاريخ أول أغسطس عام ١٨٨٩ ٤ الحجة.

الشيخ محمد عبده عين نائب قاضى بمحكمة بنها بدلاً عن أحمد أفندى الذى عين قاضياً بمحكمة بنى سويف.

صدر أمر عال بتاريخ ٢٨ يوليو ١٨٨٩ "٣٠" القعدة ٣٠٦ من ضمن ما أشير به تعيين كل من الشيخ محمد عبده ومحمود توفيق بوظيفة نائب قاضى بالمحكمة وبناء عليه صار إخطارهما بذلك فلزم تحريره لحضرتكم للمعلومية والتنبيه بإجراء القيد على هذا الوجه وتكون أحدها للشيخ محمد عبده بمرتب الوظيفة المبالغ قدره إثنين وعشرون جنيها

وردت للحقانية من محكمة بنها الأهلية ضمن إفادة رقم ٢٣ نوفمبر ٨٩

نمره ١٦٣

٣- كشف عن بيان ماهية حضرة الشيخ محمد عبده نائب قاضي بمحكمة بنها الأهلية والتأشيرات الواقعة على إسم حضرته من ينـاير ١٨٨٩ لغاية السنة المذكورة حسب الوارد في دفتر المستخدمين.

ماهية شهرين حسب الوارد بالميزانية ٣٥ جنيه والإحتياطي الجاري إستقطاعه بواقع خمسة المائة أي اجنيه و١٠٠مليم.

حضرته تعين بموجب أمر عالي رقم ٢٨ يوليو سنة ٨٩ بدلاً من حضرة أحمد أفندي حلمي الذي تعين قاضي بمحكمة بني سويف وكان أحتسب الإحتياطي بمقتضى إستقطاعه من حضرته بواقع المائة ٣ على حسب التأشير الواقع من حضرته على الإذن وقد صار إحتسابه بواقع المائه ٥ على مقتضى منشور النظارة رقم ٧ سبتمبر ٧٩ نمرة ١٠٣ ولم يوجد تأشيرات خلاف ذلك.

علي الوجه المشروع تحرر هذا الكشف

باشكاتب محكمة بنها الأهلية

التوقيع

ورد للحقانية من المحكمة ضمن إفادة رقم ٣١

يناير ١٨٩٠ "٢٩ جماد أول ١٣٠٧" نمره ١٥

٤- تعريفة بإسم حضرة الشيخ محمد عبده المستخدم بوظيفة نائب قاضي محكمة بنها الأهلية.

تاريخ الميلاد ____________ أواخر سنة ١٢٦٦هـ

البلد المولود فيها ____________ شبرا غربية

ديانته ____________ مسلم

تبعيته ____________ عثماني

جنسيته ____________ مصري

صفته المدنية ____________ متزوج

اللغات التي يعرفها ____________ عربي

صفته قبل الإستخدام ____________ من المدرسين بالأزهر

(بيان مدد الخدمات بوجه التقريب)

شهر	سنه	
٨	-	أول الإستخدام فى أواخر ١٢٩٥هـ تعينت مدرسا فى مدرسة الألسن ومدرسة دار العلوم بماهية ٥٠٠ قرش شهرى وفى رمضان ٩٦ رفت بالإستغناء.
٧	٢	وفى جمادى الأولى ١٨٩٧ تعينت محرراً ثالثاً فى الجريدة الرسمية بمرتب ١٣٠٠ قرش شهرياً وفى ذى القعدة ١٢٩٧ ترقيت لوظيفة رئيس بقلم إدارة المطبوعات العربية والتركية بمرتب ٢٠٠٠ قرش وفى ربيع الثانى من المذكورة ضم على ماهيتى ١٠٠٠ قرش فصارت ٣٠٠٠ قرش وفى شهر ذو القعدة من تلك السنة رفت
٨	-	وفى أواخر شهر ذو القعدة ١٣٠٦ تعينت نائب قاضى فى محكمة بنها بماهية ٢٢٠٠ قرش وما زالت بها للآن.
١١	٣	

على الوجه المشروع تحررت هذه التعريفة منا

٢٧ رجب ١٣٠٧ ١٨مارس ١٨٩٠

نائب قاضى بمحكمة بنها الأهلية.

محمد عبده

وردت من المحكمة الحقانية ضمن إفاده رقم ١٨مارس ١٨٩٠نمره ٤٥.

٥- كشف بيان مدة خدامة حضرة الشيخ محمد عبده الذى كان نائب قاضى بهذه المحكمة ونقل قاضياً بمحكمة المنصورة الأهلية وذلك عن المدة من أول يناير ٩١ لغاية رفته من هذا نقلا عن المحكمة المذكورة.

أيام شهور

١٤ ٢ فقط شهرين إثنين وأربعة عشر يوما لا غير

حضرته كان نائب قاضى بمحكمة بنها بمرتب شهرى إثنان وعشرون جنيهاً ورفت لغاية ١٤ مارس ٩١ نقلا على محكمة المنصورة التى تعين بها بوظيفة قاضى بموجب دكرتو خديو صادر بتاريخ ١٥ مارس ٩١ والإحتياطى الذى كان جارى إستقطاعه من ماهيته هو بواقع المايه خمسه على الوجه المشروح قد تحرر هذا الكشف.

٧ يونيه ٩١ باشكاتب بمحكمة بنها الأهلية

٦- صوره خاصه بإسم حضرة الشيخ محمد عبده القاضى بالمحكمة سابقا

صورة شرح من حضرة رئيس المحكمة لحضرة باشكاتبها رقم ٧ يناير ٩٣ نمره ١٣ بناء على ما أشير بامر نظارة الحقانية رقم ٦ بتاريخ ٩٣ نمره ٤ الوارد لها فى ٧ منه يصير رفت إستحقاق حضرة الشيخ محمد عبده القاضى الذى صدر الأمر بتعيينه قاضيا بمحكمة مصر الإبتدائية من تاريخ وصول أمر النظارة حسب ما أشير به أى فى يوم الخميس ١٧ يناير ٩٣ وقيد إستحقاقه حضره أمين أفندى على القاضى الذى عين بدله من التاريخ التالى لرفت الشيخ محمد عبده فتاريخه تحرر الأخطار اللازم لمحكمه مصر الأهلية .

٧يناير ٩٣ ٧جمادى آخر ١٣٠٩ هـ

رئيس المحكمة

ختم

هذه الصورة طبق الأصل

كاتب الحسابات

ختم

٧- محكمة مصر الإبتدائية الأهلية بإسم حضرة الشيخ محمد عبده

صورة إفادة من نظارة الحقانية لمحكمة مصر الإبتدائية الأهلية فى ٦ يناير ٩٣ نمره ٣ بمقتضى الدكرتيو الصادر بتاريخ ٣ جمادى الثانى ٣٠٩ / ٣ يناير ٩٣ عن حضرة الشيخ محمد عبده القاضى بمحكمة المنصورة الإبتدائية الأهلية قاضياً بالمحكمة رياسة حضرتكم بدلا من حضرة محمود صادق سالم افندى الذى نقل إلى محكمة المنصورة المختلطة فبناء عليه لزم تحريره ليتنبه بإعتماد قيد الموصى إليه على هاته الوظيفة بمربوطها إعتبارا من التاريخ التالى لرفته من محكمة المنصورة وبتاريخه تحرر لتلك المحكمة بما لزم عن ذلك

ناظر الحقانية

ختم

* * * * *

صورة إذن من محكمة مصر الأهلية إلى إقليم الحسابات فى ١١ يناير٩٣ بناء على إفادة نظارة الحقانية نمرة ٣ وبناء على ما ورد من محكمة المنصورة فى ٧يناير ٩٣ نمرة١٤ بمقتضى قيد حضرة الشيخ محمد عبده القاضى بمحكمة المنصوره الإبتدائية قاضياً بهذه المحكمة بدلاً من حضرة محمود صدقى سالم أفندى وذلك إبتداء من يوم الخميس ٧يناير ٩٣

٨- كشف بيان بمدة خدامة حضرة الشيخ محمد عبده القاض بالمحكمة فى ١٨٩١ ومقدار ماهيته وما عومل به من نحو اليوم الإحتياطى والتأشيرات الواقعة أمام اسم حضرته فى السنة المذكورة .

يوم شهر

أولاً : مدة خدمة حضرته هى ١٧ ٩ من ١٥ مارس سنة ١٨٩١ لغاية ديسمبر سنة تاريخه .

ثانياً : مقدار ماهيته ٣٥ جنيه وجارى أستقطاع اليوم الأحتياطى منه بواقع المائة خمسة .

ثالثاً : التأشيرات الواقعة أمام اسم حضرته فى السنة المذكورة هى كالأتى :

أولاً : حضرته تعين قاضياً بالمحكمة من ١٥ مارس سنة ٩١ بدلاً عن المرحوم حسن أفندى على نقلا من وظيفة نائب قاض بمحكمة بنها بمقتضى الدكريتو الصادر بتاريخ فى التاريخ المذكور الوارد عن ذلك وعن قيد حضرته بتقديم الماهية لحينا يتحرر منها للمحكمة بافادتها نمرة ٣٧.

ثانيا : أعطى لحضرته ١٣ جنيه كمالة مربوط وظيفته من ١٥ مارس سنة ٩١ تاريخ تعيينه فيها بمقتضى قرار مجلس النظار فى ٢٦ مارس سنة ٩١ الوارد عن ذلك مكاتبة الحقانية للمحكمة نمرة ٤٩ واذن حضرة رئيسها فى ٣١ منه نمرة ١٤٣.

على الوجه المشروح قد تحرر هذا الكشف بناء على طلب جناب النائب العمومى بافادته لرياسة النيابة رقم ١٨ يناير ٩٣ نمرة ٣٥.

كاتب الحسابات باشكاتب المحكمة

* * * * *

٩- كشف من محكمة مصر الابتدائية الأهلية باسم حضرة الشيخ محمد عبده حضرته قاض بالمحكمة درجة أولى نمرة ٩ بماهية شهرى ٤٠ جنيه يستقطع منه الاحتياطى بواقع المالية خمسة وبالمدة من أول يناير ٩٤ لغاية ديسمبر ٩٤ .

تأشر بالتصريح لحضرته باجازة اعتيادية شهر واحد و٢٤ يوما فى ٨ أغسطس ٩٤ ضمن أمر الحقانية رقم ٧ يونيه سنة ٩٤ نمرة ١١٠ اعتبرت اجازته فى ١٥ يوليه سنة ٩٤ كما تحرر فى المحكمة للحقانية فى ١٢ يوليه ٩٤ نمرة ٧٥.

وحضر فى ٩ أغسطس ٩٤ وكتب للحقانية عن اليوم الزايد عن الاجازة وصدر أمرها فى ٤ سبتمبر ٩٤ باعتماد اليوم المذكور اجازة اعتيادية وبخلاف ذلك لم يوجد تأشيرات .

كاتب الحسابات

التوقيع

١٠- ملف معاش الشيخ محمد عبده.

ط فدان

أملك منزلي الكائن بالشارع الاسماعيلي التابع لثمن السيدة زينب وأملك ١٣ ٢٤ و ٧ فدان بطريق الرهن بعضها واقع في زمام محلة نصر والبعض الاخر واقع في زمام لقانه وكلا البلدين تابع لمركز شبراخيت بمديرية البحيرة.

٢٩ نوفمبر ١٨٩٦ التوقيع

محمد عبده

ولا أملك ولا أشتغل أرضا ولا عقارا غير ذلك لا بالايجار ولا غيره من أسباب الاستغلال

٢٩ نوفمبر سنة ٩٦ محمد عبده

* * * * *

١١- صورة أمر كريم صادر إلى عطوفتلو رئيس مجلس النظار بتاريخ ٢٤ محرم سنة ١٣١٧ ٣ يونيو ١٨٩٩ نمرة ٣

قد اقتضت ارادتنا انفصال حضرة الشيخ حسونة النواوي من وظيفتي مشيخة الجامع الأزهر وافتاء الديار المصرية وتوجيه وظيفة مشيخة الجامع المشار إليه إلى عهدة حضرة الشيخ عبد الرحمن القطب النواوي ووظيفة افتاء الديار المصرية إلى عهدة حضرة الشيخ محمد عبده وصدر لكل منهما أمرنا بما ذكر.

وهذا لعطوفتكم للمعلومية واجراء ما يقتضى لذلك مع اخطار من يلزم به كما اقتضته ارادتنا.

* * * * *

١٢- إلى ادارة الخزينة العمومية.

حيث إنه بعد أن صدر الأمر الكريم لمجلس النظار رقم ٣ يونيه سنة ١٨٩٩ نمرة ٣ بتوجيه وظيفة مشيخة الجامع الأزهر إلى الشيخ عبد الرحمن القطب النواوي ووظيفة افتاء

الديار المصرية إلى الشيخ محمد عبده قد قرر مجلس النظار بجلسته المنعقده يوم ٣١ يونيه ١٨٩٩. تقرير راتب وظيفة المشيخة ستين جنيه شهرى وراتب وظيفة الافتاء ٧٠ سبعين جنيه شهرى والمعلوم أن الموجود فى ربط الخدامات المتنوعة فى سنة ١٨٩٩ الحاضرة هو مبلغ ٧٠ سبعين جنيه شهرى فالستين جنيه يعين علاوتها على هذا الربط بالنقل كالآتى خمسين جنيه من ربط ميزانية نظارة الحقانية موتب وظيفة افتاء النظارة التى ألغيت والعشرة جنيه من ربط ميزانية المحكمة الكبرى وهى التى كانت تعطى لحضرة السلف بصفة موتب شخصى وفى تاريخه صار اخطار نظارة الحقانية بذلك وعليه يعتمد رفت الشيخ حسونة النواوى لغاية ٢ يونيه سنة ١٨٩٩. وقيد حضرة عبد الرحمن بوظيفة المشيخة من ٣ يونيو سنة تاريخه بماهية ستين جنيه مصرى شهريا يستقطع منها الاحتياطى بواقع المائة ثلاثة وثلث وقيد الشيخ محمد عبده بوظيفة الافتاء من ٣ يونيو بماهية ٧٠ سبعين جنيه مصرى شهريا يستقطع منها الاحتياطى باعتبار المائة خمسة وطيه الأوراق ٤ أربعة.

صفر ١٣١٧هـ – يونيو ١٨٩٩م

ناظر مالية

أول يوليو ١٨٩٩

صادر بسجل

* * * * *

١٣فضيلتلو الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية.

قد كلفنى مجلس النظار أن أخبر حضرتكم بأن الحكومة تضمن لكم الرجوع إلى وظيفة قاض بمحكمة الاستئناف الأهلية فى حالة استقالتكم أو اقالتكم من وظيفة افتاء الديار المصرية التى عينتم لها ولزم تحريره إلى فضيلتكم اشعارا بذلك.

٢٦ محرم ٣١٧ — ٥ يونيه ٩٩

رئيس مجلس النظار

نمرة ٧ سايرة

* * * * *

ناظر الحقانية عطوفتلو افندم حضرتلرى

المسطر بعاليه صورة ما ورد لنا من رياسة مجلس النظار بضمان الحكومة لنا الرجوع إلى وظيفة قاض بمحكمة الاستئناف الأهلية فى حالة استقالتنا أو اقالتنا من وظيفة افتاء الديار المصرية التى عينا لها فأرجو من عطوفتكم صدور الاذن بحفظ ذلك بملف مدد خداماتنا لمعاملتنا بموجبه عند اللزوم.

أفندم   ٥ يونيو ١٨٩٩

محمد عبده

* * * * *

١٤- حقانية ناظر سعادتلو أفندم حضرتلرى

بناء على مكاتبة النظارة فى ٢٦ يونيه ٩٩ نمرة ١١٩ مرسل مع هذا كشف بمدة خدامة فضيلتلو الأستاذ الشيخ محمد عبده بمحكمة الاستئناف بالبيان المطلوب أفندم.

٣٠ صفر ١٣١٧

بالختم   وكيل محكمة الاستئناف

ولتر بوند

كشف عن مدة خدامة حضرة فضيلتلو الأستاذ الشيخ محمد عبده نمرة ٢٧ قاض بمحكمة استئناف مصر الأهلية من ابتداء أول يناير سنة ١٨٩٩ لغاية ٤ يونيه من تاريخه.

أيام شهور سنة

٤ ٥ ٦ جارى خصم خمسة فى المائة من ماهية حضرته نظير المعاش ومؤشر بفصله من وظيفة القضاء لغاية ٤ يونيه سنة ٩٩ لتعيينه مفتيا للديار المصرية الصادر عن ذلك افادة الحقانية فى ٥ منه نمرة ٩٣.

على الوجه المشروح تحرر هذا

٢٨يونيه ١٨٩٩

باشكاتب المحكمة

التوقيع

* * * * *

١٥- رياسة مجلس النظار

قلم عربى

حقانية نظارة سعادتلو أفندم حضرتلرى

قد حررنا إلى حضرة الشيخ محمد عبده بناء على ما قرره مجلس النظار بان الحكومة تضمن له الرجوع إلى وظيفة قاض بمحكمة الاستئناف الأهلية فى حالة استقالته أو اقالته من وظيفة افتاء الديار المصرية التى عُين لها ولزم تحريره لسعادتكم اشعارا بذلك أفندم

رئيس مجلس النظار

مصطفى فهمى

٣ صفر سنة ١٣١٧ — ١٠ نوفمبر ١٨٩٩

* * * * *

١٦- كشف عن مدد خدامة الشيخ عبده مفتى الديار المصرية بهذه الوظيفة نقلا فى نظارة الحقانية (محكمة الاستئناف الأهلية)

أيام	شهور	سنة	
٣٨	٦	-	مدة من ٣ يونيه ١٨٩٩ تاريخ تعيينه بوظيفة مفتى بماهية شهرى ٧٠ جنيه يستقطع منها الاحتياطى خمسة المائة وقدره هو بدلا عن الشيخ حسونة النواوى محسوبا من ربط مصروفات الخدامات المتنوعة فصل ثالث مرتبات نظير وظائفها لغاية ديسمبر ٩٩.
		١.	سنة ١٩٠٠ من يناير لغاية ديسمبر سنة ١٩٠٠ ونقل على خزانة الحقانية من يناير ١٩٠٠ ضمن قسم خاص خدمة الافتاء وماهية شهر ديسمبر ١٩٠٠ ستصرف من مربوط هذه الميزانية والماهية المرفوق عليها ٧٠ جنيه . يستقطع منها المائة خمسة.
٣٨	٦	١	

فقط سنة وستة شهور وثمانية وعشرون يوما لا غير

ديسمبر ١٩٠٠

* * * * *

١٧- حقانية ناظرى عطوفتلو أفندم حضرتلرى

قد عزمت بمشيئة الله على السفر خارج القطر فى يوم ١٣ الجارى لمشاورة الأطباء فيما اعترانى من المرض والمعالجة وربما استغرق ذلك إلى أوائل أكتوبر المقبل سنة ١٩٠٥. وقد انبت عنى حضرة الشيخ حسن البنا مفتى نظارة الحقانية فيما يلزم نحو ما يؤخذ فيه رأينا فى الأحكام الجنائية . وكذلك أنبت حضرة عثمان مرتضى بك رئيس قلم عربى نظارة الحقانية فى امضاء استمارات الماهيات وذلك مدة غيابى
واقتضت احاطة عطوفتكم بذلك.

مفتى الديار المصرية

التوقيع بخط يده

محمد عبده

تحريرا فى ١٠ يونيه ١٩٠٥

* * * * *

١٨- نظارة المالية

قسم الادارة

صورة أمر عالى صادر من نظارة المالية بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٠٥ نمرة ٣.

الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية استرحم الجناب العالى الخديوى فى عدم حرمانه من حساب مدة خدمته بالحكومة السابقة على صدور الأمر العالى نظارة الداخلية فى ٥ شوال سنة ١٣٠٦ نمرة ٣ بالعفو عنه مدة حكم التجريد والنفى وحيث إن التماس الشيخ المومى إليه قورن بمساعدة الجناب الخديو الفخيم فأصدرنا هذا لسعادتكم للمعلومية بذلك والترخيص بحسبان مدة خدمته المذكورة عند الاقتضاء إن لم يكن لذلك مانع آخر.

صورة طبق الأصل

محمد بكر

* * * * *

١٩-نظارة المالية
مراقبة المحاسبة العمومية
نمرة ٦٨
بخصوص حساب مدة لحضرة الشيخ محمد عبده المفتي
حقانية ناظر سعادتلو أفندم حضرتلوى

صدر للمالية أمر من عطوفتلو قائمقام خديو رقم ١٨ يونيه ١٩٠٥ نمرة ٣ بأن الجناب الخديو الفخيم أجاب التماس حضرة الشيخ محمد عبده المفتي للديار المصرية حسب مدة خدمته بالحكومة السابقة على الأمر العالي الصادر للداخلية في ٨ شوال سنة ١٣٠٦ نمرة ٣ بالعفو عنه في مدة حكم التجريد والنفي وأن تحسب مدة خدمته المذكورة عنها الاقتضاء ان لم يكن ذلك مانع آخر. فبناء عليه تقرر ترقيمه لسعادتكم للاحاطة بما ذكر والتكرم بتكليف حضرة الشيخ المومى إليه يدفع قيمة الفرق بين اليوم الاحتياطي والمالية عن تلك المدة على الماهيات التي استولى عليها فيها حتى تحقق انه اقضاها في الخدمة قبل بلوغه سن ١٨ حسب أحكام قانون ٢١ يونيه سنة ٨٧ العامل به وها هي صورة الأمر الصادر عنه ذلك مرفق بهذا لوضعها في دوسيه خدامة حضرته افندم.

٢٢ يونيه سنة ١٩٠٥

التوقيع مراقب المحاسبة العمومية

* * * * *

٢٠- مذكرة بقلم المستخدمين

فضيلة الأستاذ الشيخ محمد عبده قال لسعادة عثمان مرتضى بك إن أول دخوله في الخدمة كان في سن ٢٨ سنة تقريبا (أي بعد سن ١٨ سنة وقبل ٣٥ سنة) وان ميلاده كان في سنة ٦٤ هلالية والظاهر أن هذه السنة لم يكن لها دفاتر مواليد.

ونظرا لحالته المعلومة الآن لم يكن تطبيق القانون المالي من حيث الكشف الطبي بمعرفة القومسيون. وقد أشار سعادة عثمان مرتضى بحفظ هذه المذكرة في دوسيه حضرة الأستاذ للرجوع إليها وقت اللزوم.

١١ يوليو ١٩٠٥

* * * * *

٣١- إلى قلم ادارة المستخدمين

حيث إن المرحوم الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية توفى بالاسكندرية ودفن بمصر يوم ١٢ يوليو ١٩٠٥ فيقتضى فصله من هذه الوظيفة لغاية التاريخ المرقوم والتأشير بذلك امامه بالسجل ودرجه بكشف التعديلات وحفظ هذا بملف خدمته.

ناظر الحقانية

فؤاد ابراهيم

تحريرا بالاسكندرية فى أغسطس ١٩٠٥

جمادى الأول ١٣٢٣

* * * * *

٣٢- توكيل

أنا رضا حماده كريمة الحاج سعد حماده أحد أهالى بيروت وزوجة المرحوم الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية الموقعة على هذا قد وكلت حضرة محمد أفندى على الموظف بقلم المعاشات بوزارة المالية فى استلام مرتبى الشهرى من الروزنامة المخول لى صرفه عن زوجى المرحوم المذكور قيمة ما أستحقه عن خزينة المالية وصرحت لحضرته بصرف هذا المبلغ شهريا بالنيابة عنى والتوقيع على اذن الصرف بالنيابة عنى بدون احتياج لحضورى وحررت هذا توكيلا بذلك.

للاعتماد بموجبه

رضا حماده

حرم المرحوم الشيخ محمد عبده

مفتى الديار المصرية

التوقيع بالختم

يعتمد هذا التوكيل ويتأشر به على السجل والسركى.

* * * * *

٢٣- مالية ناظرى سعادتلو أفندم حضرتلرى

تتشرف حرم المرحوم الشيخ محمد عبده وابنتاه القاصرة والعاجزة بأن تعرض على سعادتكم ما يأتى . ان مورثنا المرحوم الشيخ محمد عبده لم يترك لنا ما يقوم بحاجات معيشتنا الضرورية نظرا لاشتغاله فى مدة حياته بمنافع الناس العمومية وتفضيلها على شئونه الخصوصية ، وان المعاش الذى نستحقه من بعده زهيد جدا لا يزيد عن السبعة جنيهات ولما كانت مراحم سعادتكم وشفقة عنايتكم لا تسمح بتركنا نحتاج إلى الضرورى من العيش فقد التجأنا لسعادتكم نلتمس من مراحمكم الكريمة أن تقرروا لنا معاشا من احسانات الحكومة يفى بمعيشتنا ويقضى حاجتنا والله يديم لنا سعادتكم ملجأ البائسين وعضد القاصدين . أفنــدم

حرم المرحوم الشيخ وابنتاه

* * * * *

٢٤- نظارة الماليــة

ادارة عموم الحسابات المصرية

نمرة ٣٣٢

محافظ مصر سعادتلو أفندم

تقدم طلب عن المعاش من حرم المرحوم الشيخ محمد عبده الذى كان مفتى الديار المصرية وحيث إن الطلب المذكور يلزم أن ترفق به شهادة ورثاه المتوفى عنهم فنأمل من سعادتكم التنبيه بالاستحصال عن تلك الشهادة واستيفاها طبقا للتعليمات الموجودة بالمحافظة. وتلاحظ التوقيع بها ان كانت حرمه استمرت فى عصمته من وقت زواجها لحد وفاته ولم يكن لها مرتبات بالحكومة مطلقا أو غير ذلك مع تكليف الورثة بتقديم تذكرتى ميلاد أو تطعيم الجدرى الخاصتين بكريمتى المرحوم وإيضاح تاريخى ميلادهما من واقع ذلك ويفاد على وجه السرعة .

تحريرا بمصر رمضان ١٣٢٣

نوفمبر ١٩٠٥

مراقب الحسابات العمومية

* * * * *

٣٥- شهادة اثبات وراثة

نشهد ان المرحوم الأستاذ الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية سابقا توفى إلى رحمة الله تعالى يوم ١١ يوليه ١٩٠٥ وأن ورثته الشرعيين هم زوجته الست رضا حماده بنت المرحوم سعد حماده وأنها بقيت على عصمته إلى أن توفى وهى باقية إلى الآن على قيد الحياة وبدون زواج وكريماته الأربع هن الست عائشة القاصر وسنها الآن إحدى عشر سنة من زوجته المذكورة والست مريم العاجزة البالغ سنها نحو ثلاثين سنة وهى لعجزها لم تتزوج للآن والست هانم المتزوجة بحضرة محمد بك يوسف المحامى وتوفيت بعد وفاة المرحوم والدها وكريماته الثلاثة الأخيرات مرزوقات له من زوجة أخرى متوفاة قبل وفاته. واخواته لأبيه وهن الستات زينب ولطيفة وفاطمة. وليس له ورثة خلاف من ذكروا، وقد تحررت هذه الشهادة بما ذكر وبأن الزوجة المذكورة الست رضا بقيت على عصمته لحين وفاته ولم تتزوج إلى الآن، وأن عائشة كريمته سنها احدى عشر سنة وأن كريمته مريم كفيفة البصر وبكر خالية من الأزواج إلى الآن وكلهن مقيمات بمصر وان الست رضا الزوجة استمرت فى عصمته من ابتداء سنة ١٨٨٧ أفرنكية إلى حين وفاته وانها خالية من الحمل وليس لها مرتبات فى الحكومة ولا غيرها وأن - المرحوم توفى فى التاريخ المذكور عن ورثته المتقدمة بياناتهم، كما ان كريمته الست عائشة ولدت بشارع الاسماعيلى بقسم السيدة زينب.

كاتبه

عبد الكريم سليمان

عضو المحكمة العليا الشرعية

تحريرا فى ٩ نوفمبر ١٩٠٥

* * * * *

٣- ملف عبد الله أفندى النديم (أوراق ربط المعاش)

أولا: تعريف بمحتويات الملف:

يعد هذا الملف ملفا سياسيا وليس ملفا وظيفيا فقد قرر مجلس النظار فى ١٥ يونيو ١٨٩٣ ترتيب معاش من طرف الحكومة إلى عبد الله النديم قدره خمسة وعشرون جنيها مصريا ما دام يكون مقيما خارجا من الديار المصرية وما دام لا يشتغل بشىء ولا ينشر شيئا مما يتعلق بأحوال الديار المصرية لا سياسيا ولا أدبيا، وأن يصرف له أيضا مبلغ أربعمائة جنيه إعانة على تسديد ديونه ومصاريف سفريته. وقبل أن يغادر النديم القاهرة إلى يافا وكّل عنه بنك الكريدى ليونه فى صرف معاشه المرتب له من قبل الحكومة المصرية ابتداء من شهر يوليه ١٨٩٣ وتوصيله إلى يافا أو غيرها حسب اخطاره له عن الجهة التى يكون فيها.

وعندما أمر السلطان العثمانى باخراج النديم من يافا ونقله إلى الآستانة تعثر صرف معاش النديم فكتب عدة مراسلات إلى البنك امتدت نحو خمسة أشهر للاستعلام عن أسباب توقف الصرف حتى علم أن السبب فى ذلك هو أن نظارة المالية تطلب شهادة من محل إقامته الجديد بأنه موجود به فطلب النديم من مندوب الخديو بالاستانة مخاطبة عطوفتلو ناظر المالية المصرية بتقديم الشهادة وطلب صرف المستحق له .. لبنك الكريدى ليونه بمصر وقد تم ذلك [1]. وفى مساء ليلة العاشر من أكتوبر ١٨٩٦ توفى النديم بالاستانة بعيدا عن وطنه وأهله ولما لم يكن لديه أولاد على قيد الحياة فقد انحصر ميراثه الشرعى فى والدته الحاجة ريسة بنت على بن على عوض وفى أخيه شقيقه من أمه وأبيه عبد الفتاح افندى نديم.

١- للتفاصيل انظر: د. عبد المنعم الجميعى: عبد الله النديم ودوره فى الحركة السياسية والاجتماعية ١٨٤٣-١٨٩٦، القاهرة، دار الكتاب الجامعى، ١٩٨٠.

ثانيا : وثائق الملف:

-ملف عبد الله افندي نديم[1]

بيان الأوراق المختصة بوفاة المرحوم عبد الله افندي نديم وصرف باقي معاشه لورثاه لغاية أيام حياته المقتضى حفظهم مع اذن معاشه بملف يونيو ١٨٩٣.

نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

ادارة الخزينة العمومية

قلم صرف المعاشات نمرة ٤٣٢

مالية ناظري سعادتلو افندم حضرتلري

قرر المجلس بجلسته المنعقده يوم الخميس ١٥ يونيو سنة ١٨٩٣ الموافق أول ذي الحجة سنة ١٣١٠ أن يرتب معاش من طرف الحكومة إلى عبد الله افندي نديم قدره خمسة وعشرون جنيها مصريا شهريا ما دام يكون مقيما خارجا عن الديار المصرية ، وما دام لا يشتغل بشيء ولا ينشر شيئا مما يتعلق بأحوال الديار المصرية لا سياسيا ولا أدبيا وأن يصرف له أيضا مبلغ أربعمائة جنيه مصري إعانة على تسديد ديونه ومصاريف سفريته ولأجل الإجراء على وجه ما ذكر بادرنا بتبليغ قرار المجلس لسعادتكم ، ولكم مني مزيد الاحترام افندم. رئيس مجلس النظار

4ذي الحجة ١٣١٠ مصطفى رياض

18يونيو ١٨٩٣

ورد في ١٨ يونيه سنة ٩٣ (٤ الحجة ٣١٠)

في ٢٠ يونيو ١٨٩٣.

تحرر بمعرفة ادارة الخزينة العمومية

إذن بصرف مبلغ الأربعمائة جنيه.

في ٢٠ يونيو ١٨٩٣.

١- دار المحفوظات العمومية : ملف خدمة وربط معاش عبد الله أفندي نديم

نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

ادارة الخزينة العامة

قلم صرف المعاشات

اعلان

إلى كاتب دفتر خانة ادارة الخزينة العمومية

المرجو حفظ الأربعة أوراق مرفوقة مع إذن قيد معاش عبد الله افندى نديم المحفوظ بطرفكم بملف ٢ يونيو ٩٣ من ضمن تسليمات يونس افندى محمد.

٣٠ مايو ١٨٩٤. ناظر ادارة الخزينة العمومية

بطرس مشاقه

نظارة المالية مسلسله

ادارة عموم الحسابات المصرية ٢٥ ٢٣٤٥

قيد ضمن معاشات خدمة ملكية مصر

* * * * *

قــــرار

وردت للمالية افادة من مجلس النظار رقم ١٨ يونيه ١٨٩٣ نمره ٩٩ بأنه تقرر بجلسته المنعقدة يوم الخميس ١٥ الجارى أول الحجة سنة ١٣١٠ ترتيب معاش من طرف الحكومة إلى عبد الله افندى نديم قدره خمسة وعشرون جنيها مصريا ما دام يكون مقيما خارجا عن الديار المصرية وما دام لا يشتغل بشىء ولا ينشر شيئا مما يتعلق بأحوال الديار المصرية لا سياسيا ولا أدبيا وأن يصرف له أيضا مبلغ ربعمائة جنيه مصرى إعانة على تسديد ديونه ومصاريف سفريته فلذا اقتضى قيد مبلغ الخمسة وعشرون جنيها مصريا باسمه معاشا شهريا اعتبارا من خمسة عشر يونيه ١٨٩٣ محسوبا ذلك من ميزانية المعاشات واستمرار صرفه إليه يكون حسب الشروط الموضحة آنفا وطيه افادة المجلس ، فى ٢١ يونيه ١٨٩٣

التوقيع بالختم (ناظر ماليه)

بطرس غالى

قيد بالسجل العمومى ضمن نوعه فى ٢١ يونيه ١٨٩٣.

خطاب من عبد الله النديم إلى قبوكتخدا مصر

قبوكتخدا مصر سعادتلو أفندم حضرتلرى

أقدم لسعادتكم أنى مصرى الموطن وبحسب مقتضيات ظروف الأحوال رأت الحكومة المصرية أن أكون مقيما خارجا عن وطنى الآن ورتبت لى معاشا شهريا قدره ٢٥٠٠ قرشا وكنت استوطنت يافا من بلاد الدولة العلية ووكلت بنك الكريد ليونه فى توصيل معاشى إلىّ وقد أوصلنى شهرى يوليو وأغسطس سنة ١٨٩٣ ثم تحولت عن يافا وجئت إلى الآستانة العلية وبعد مخاطبات طويلة بينى وبين شعبة البنك بيافا امتدت نحو خمسة أشهر علمت أخيرا أن المالية المصرية تطلب شهادة وجود من محل إقامتى هنا فمر فوق بهذا شهادة الوجود مختومة من أمام ومختارين محله سنان باشا بجهة بشكطاش بالآستانة ومصدق عليها من دائرة بلدية القسم الرابع هنا والأمل مخابرة عطوفتلو ناظر المالية المصرية بتقديم الشهادة وطلب صرف المستحق لنا من سبتمبر سنة ١٨٩٣ إلى الآن لبنك الكريد ليونه بمصر لتوصيله لسعادتكم هنا ونحن نستلمه منكم وهكذا يكون الصرف مستمرا للبنك المذكور لتوصيله إلينا بواسطة سعادتكم ما دمنا بالآستانة العلية وفى كل ثلاثة أشهر نقدم الشهادة اللازمة حسب الأصول المتبعة أفندم.

٢١ ش ١٣١١ كاتبه

عبد الله النديم

التوقيع باليد والختم الادريسى

* * * * *

تـــوكـيــــل

أنا الواضع اسمى وختمى فيه أدناه عبد الله النديم الادريسى ابن المرحوم السيد مصباح الادريسى الحسنى الاسكندرى المسلم العثمانى المقيم الآن بيافا التابعة إلى لواء القدس الشريف قد وكلت وأقمت مقام نفسى وعوضا عن شخصى بنك الكريدى ليونه الموجود بمصر القاهرة فى قبض واستيلا معاشى المرتب لى من قبل الحكومة المصرية السنية البالغ قدره خمسة وعشرين جنيها مصريا فى كل شهر من ابتداء شهر يوليو

سنة ٩٣ ثلاث وتسعين وذلك بمقتضى قرار مجلس النظار الرقيم ١٥ يونيه سنة ٩٣ وبموجب سركى نظارات المالية الجليلة المصرية المؤرخ فى يونيه سنة ٩٣ وبه نمرة السجل العمومى ٣٣٤٥ لامضاء وختم عطوفتلو بطرس باشا غالى ناظر المالية المصرية والبنك مكلف بارسال مرتبى الشهرى وتوصيله إلى يافه أو بغيرها حسب اخطارى له عن الجهة التى أكون فيها ولاعلام توكيل البنك عنى فى قبض معاشنا واعطائه سند الوصول نيابة عنا حورت ضمن التوكيل الاجراء التصديق عليه مظوف محرر مقاولات محكمة بدايت يافه لاعتماده والعمل بما فيه تحريرا فى ١٩ أغسطس.

التوقيع بخط اليد عبد الله النديم الادريسى

حضر بالدار يوم تاريخه أدناه صاحب الفضيلة عبد الله افندى نديم العثمانى الاسكندرى المقيم بيافه وأقر لدى بوضع امضائه وخمسة الموضوعين بزيل هذه الوكالة وطلب منى التصديق عليها بحضور شاهدى الحال العارفان بذاته.

* * * * *

نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

ادارة الخزينة العمومية

قلم صرف المعاشات

ديوان تركى خديو رئيس سعادتلو أفندم

الشهادة المحرورة بوجود عبد الله أفندى نديم الوارده برفق افاده سعادتكم طيه نمره ٨ لم تكن كافية لأن شرط استمرار صرف مبلغ ٣٥ جنيه الذى ترتب له بمقتضى قرار مجلس النظار هو ما دام يكون مقيما خارجا عن الديار المصرية ولا يشتغل بشىء ولا ينشر شيئا مما يتعلق بأحوال الديار المصرية لا سياسى ولا أدبى فعلى ذلك يلزم أن الشهادة التى تتقدم بوجوده على قيد الحياة من الجهة المتوطن بها تكون واضحة شروط استمرار الصرف فعليه اقتضى تحريره لسعادتكم وطيه الشهادة والتذكرة الواردة منه وافادة سعادتكم السالف ذكرها أفندم. مارس سنة ١٨٩٤

رمضان سنة ١٣١١

بأمر عطوفتلو أفندم الناظر يكتفى بالشهادة التى يقدمها المذكور بوجوده على قيد

الحياة واقامته بالآستانة لاعتماد الصرف.   ١٩ مــارس ٩٤

بطرس مشاقه

مراقب حسابات مصرية عزتلو أفندم

ان شقيقى المرحوم السيد عبد الله نديم كان مرتبا له من الرزنامه خمسة وعشرون جنيها مصريا شهريا وكان موكلا عنه لاستيلائها بنك الكريدى ليونه بمصر وحيث انه توفى عنى وعن والدته نلتمس من عزتكم طلب المرتب المذكور من البنك المحكى عنه وصرفه إلينا من المالية هو وباقى ما يستحق لغاية وفاته.   شقيق الفقيد عبد الفتاح نديم

	مليم جـ
تحرر إلى قبوكتخداشى الحضرة الفخيمة بالآستانة فى ٦ أبريل ٩٧ يطلب الافادة عن تاريخ وفاته والى البنك الكريدى بارسال قيمة مرتب شهر سبتمبر ٩٦ والسركى	مبلغ ٣٤,٥٩٥ المتبقى من معاش المرحوم عبد الله افندى نديم بالبنك الكريدى لغاية سبتمبر سنة ٩٦ ورد بخزينة المالية من طرف البنك بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ١٨٩٧ نمر ٣١٥ وتسلم ليد مندوب البنك
تحرر جواب للبنك الكريدى فى ١٠ أبريل ٩٧ بارسال المبلغ بطرفه	وردت افادة من جناب قبوكتخداشى فى ١٠ مايو ٩٧ نمرة ١٥ بأن عبد الله افندى نديم توفى فى يوم ١٣ أكتوبر ٩٦.

* * * * *

إلى نظارة المالية

سعادتلو أفندم حضرتلرى

ردا على افادة المالية المؤرخة فى ٦ أبريل ٩٧ نمره ٨٣٣ نفيد سعادتكم أنه بالاستعلام من جهة الاقتضاء بالآستانة عن تاريخ وفاة المرحوم عبد الله أفندى نديم قيل إن المومى إليه توفى فى أول تشرين أول سنة ٣١٢ وهذا التاريخ يوافق ١٣ أكتوبر ٩٧.

بناء عليه اقتضى تحريره لسعادتكم اشعار بما ذكر أفندم.

٨ ص ٣١٤ ، ١٠ مايو ١٨٩٧ محمود عزيز

يعتمد التأشير بالرفت لغاية ١٣ أكتوبر ٩٦

اعلام شرعى خالى عن وضع مبلغ (قاضى ثغر اسكندرية)

ثمنه خمسة قروش محمود الجزيرى

بالمحكمة الشرعية بثغر الاسكندرية لدينا بحضرة كل من محمد أفندى بركات ابن خليل بركات بن ابراهيم بركات الساكن بالمحمودية شياخة درويش خليل والشيخ داود على الفقى ابن على بن داود الساكن بالخط والشياخه المذكورين أعلاه لدينا عبد الفتاح أفندى نديم ابن المرحوم الحاج مصباح ابن ابراهيم الساكن بالخط والشياخه المذكورين وبعد تحقق معرفته عينا واسما ونسبا بشهادة من ذكر أشهد على نفسه عبد الفتاح أفندى نديم المذكور طالبا مختارا بأنه فى مساء يوم عاشر أكتوبر سنة ٩٦ الموافق ثالث جماد أول سنة ١٣١٤ توفى بالآستانة العلية ودفن فى يوم رابع جماد أول سنة ٣١٤ الموافق ١١ أكتوبر سنة ٩٦ أخيه شقيقه المرحوم السيد عبد الله أفندى نديم ابن المرحوم الحاج مصباح ابن ابراهيم المذكور وانحصر ميراثه الشرعى فى والدته الحاج ربه بنت على بن على عوض وفى أخيه شقيقه من أمه وأبيه المذكور وهو عبد الفتاح أفندى نديم المشهد المذكور فقط من غير شريك ولا وارث له سواهما وقد شهد كل من الشاهدين المذكورين أعلاه بجميع ما ذكر على الوجه المشروح وأن المتوفى المذكور كان قبل وفاته متوطنا بالاسكندرية محل ميلاده وذلك بعد أن وردت افادة منه لنظارة الحقانية رقم ٢٤ يونيه ٩٧ نمره ١٣٦ بأنه بمخابرة محافظ الاسكندرية بما لزم عما يرغبه عبد الفتاح أفندى نديم ووالدته الملتمسين التصريح للمحكمة باثبات وراثتهما إلى المرحوم السيد عبد الله نديم القائلين بوفاته بالآستانة العلية عنهما علم محاولات به افادتها رقم ١٣ يونيه سنة ٩٧ نمره ١١ والأوراق موفوقها أن السيد عبد الله نديم المذكور كان قبل وفاته متوطنا بالاسكندرية محل ميلاده وأن ورثته هو شقيقه ووالدته المذكورين المقيمين باسكندرية ولم يعلم له تركه وحيث إن محل توطنه قبل سفره الآستانة العلية المتوفى بها وميلاده هو اسكندرية فحينئذ صارت المحكمة هى

المختصة بنظر مادة الوراثة المذكوره صدر ذلك بمعرفة من ذكر ورسم ذلك ٦٠٠ مليما
ورد فى ١٥ يوليه سنة ٩٧ (١٥ صفر ٣١٥ نمره ٢٠٤/٣٧)

سجلت فى ١٨ يونيه سنة ٩٧ (١٨ صفر ٣١٥)

بوجه ٦٥

محمد شفيق

حقانية ناظرى عطوفتلو أفندم حضرتلرى

بناء على ما تحرر من نظارة الحقانية لمحكمة الاسكندرية الشرعية نمره ١٣٦ قد أثبتنا وراثتنا لمورثنا المرحوم السيد عبد الله نديم بمقتضى الاعلام مرفوقه وحيث إن لنا مبلغ بالمالية باقى بها من استحقاق مورثنا المذكور وبطلبه منها لم يقبل إلا إذا كان الاعلام محررا على الطريقة القديمة فنلتمس مخابرة المالية باعتماده والصرف إلينا من خزينة محافظة الاسكندرية.

أفنـدم

أول سبتمبر سنة ١٨٩٧

والدة المتوفى	شقيق المتوفى
عنها عبد الفتاح نـديم	عبد الفتاح نديم

ورد فى ٤ سبتمبر ١٨٩٧

* * * * *

وثيقة رقم ٥/٢٢٣

بشأن عدم قبول المالية للاعلام الشرعى

ناظر المالية سعادتلو أفندم حضرتلرى

العريضة المرفوقه تقدمت للحقانية بامضاء شقيق المرحوم السيد عبد الله نديم عنه وعن والدته بالتضرر من عدم قبول المالية الاعلام الشرعى الصادر من محكمة اسكندرية الشرعية بوراثتهما للمتوفى إلا إذا كان الاعلام محررا على الطريقة القديمة ومرغوب مخابرة سعادتكم باعتماده وحيث إنه بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٨٩٧ رقم ٣٥٠ كتب للمالية فى شأنه اعلام من هذا القبيل بأن الحقانية أصدرت منشورا للمحاكم الشرعية بجوار تحرير شهادات بتحقق وفاة من يتوفى عن ورثته ليس فيهم منازع

وعلى ذلك جرت المحكمة الشرعية المذكورة من عهد صدور المنشور المحكى عنه وانه إذا كانت المالية غير مكتفية بذاك الاعلام وكان يوجد هناك منازع فى الوراثة.

فبناء عليه لزم ترقيمه لسعادتكم بما ذكر وطيه العريضة والاعلام الشرعى.

٧ سبتمبر ١٨٩٧

١٠ ربيع آخر ١٣١٥

نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

ادارة الخزينة العمومية بخصوص اشهار ثبوت وراثة ورثة عبد الله افندى نديم

قلم صرف المعاشات

نمره ٢٣٧ – ١٧٥ أ وثيقة ١٦٠/٣

حقانية وكيلى سعادتلو أفندم

ردا لما ورد من نظارة الحقانية رقم ٧ سبتمبر الجارى نمره ٣٩٠ محاسبة تفيد النظارة ان الاعلام الشرعى الصادر من محكمة الاسكندرية بالاشهاد عن ورثة المرحوم عبد الله أفندى نديم تراءى به ملاحظات:

أولا: مذكور به انه توفى بالاستانة العلية فى مساء ليلة عاشر أكتوبر ١٨٩٦ ودفن فى يوم ١١ شهر ٥ على أن الوفاه حصلت فى أول تشرين الأول سنة ١٣١٢ موافق ١٣ أكتوبر سنة ١٨٩٦ كما ورد بافادة جناب قبوكتخدا الحضرة الفخيمة الخديوية بالآستانة رقم ١٠ مايو سنة ٨٩٧ نمره ١٥.

ثانيا: مذكور بالاعلام ان عبد الله افندى نديم قبل وفاته كان متوطنا باسكندرية محل ميلاده على أن المعلوم لدى العموم بأنه لحد قيامه من القطر المصرى كان متوطنا بمصر فبناء على ما ذكر اقتضى تحريره لسعادتكم نرجو بعد الاحاطة إذا كان مع وجود تلك الملاحظات يعتمد قبول الاعلام المثنى عنه وصرف مبلغ ٣٥,٤٣٨ باقى مرتب المرحوم عبد الله افندى نديم لشقيقه ووالدته يكرم بالافادة والاّ فيتنبه باجراء المستلزم لذلك وطيه الأوراق عدد ٣ بما فيهم الاعلام افندم.

٢١ ربيع الثانى ١٣١٥

١٨ سبتمبر ١٨٩٧
مراقب الحسابات المصرية

* * * * *

بمحضر شهوده أدناه قد أقمت أنا الواضعه اسمي وختمي فيه أدناه ريا بنت علي ابن علي عوض التابعة للحكومة المحلية القاطنة بجهة المحمودية قسم ميناء البصل حضره ولدي عبد الفتاح أفندي نديم بن مصباح بن ابراهيم وكيلا عني في قبض جميع ما ينجز لي بالارث الشرعي من ولدي المرحوم عبد الله نديم من الاستحقاقات ممن هي عنده وتحت يده سواء من الحكومة أو غيرها بلغت ما بلغت وفي كافة أموري وشئوني وفي الدعاوي والمرافعات والمخاصمات والاقرار والانكار والصلح والابراء توكيلا مفوضا لقوله وفعله ورأيه واذنته في أن يوكل عنه من شاء متى شاء وحررت له هذا التوكيل لاعتماده كشخصي في جميع ما ذكر أعلاه .   التوقيع

تحريرا في ١٨ سبتمبر ١٨٩٧   بالختم   ريا بنت علي

* * * * *

وثيقة ٣٧٧ بشأن أعلام وفاة السيد عبد الله النديم

ناظر المالية سعادتلو أفندم حضرتلري

لما كتب للمالية بما رؤي من جهة الاعلام الشرعي الصادر بوراثة ورثة المرحوم السيد عبد الله نديم الذي تضرر أخوه من عدم قبول المالية إياه إلا إذا كان محررا على الطريقة القديمة أي مشتملا على حكم لا مجرد اشهار كما هو الآن وردت المكاتبة المؤرخة ١٨ سبتمبر الجاري نمره ٢٧٣ بما مقتضاه وجود ملاحظات في هذا الاعلام منها أنه ذكر وفاة المتوفي بالآستانة في مساء ليلة عاشر أكتوبر ١٨٩٦ ودفن في يوم ١١ منه على أن الوفاة حصلت في أول تشرين الأول سنة ١٣١٢ موافق ١٣ أكتوبر كما ورد بافادة جناب قبوكتخدا الحضرة الفخيمة الخديوية بالآستانة ومنها أنه ذكر أيضا أن المتوفي كان متوطنا بالاسكندرية محل ميلاده على أن المعلوم لدى العموم أنه لحد قيامه من القطر المصري كان متوطنا بمصر ولهذا رغبت المالية بيان ما إذا كان مع وجود هذه الملاحظات يعتمد قبول الاعلام المذكور وصرف المبلغ المراد صرفه للورثة فستجد باقي مرتب

المتوفى أولا وحيث ان التصريح من الحقانية لمحكمة اسكندرية الشرعية بتحرير ذلك الاعلام ما كان إلا بعد التحريات التى انتجت أن التوطن محل ميلاد المتوفى باسكندرية وان التاريخ المذكور بالاعلام سابق على التاريخ المذكور فى افادة قبوكتخدا وهذا لا يضر لكونه فى صالح المالية لان الورثة على التاريخ الذى ذكروه يستحقون أقل ما يستحقونه على التاريخ الآخر فيعاملون باعترافهم فعليه لا يمنع ما ذكر من التعديل على الاعلام المحكى عنه وطيه أربع ورقات أفندم.

٢٣ سبتمبر ١٨٩٧	ناظر الحقانية
٢٦ ربيع الثانى ١٣١٥	فؤاد درويش ابراهيم

رئيس ادارة خزينة معاشات المالية عزتلو افندم

اعرض لعزتكم انى أقمت ولدى عبد الفتاح نديم وكيلا عنى فى قبض جميع ما ينجز لى بالارث من ولدى المرحوم عبد الله نديم بمقتضى توكيل محررا إليه من محكمة ميناء البصل الأهلية بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ٩٧ فبناء عليه أرجو صرف ما يخصنى مما هو باقيا بالمالية من معاش ولدى المرحوم لغاية تاريخ وفاته.

٦ أكتوبر ٩٧

التوقيع بالختم

ريا بنت على

* * * * *

جواب بتاريخ ٧ أبريل سنة ٩٧ من البنك الكريدى ليونه يقول فيه إن الباقى عنده للحساب إلى المرحوم عبد الله افندى نديم هو مبلغ ٢٤٥٩٥ قرش وان المبلغ المرقوم هو تحت أمر نظارة المالية مقابله ايصال يعطى له فيها ومرسل بالوقت ذاته السركى، ويطلب الافادة بوصوله.

* * * * *

٣- ملف على باشا مبارك (أوراق ربط المعاش)

أولا : تعريف بصاحب الملف:

تولى على باشا مبارك العديد من المناصب الهامة فبعد أن تخرج من المهندسخانه أرسل فى بعثة إلى فرنسا وبعد عودته إلى مصر التحق بوظائف عدة كان خلالها مثالا نادرا للموظف الذى يعتمد على قوة ارادته وصدق عزيمته فى تطوير أمته خاصة فى الوقت الذى أخذت فيه الحياة المصرية تتحول من حياة شرقية خالصة إلى حياة تتطلع إلى ما فى أوربا من منجزات وتطور .

لقد عاصر على مبارك فترة الثورة العرابية ومع أنه كان من دعاة الاصلاح وتنظيم الحكم النيابى فانه لم يكن عرابيا فى خطته أو فى طريقته للاصلاح . حقيقة أنه انتقد نظام الحكم الخديوى وحاق به الغضب أكثر من مرة نتيجة لذلك ولكنه أيضا انتقد الخطط المتطرفة التى لجأ إليها العرابيون بمعنى أنه لم يكن من أتباع الخديوى الممالئين لسياسته ولا من أتباع عرابى المنقادين له فى جميع خططه بل كان الوزير الثورى الذى ارتضاه دعاة الاصلاح على حين لم يكن فى حالة من العداء البين لمن تحاربهم الثورة أو يحاربهم المصلحون بل حاول التفاهم مع جميع العناصر وإن لم يكن مؤيدا لمسلك عرابى فى المرحلة الأخيرة بعد حوادث الثورة العرابية .

ونتيجة لجهوده البارزة تولى نظارة الأشغال التى كان يعدها من أهم الوزارات المؤثرة فى تطور مصر ، كما تولى نظارة المعارف ونجح فى الاكثار من عدد المدارس وكانت له اليد الطولى فى إنشاء دار العلوم . (1) وفى انعاش الحركة العلمية والثقافية فى مصر ما يقرب من أربعين عاما ، يضاف إلى ذلك أن لعلى مبارك مؤلفات عديدة أبرزها "الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة" وهى دائرة معارف لخطط مصر وآثارها وجغرافيتها وتاريخها فى عصورها القديمة والحديثة ، ورواية علم الدين ، وخلاصة تاريخ العرب ، وهو ترجمة كتاب سديو فى تاريخ العرب وآدابهم.

وملف معاش على مبارك الذى نعرض له يوضح لنا مدد الخدمة التى قضاها فى هذه الوظائف وما كان يتقاضاه من مرتب ومعاش .

١- للتفاصيل انظر محمد احمد خلف الله : على مبارك وآثاره - القاهرة ، الانجلو المصرية ١٩٥٧.

CERTIFICAT شـــــهاده

Je, soussigné, certifie que la durée des services de S. E. Ali Pacha Moubarek [illegible] *a été constatée et s'est élevée à* 33 *ans* — *mois et* 16 *jours; que j'ai moi-même vérifié sur ces services* // *ans* [illegible] *qu'une pension mensuelle* ~~*ou un traitement mensuel de disponibilité ou une indemnité de licen*~~*ciement de* L. E. 53. 332 m/m *peut lui être accordée aux termes de l'article* 146 *de la loi* Said Pacha

à courir du 14 Mars 1891

[illegible]

٤٢٦٩ ٨٤ ٤٤٤

خدمة حكومة مصر

تشهد بان مدة خدامة سعادة علي باشا مبارك الذي كان ناظر المعارف و[illegible] لغاية ١١ مايو سنة ١٨٩١ قد تحققت و بلغ مقدارها [illegible] وأثبتت [illegible]

وأنه يستحق معاش شهري ~~أو راتب استيداع شهري أو مكافأة~~ يبلغ ٣٣٢ ٥٣ [illegible]

اعتبارا من ١١ مايو سنة ١٨٩١

وذلك بمقتضى المادة الأولى والسادسة [illegible]

ملحوظات الأوراق [illegible] الأوراق [illegible]

Le Directeur des Pensions,
ناظر إدارة المعاشات
[signature]

ORDRE D'INSCRIPTION N° ٤٩٢ أمر القيد نمرة

Une pension mensuelle ~~*ou un traitement mensuel de disponibilité ou une indemnité de licenciement*~~ *de* L.E. 53. 332 m/m *est accordé à* S. E. Ali Pacha Moubarek

à courir du 14 Mars 1891

تقرر إعطاء معاش شهري ~~أو راتب استيداع شهري أو مكافأة~~ يبلغ ٣٣٢ ٥٣ [illegible]

اعتبارا من ١١ مايو سنة ١٨٩١ [illegible] الى سعادة علي باشا مبارك [illegible]

Le Ministre des Finances,
ناظر المالية
[signature] [stamp]

[illegible handwritten notation]

ÉTAT DES SERVICES de — — — — ——— مدة خدامة سعادة علي باشا مبارك الذي كان ناظر المعارف والمنفصل لغاية ١٤ مايو سنة ١٨٩١ وقدم طلبه بالنمرة الرقيم

PARTIE QUI DOIT ÊTRE REMPLIE PAR LE REQUÉRANT القسم المقتضى تحريره بمعرفة الطالب								PARTIE QUI DOIT ÊTRE REMPLIE PAR LE MINISTÈRE DES FINANCES			
ADMINISTRATION اسم المصلحه	FONCTIONS وظائف	TRAITEMENT MENSUEL ماهية شهريه	DATES DES NOMINATIONS تواريخ التعيين	DATES DES LICENCIEMENTS تواريخ الرفت	DURÉE DES SERVICES QUE LE POSTULANT DEMANDE A COMPTER POUR LA PENSION OU L'INDEMNITÉ مدة الخدمة المطلوب احتسابها في المعاش او المكافأة			DURÉE DES SERVICES RECONNUE COMME COMPTANT POUR LA PENSION OU L'INDEMNITÉ مقدار المدة التي تقرر احتسابها في المعاش او المكافأة			OBSERVATIONS ET CAUSES DES LICENCIEMENTS ملحوظات واسباب الرفت في كل دفعه
					ANS سنه	MOIS شهر	JOURS يوم	ANS سنه	MOIS شهر	JOURS يوم	
								٤٤	١	١٥	مدة سابقه تنسيق وربطه له معاش
											قدره ٣٠ ٨٤٤٤ قرش الذي كان علي باشا
											لغاية سنة ١٤٧١ بازمان ٢٨ جمادى الاخر ١٢٨٩ ...
											قطع معاشه لتكرار نظارة المعارف
المعارف	ناظر	١٥٠	١١ يونيه سنة ١٨٨٨	لغاية ١٤ مايو سنة ١٨٩١				٠٦	١١	٠٤	تشكيل وزاره جديده
								٥١	٠٠	١٩	

مصحح

٣- بيان مدد خدامات سعادة على باشا مبارك

سنة	شهور	أيام	
			أصل مدده المحققة وكان مربوط له معاش بموجبها ٨٣٣٣,١٠ قروش بحق الثلثاي من واقع ١٢٥٠٠ قروش واستمر المعاش بالمالية لغاية ٢٧ أغسطس ٨٣.
٣	٩	٣٠	رفت نقلا على الأشغال العمومية
١٠	٤	١	مدة من ٢٨ أغسطس سنة ٨٣ لغاية ٧ يناير سنة ٨٤ بنظارة الأشغال.
١٣	١	٣٢	

إلى جناب مدير عموم الحسابات

سعادة على باشا مبارك قدم للمالية تذكرة رسمية بتاريخ ١٤يناير٨٤ يتطلب بها ربط معاشه لانفصاله من نظارة الأشغال العمومية وباجراء التحريات المقتضية فمما ورد من نظارة الأشغال نمرة ١٣ ونمرة ٣٠ ادارة وشرح كاتب دفترخانه المالية بالقلعة رقم ١٩ يناير ٨٤ وصرف له استحقاقه لغاية هذا التاريخ قد صار اعتماد الرفت لغاية ٧ منه بموجب ما تحرر من المالية للأشغال بنمرة ١٨ بناء على ما صدر من رياسة مجلس النظار في ١٩ رجب سنة ٣٠١ نمرة ٣١ كما توضح بافادة الأشغال نمرة ٣٠ تحصل مبلغ ١٦١١,١٠ قروش قيمة استحقاق اليومين وتسديده لنظارة الأشغال وحيث إنه يضم مدة خدامته بالأشغال على مدده السابق ربط المعاش إليه على موجبها بلغت اثنان وثلاثون سنة وشهر واحد وثلاثة عشر يوما كالموضح أعلاه وبمقتضى البند الأول والسادس من لائحة سنة ٧١ وقرار مجلس النظار الصادر عليه الأمر العالى رقم ١٠ج سنة ٩٦ نمرة ١١ وما صدر من المجلس المشار إليه بتاريخ ٢٥ رجب ٩٨ نمرة ٣١ يستحق مبلغ ثمانية آلاف وثلثمائة ٣٠٠ وثلاثة ٣ وثلاثون ٣٠ قروش وعشرة فضة فينبغى قيده بالمبلغ المرقوم من ابتداء ٨ شهر يناير ٨٤ أربعة ٤ وثمانين ٨٠ مع حجز مبلغ الألف وستمائة ٦٠٠ واحدى عشر ١١ قروش وعشرة فضة من معاشه وتسديده لنظارة الأشغال كطلبها.

ناظر مالية

مصطفى فهمى

٤- مالية ناظرى سعادتلو أفندم حضرتلرى

حيث انا انفصلنا من نظارة المعارف لغاية ١٣ مايو ١٨٩١ وحيث إنه قبل تعيننا فيها هذه المرة كان مرتب لنا معاش بواقع الثلثاى بناء على ان ما صار حصره وقتها من مدد خداماتنا كان ١٣ يوم و١ شهر و٣٢ سنة وحيث انه يضم مدة خدامتنا الأخيرة بنظارة المعارف وهى من ١١ يونيه ١٨٨٨ لغاية ١٣ مايو سنة ١٨٩١ على المدة المذكورة تكون ١٦ يوم و٣٥ سنة . وحيث إن لنا مدة بالإرسالية المصرية بأوربا كنا فيها حائزين لرتبة ملازم تبلغ ٢ يوم و٣ شهور ٥ سنوات وهذه المدة جارى احتسابها ضمن مدد المعاش وبضمها الآن تبلغ مدة خدامتنا ١٨ يوم و٣ شهور و٤٠ سنة وبناء على ذلك نستحق معاشا كاملا فالأمل اجراء المستلزم لربط هذا المعاش إلينا على حسب لائحة سعيد باشا الجارى معاملتنا عليها .

١٣٠٨	١٨٩١	ناظر المعارف سابقا
٩ شوال	١٧ مايو	على مبارك

* * * * *

٤- الشيخ محمد شمس الدين الانبابى

أولا : التعريف بصاحب الملف :

جمع بين العلم والعمل فى أمور الدين والدنيا ، تربى على يديه عدد كبير من العلماء . وقد عهد إليه برئاسة الشافعية ، ثم تعين شيخا للجامع الأزهر أكثر من مرة .

وقد وقف الشيخ الانبابى بجانب الثورة العرابية فى بداية أمرها ، وأخذ يحث الناس - بناء على طلب عرابى - على الهدوء والسكينة ، ويطلب إليهم بموجب تعاليم الدين الإسلامى ألا يعتدوا على أموال اليهود والنصارى ولا على أرواحهم ، يضاف إلى ذلك انه كان ضمن الموقعين على عدم قبول عزل عرابى عندما اتفق أعضاء الجمعية العمومية على

ذلك خاصة بعد أن وافق الخديو توفيق على المذكرة المشتركة ، ولكن هذا الموقف لم يستمر على حالته طويلا حيث تغيرت مواقف الشيخ الانبابى من الثورة وعدل عن مساندتها(١).

وللشيخ الانبابى العديد من المؤلفات منها تقرير على جمع الجوامع فى الأصول ، وتقرير على آداب البحث وحاشية على رسالة الصبان فى علم البيان ، ورسالة فى الربا وأقسامه ، وإلى جانب ذلك فقد ربى على يديه جم غفير من العلماء(٢).

ثانيا : وثائق الملف :

أوراق ربط معاش زيادة للأستاذ الشيخ محمد الانبابى (شيخ الجامع الأزهر) ١٧ جماد أول ١٢٩٩ (٣).

نظارة المالية

قسم عموم المحاسبة

صورة الافادة الصادرة من مجلس النظار للمالية رقيمة ٢٨ فبراير ٨٢ نمرة ٦٢. بالمجلس المنعقد فى الاثنين ٩ ربيع ثان الموافق ٢٧ فبراير ١٨٨٢ رؤى حيث إن مرتبات حضرة الأستاذ الشيخ محمد الانبابى شيخ الجامع الأزهر وثمن تعييناته البالغ قدرها ٢٢٢٧١٥ قرش هى قليلة جدا لا تكفى لشئون وظيفته ومن الضرورى أن تكون مرتباته مثل مرتبات حضرة الأستاذ الشيخ محمد العباسى مفتى السادة الحنفية فتقرر ابلاغ مرتبات حضرة الأستاذ شيخ الجامع الأزهر إلى أربعين جنيه شهرى من ابتداء مارس سنة ٨٢ بما فيها بدل التعيين المرتب لحضرته واحتساب الزيادة التى تنشأ من ذلك من وفورات ميزانية الروزنامه سنة ٨٢ وبناء عليه لزم تحريره لسعادتكم.

١- للتفاصيل انظر: محافظ الثورة العرابية محفظة رقم ١٩ ، دوسيه ١١٧ ، د. عبد المنعم الجميعى: الثورة العرابية : بحوث ودراسات وثائقية ص١٠٤-١٠٥.

٢- الياس زاخورة: مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر ص١٩٤-١٩٥.

٣- دار المحفوظات العمومية : دولاب ١٣ ، عين ١٤ ، محفظة ٣٩١ ، دوسيه ٧٦٦٨.

نظارة المالية

قسم المحاسبة

روزنامجى مصر عزتلو أفندم

بناء على ما ورد من حضرتكم بشأن مرتب حضرة الأستاذ الشيخ محمد الانبابى شيخ الجامع الأزهر وتوضح أن اللازم علاوته لحماله مرتب لحضرته ضمن المعاشات المقيدة بالأوامر ١٠٣٧,١٥ قرش واما بدل التعيين فأوريتم عدم امكان توفيره إلا فى سنة ٨٣ بالنسبة لكون ربطه هو على واقع السنين الهلالية وصرفه يكون سنة الاستحقاق من واقع ربط ميزانية السنة التى تليها قد تحرر للداخلية بنمرة ٧٨ عن كيفية الفرق المذكور والآن وردت إفادتها رقيمة ٩ سنة ٩٨ نمرة ١١ محاسبة تشير أن المقصود من تصريح مجلس النظار انا هو ابلاغ مرتبات حضرة الأستاذ المومى إليه إلى أربعين جنيه شهرى من ابتداء مارس ٨٣ وانه مع ظهور عدم إمكان توفير بدل التعيينات المحكى عنها إلى فى سنة ٨٣ فقيمة الفرق يحتسب من كمية المربوط بميزانية ٨٣ فى تلك السنة وفى سنة ٨٣ القابلة يجرى احتساب قيمة التعيينات من تلك الزيادة.

* * * * *

نظارة الداخلية – قلم دواوين

مالية ناظرى سعادتلو أفندم

توضح بافادة سعادتكم المؤرخة ٣ الجارى نمرة ٣٨ أنه لما تقرر بمجلس النظار عن ابلاغ مرتبات حضرة الشيخ محمد الابنابى شيخ الجامع الأزهر إلى أربعين جنيه شهرى من ابتداء مارس سنة ٨٣ بما فيها بدل التعيين المرتب لحضرته بما أن مرتباته وثمن تعييناته البالغ قدرها ٢٢٢٣,١٥ قرش هى قليلة جدا ولا تكفى لشئون وظيفته وأشير عن احتساب الفرق من وفورات ميزانية الروزنامجه سنة ٨٣ وكتب لها من المالية بالاجرى والتوضح عن النوع الذى يتوفر منه ما يقابل هذا الفرق والنوع الوارد به مرتبات حضرة المومى إليه لعلاوة قيمة الفرق وقدره ١٣٣٢,٢٥ قرش عليه أفيد منها بأن مرتبات حضرته الأصلية هى ١٠٢٣,١٥ ضمن ربط المعاشات المقيدة بالأوامر وان اللازم علاوته هو ١٩٧٣,٢٥ قرش على مربوط تلك المعاشات وأما بدل التعيين لا يمكن توفيره إلا من

ابتداء سنة ٨٣ بما أن ربطها هو على واقع السنين الهلالية وصرف مرتبها يكون بعد مضي سنة الاستحقاق من واقع ربط ميزانية السنة التي تليها وعلى هذا صرف مرتب سنة ٩٨ يكون من واقع ربط ٨٣ الحالية خصوصا وأنه تصرح من هنا بأن أثمان التعيينات المذكورة التي ستصرف من واقع ميزانية ٨٣ تجري محاسبة حضرة الشيخ على ما يستحقه فيها لغاية تاريخ انفصاله.

وحيث إن المقصود من تصريح المجلس المشار إليه انما هو ابلاغ مرتبات حضرة الأستاذ المومى إليه إلى أربعين جنيها شهري من ابتداء مارس ٨٣ مع ظهور عدم امكان توفير بدل التعيينات المحكى عنها إلا في سنة ٨٣ للأسباب التي ذكرت يكون من الموافق هو ابلاغ مرتبات حضرته إلى ما قرره المجلس وقيمة الفرق بين هذا وما كان مرتب يحتسب من كمية المربوط بميزانية ٨٣ للروزنامجه في تلك السنة.

الفصل الثانى

ملفات الخدمة وربط المعاش
كمصدر لدراسة
بعض رؤساء النظار والوزارات فى مصر

- نوبار باشا.
- مصطفى رياض باشا.
- مصطفى فهمى باشا.
- محمد سعيد باشا.
- حسين رشدى باشا.
- سعد زغلول باشا.
- عبد الخالق ثروت باشا.
- محمد توفيق نسيم باشا.
- اسماعيل صدقى باشا.
- مصطفى النحاس باشا.


رياض باشا


حسين رشدى باشا


سعد زغلول


نوبار باشا


مصطفى النحاس

١- نوبار باشا ١٨٣٥ - ١٨٩٩

أولا : التعريف بصاحب الملف :

أرمنى الأصل ، وفد إلى مصر فى عام ١٨٤٢ أى عصر محمد على ، وتولى العديد من الوظائف والمأموريات المتنوعة ، منها إدارة أمور مصر الخارجية ، فى عصر اسماعيل ومنها تكليفه برئاسة مجلس النظار أكثر من مرة ومن أبرز ما يذكره له التاريخ سعيه فى إنشاء المحاكم المختلطة ، وتقلبه فى المناصب الوزارية مدة طويلة شملت فترات حكم اسماعيل وتوفيق وعباس الثانى . وملف خدمته يؤكد دوره البارز فى حياة مصر السياسية خاصة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر(١).

ثانيا : أوراق الملف (٢):

١- بيان مدد خدمة دولتلو نوبار باشا

بالقبطى والأفرنكى			بالعربى			
يوم	شهر	سنة	يوم	شهر	سنة	
١٦	٣	٩	٢٦	٣	٩	من ٤ جماد آخر ١٢٦٠ لغاية ٢٩. رمضان ١٢٦٩ بالخزينة المصرية بوصفه ترجمان وانفصل بناء على التماس باعفائه من الخدمة.
٠٠	٠٠	٠٠				خلو من غاية رمضان ٦٩ لغاية ١١شوال ١٢٦٩.

١- للتفاصيل انظر : نجيب مخلوف : نوبار باشا وما تم على يديه ، القاهرة ، المطبعة العمومية ، د . ت.

٢- دار المحفوظات العمومية : دولاب ١٤ ، عين : ١٣ ، محفظة : ٣٠٨ ، ملف : ٨٣٢١.

بالقبطي والأفرنكي			بالعربي			
يوم	شهر	سنة	يوم	شهر	سنة	
١٨	٣	١	١٩	٣	١	من ١٣ شوال ١٢٦٩ لغاية الحجة ٢٧٠ بديوان التجارة من أول محرم ٢٧١ لغاية ٣٠ شعبان ٢٧١ (برموده ٥٥٨) متقاعد بديوان التجارة بربع الماهية.
٠٠	٠٠	٠٠				خلو من أول بشنس ٥٥٨ لغاية ٣٦ منه ١٨٥٦ مدة من ٣٧ سنة ١٨٥٦ لغاية ٣ يناير ٧٦ بجملة مصالح وأخيرا ناظر الخارجية وانفصل بناء على أمر عالي ومن ضمه هاته المدة محتسب له المدة من ٣٠ برمهات ٥٥٩ لغاية كهك ٨٦١ لم يتقيد له فيها استحقاق ولكن صدرت افادة من رياسة مجلس النظار رقم ٤ مارس ٨٣ بأن دولته كان في أشغال تختص بالحكومة وماهيته كانت:
١١	٨	١٩	٦	٠٠	٣٠	على طرف المرحوم سعيد باشا وأشير على احتسابها خلو من ٣ يناير ١٨٧٦ لغاية ٢٢ أغسطس ١٨٧٨
٢٧	٥	٠٠	٣	٦	٠٠	مدة من ٢٣ أغسطس ١٨٧٨ لغاية 19 فبراير رئيس مجلس النظار وانفصل باستعفاء دولة ١٨٧٩
١٢	٨	٣٠	٢٤	٠٠	٣١	

هذه المدة ربط لدولته معاش عليها قدره ٨٣٣٣,١٠ قرش قيمة ثلثي ماهيته وقدرها ١٢٥جنيه بموجب قائمة المعاشات الصادر في ٥ ربيع الثاني ١٢٧١ المعروف بقانون

المرحوم سعيد باشا باذن فى ٥ مارس ١٨٨٣ وهنا المعاش جرى استبداله مدة من ١٠ يناير١٨٨٤ (١١ ربيع أول ١٣٠١ لغاية ٧ يونيو ١٨٨٨ (٢٧ رمضان ١٣٠٥)

٤	٤	٣٨	١٧	٦	٤
١٠	١	٣٥	١١	٧	٣٥

* * * * *

٣– ترجمة افادة محرره من دولتلو نوبار باشا إلى دولتلو ناظر المالية رقيمة ١٩ فبراير ١٨٨٣.

أتشرف أن أرجو سعادتكم بأن يرتب لى معاش التقاعد أما أنا فقد دخلت فى الخدمة بتاريخ ١٨ يونيه ١٨٤٤ وكنت استودعت فى ابتداء تولية المرحوم سعيد باشا وفى هذه المرة انقطعت عن الأشغال اثنى عشر يوم وفى يونيه ١٨٥٦ تعينت بالمعية السنية وفصلت فى مارس سنة ١٨٥٩ وصار قيدى فى ديسمبر ١٨٦٠ واستمريت بالخدمة لغاية ٣ يناير ١٨٧٦ وفى هذا التاريخ قدمت استعفاى وطلبت للخدمة ثانيا فى ٢٣ أغسطس ١٨٧٨ وفصلت فى ١٩ فبراير٧٩ ومع تقديم كشف الخدمة هذا أبدى لسعادتكم ما يأتى ان المدة من حادث ٥٩ لغاية ديسمبر٦٠ ولو انى لم أقيد فيها إلا أن هذه المدة لم تكن مدة خلو ولم أعلم سبب تأخير صدور إذن سعيد باشا بقيدى وأثناء هذه المدة كنت مؤدى وظيفة سكرتير بمعيته أماكوينج بك فكان بوظيفته سكرتير عمومى ثم تعينت بمأمورية فى فينا (بخصوص قضية جبايره) ثم فى برلين ثم فى باريس ثم تعينت أيضا عضوا فى قومسيون تصفية المرحوم الهامى باشا تحت رياسة المرحوم أدهم باشا كما أن هذا معلوم وإذا أردتم سعادتكم طلب أدله على ذلك فيمكن تقديمها وبهذه الشروط أرى أن المدة المذكورة يلزم احتسابها لى إن لم يكن شرعا فيكون من الإنصاف وبناء عليه ألفت نظر سعادتكم ومجلس النظار فى هذا وأرجو سعادتكم أن يرتب لى معاش التقاعد حسب ما يستقر عليه الرأى وطبقا للوايح المتبعة اعتبارا من تاريخ استعفاى الأخير فىفبراير١٨٧٩ .

ترجمة امضاء

أمين فرج نوبار

٣- افادة من ناظر المالية الى مجلس النظار بخصوص ربط معاش نوبار باشا:

نظارة المالية

قسم الادارة

قلم ادارة معاشات

مجلس النظار رئيس دولتلو أفندم حضرتلرى

عند رجوع دولتلو نوبار باشا من أوربا لطلب المعاش كان جرى الاستعلام عن مدد خدماته فى الدفترخانه بتاريخ ٧ صفر١٣٠٠ وفى أثناء ذلك صار تعيين دولته من أعضاء قومسيون قوانين المجالس المحلية ولما أن هذه المأمورية صارت على وشك النهاية قدم إفادة للمالية رقم ١٩ فبراير٨٣ يطلب بها ترتيب المعاش ، وقد علم من الكشوفات المحررة بمدده أنها بلغت ١٢ يوم و١١ شهر و٣٨ سنة وهذا بخلاف مدد خلواته من الخدمة التى متضمنها مدة من ٣٠ برمهات ٥٩ لغاية ٨ كهك سنة ٦١ البالغ مقدارها ٣١ شهرا قال عنها بالافادة الواردة منه سالفة الذكر بأنه ولو لم تقيد بالمدة من مارس ٥٩ لغاية ديسمبر٦٠ إلا أن هذه المدة لم تكن مدة خلو ولم يعلم تأخير صدور إذن المرحوم سعيد باشا بقيده وبأثنائها فإنه كان مؤدى وظيفة سكرتير بمعية المرحوم المشار إليه وإن كوينج بك كان بوظيفة سكرتير عمومى ثم تعين دولته بمأمورية فى فينا تختص بقضية جياره ثم فى برلين ثم فى باريس ثم تعين أيضا عضوا فى قومسيون تصفية المرحوم الهامى باشا تحت رئاسة المرحوم أدهم باشا ولهذا يرغب احتساب المدة من مارس ٥٩ لغاية ديسمبر ٦٠ ويرتب له معاش التقاعد كالأصول المتبعة وقد أحضر افادتان محررين إليه من كوينج بك صار أخذ صورتهما بالمالية إحداهما بتاريخ ١٧ ابريل ١٨٦٠ والأخرى بتاريخ ٣ مايو ١٨٦٠ يتضمنان انه كان بمأمورية فى فينا من طرف الحضرة الخديوية وفضلا عن ذلك فان دولة المشار إليه أخبر شفاها بانه يعلم لدى دولتكم استخدامه فى هذه المدة وأسباب توجهه خارج الحكومة وإقامته فى أوربا ولهذا اقتضى ترقيمه لدولتكم للنظر فى ذلك والتصريح بما يتراى نحو توجهه خارج الحكومة واحتساب المدة المحكى عنها من أبريل ٥٩ لغاية ديسمبر٦٠ البالغ قدرها ٣١ شهرا بما أن آخر مارس ٥٩ يوافق ٢٣ برمهات ٥٩ ضمن مدد خدماته المحققة لإبلاغها ١٢ يوم و٨ شهور و٣٠ سنة وترتيب معاشه شهرى ثمانية آلاف وثلثمائة وثلاثة وثلاثين قرشا وعشرة فضة

بحق الثلثاى من واقع ماهية شهرى ١٣٥٠٠ قرش بصرف النظر عن تأخره فى طلب المعاش مدة السنة المحدده لذلك نظرا لإقامته بأوربا أفندم

٣ مارس ٨٣ ناظر المالية

٢٣ رجب ١٣٠٠ حيدر على

*****

٤- مالية ناظرى سعادتلو أفندم حضرتلرى

ما أخبر عنه دولتلو نوبار باشا من أنه كان فى المأموريات المذكور عنها بافادة سعادتكم طيه الرقيمة ٢٣ ر سنة ٣٠٠ فهو فى محله وكانت ماهيته إذ ذاك جارى صرفها على طرف المرحوم سعيد باشا . وهذه المأموريات تعتبر ميرى بما انه كان فى أشغال تخص الحكومة كما وان إقامته خارج الحكومة هى التى أوجبت تأخره لطلب المعاش فى السنة المحددة وتوجهه وإقامته بالخارج كان بناء على ما تعلقت به الادارة السنية ولذلك نراى عدم المانع لاحتساب المدة القائل عنها دولتلو نوبار باشا وصرف النظر عن تأخره وتوجهه خارج الحكومة ويرتب له المعاش حسبما توضح بافادة سعادتلو سالفة الذكر.

٤ مارس ١٨٨٣

* * * * *

٥- روزمانجى مصر عزتلو أفندم

لما أن صار التحرى عن مدة خدمة دولتلو نوبار بعد رجوعه فى أوربا وتطلبه ترتيب المعاش تبين من الكشوفات المحررة فى الجهات المبينة باطنه أن انفصاله من رياسة مجلس النظار لغاية ١٩ فبراير٧٩ بناء على استعفاه ومرتبه كان شهرى ٢٥٠٠٠ خمسة وعشرين ألف قرش ومدد خدامته بلغت ١٢ يوم و٨ شهور و٣٠ سنة بما فى ذلك مدة ٢١ شهر حسبت له بما انه صادر تذكره من دولتلو رئيس مجلس النظار رقم ٤ مارس ٨٣ صار احتسابها إليه لكونه كان تلك المدة فى أشغال تخص الحكومة وصرف النظر عنه تأخره فى طلب المعاش وتوجهه خارج الحكومة بما أن توجهه كان بناء على ما تعلقت به الارادة السنية وترتيب المعاش إليه فبناء على ما توضح وتطبيقا للبند الأول من قانون معاش سنة ٧١ وقرار مجلس النظار الصادر عليه الأمر العالى للمجلس ١٠٤ج سنة ٩٦ نمرة ١١ قد استحق المشار إليه تلثاى معاش شهرى ٨٣٣٣,١٠ قرش بحق الثلثاى من واقع ماهية

شهرى اثنى عشر ألف وخمسمائة قرش الصادر عنها افادة مجلس النظار فى ٢٥ رجب ٩٨ نمرة ٣١ بمعاملة أمثاله فى المعاش على واقع تلك الماهية هذا وبما أن استخدامه بالميرى قبل صدور قانون معاش ٨٧ لزم تحريره لحضرتكم ليجرى قيد المشار إليه بمبلغ الثمانية آلاف وثلثمائة وثلاثة وثلاثون قرش وعشرة فضة اعتبارا من ابتداء سنة ١٨٨٠ ثمانين أفرنكية حسب القاعدة المتبعة فى حق من يرفتوا من قبل السنة المذكورة وبعد التحقيقات اللازمة كالجارى فى حق أمثاله يصرف له ما يستحقه كالأصول والأوراق عدد ٣٨ بما فيهم تذكره دولتلو ريس مجلس النظار.

٢٥ ربيع آخر ١٣٠٠	ناظر المالية
٥ مارس ١٨٨٣	حيدر على

* * * * *

٦- ترجمة صورة الارادة الصادرة لديوان التجارة فى ١٢ ل ٦٩ نمرة ٤٠ المسطوة اعلاه: حيث فى هذه الدفعة صار تعيين وترتيب نوبار بك ليقيم فى وبانه وأخيه أراكل بك ليقيم فى برلين وان يكونا وكلانا فى التجارة وصار إرسالهما لأجل توجههما لمحل مأموريتهما وقد رتبنا وخصصنا إلى نوبار بك مائتين كيسه وإلى اراكل بك ماية وخمسين كيسه سنوى فلزم الاشعار باجراء القيد والتأثير على وجهما ذكر بخزينة التجارة اعتبارا من تاريخ اجرى هذا وتحويل ماهياتهما التى تستحق لمحلات التجارة لصرفها واعطاها حسب الأصول.

شرحه رقم ٣٩ ص سنة ٧٠ نمرة ٨

حيث من مقتضى ارادتنا أن مرتب كل من نوبار بك الذى كان فى ويانه وحضر لهذا الطرف وأخيه أراكل بك الآتى من برلين يصير احتسابه وقبوله بالتمام لغاية ذى الحجة سنة ٧٠ وصرفه كالأصول واعتبارا من تاريخ نمرة محرم سنة ٧١ يجرى تقاعدهما بربع ماهياتهما فلزم الإشعار للمبادرة بالإجراء على وجهما ذكر/ حاشيه / أنه كما ذكر بمتن أمرنا يصير احتساب وقبول قديم مرتب نوبار بك واراكل بك المومى إليهما بالتمام لغاية ذى الحجة وصرفه حسب الأصول وبما أنهما رفعا من مأموريتهما اعتبارا من غرة السنة الجديدة يجرى تقاعدهما بربع ماهيتهما من واقع خمسة آلاف قرش شهرى فقط.

٣- مصطفى رياض باشا ١٨٣٤ - ١٩١١م

أولا : التعريف بصاحب الملف:

التحق منذ صباه بالوظائف الأميرية فعين كاتبا بديوان المالية فى عام ١٨٤٨م وأخذ يتدرج فى سلك الوظائف حتى التحق كاتبا بالمعية ثم عين ياورا بمعية عباس الأول ونال الحظوة عنده فجعله مهردارا له (حامل الختم) ثم عينه مديرا للجيزة ، وأخذ يترقى فى المناصب حتى صار فى عهد الخديو اسماعيل عضوا فى المجلس الخصوصى ثم عين رئيسا للديوان الخديوى . وفى عام ١٨٧٨ عهدت إليه نيابة الرئاسة لتصفية الديون ثم عين وزيرا فى وزارة نوبار باشا وتولى رئاسة النظار ثلاث مرات(١) ، كما تولى نظارتى الداخلية والمالية.

ثانيا : أوراق الملف(٢):

نظارة المالية	بخصوص قيد مرتب دولتلو أفندم رياض
ادارة عموم الحسابات المصرية	باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية
	من ابتداء ٢١ يونيو ٨٨.

داخلية وكيلى سعادتلو أفندم حضرتلرى

حيث إنه تقرر بصرف مرتب دولتلو أفندم رياض باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية والمالية من ابتداء ١١ يونيو ٨٨ بتاريخ الدكريتو الخديو الصادر بتشكيل الوزارة هو ألف وسبعمائة جنيه مصرى محسوبا من ميزانية نظارة الداخلية والباقى وقدره ألف جنيه المربوط بالروزنامجه يستمر صرفه منها بنوع من الاستثناء بالنسبة للقرار الصادر فى مجلس النظار فى ١٦ أكتوبر ٨٨٧ فى حق من يلحقون فى أرباب المعاشات فى الخدمات الميرية . الوبين بالمر

١- للتفاصيل انظر . زكى مجاهد : الاعلام الشرقية جـ١ ، القاهرة ، ١٩٤٩ والياس زاخوره : مرآة العصر جـ١ ، القاهرة ، ١٨٩٧.

٢- دار المحفوظات العمومية : دولاب ٣٧ ، عين : ١ ، محفظة : ٥٦٠ ، دوسيه : ١٦٨٤٠.

كشف

عن مدة خدامة دولتلو أفندم مصطفى رياض باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية والمالية
لغاية تاريخ انفصال دولته المشار اليه من هاتة الوظايف وذلك من واقع الموارد
بدفتر يتجلى فيه استحقاقات مستخدمي ديوان نظارة الداخلية جزونا في ثلاث سنة ١٨٨٨
و١٨٨٩ و١٨٩٠ و١٨٩١ افرنكية كالموضح بهذا ما

فما وجد بوجه ٥٥ سنة ١٨٨٨ ثمانية وثمانين افرنكية جزونا مذكر حضرتو أفندم مصطفى رياض باشا
رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية والمالية وتاريخ دخول دولته في خدامة هاتة الوظايف
احدعشر شهر جانفي سنة ١٨٨٨ وهذا هو تاريخ الدكريتو الخديوي الصادر بتشكيل الوزارة وموضوعها
بأول اسم دولته جنيه مصري وبيانه ٢٧٠٠ جنيه مصري .. ميزانية الداخلية و٢٠٠٠ جنيه مصري مربوط بالروزنامجه
يستمر صرفه منها د والمرتب لدولته شهري وجاري ودرجه بكشف الماهيات الجاري تحريره
شهريا عن مستخدمي ديوان نظارة الداخلية هو مائة وواحد واربعين جنيها مصريا وثمانية
ستة وستين مليما يخصم منها سبعة جنيهات مصرية وخمسماية مليم ع. قيمة الكيس الاحتياطي
الـ٥ كامل مرتب الوظيفة وثلاثماية مليم قيمة ثمن ورقة تمغه فيكون مجموع المخصوم سبعة جنيهات
مصرية وثمانماية مليما د وماجرى بعد ذلك .. استقطاع قيمة الكيس الاحتياطي من واقع الماية
خمسة يعلم بورقة الاستحقاقات بالمالية د م ومؤشرا بالحروف حضرتلو أفندم الباشا المشار
اليه وبعد إفادة الداخلية .. جناب مدير عموم الحسابات رقم ٢٧ جنايو سنة ١٨٨٩ نمرة ١١ سجلات
بأنه تقرر صرف مرتب المشار اليه .. ابتداء احدعشر جانفي سنة ١٨٨٨ تاريخ الدكريتو الخديوي
الصادر بتشكيل الوزارة ماهو الف وسبعماية جنيه مصري سنويا .. ميزانية الداخلية والباقي الف
جنيه مصري المربوط بالروزنامجة يستمر صرفه منها بنوع الاستثناء بالنسبة للقرار الصادر
من مجلس النظار في ١٦ اكتوبر سنة ١٨٨٧ في حق .. الحقوق .. ارباب المعاشات في الخدامات الاميرية
وانه يستقطع الاحتياطي على اصل مجموع المرتب د وقد صدر اسند على تلك الافادة ازت
من دولته الى كاتب حسابات الديوان رقم ١ ابريل سنة ١٨٨٩ و٢٠ يونيه سنة ١٨٨٨ باجراء قيد
الاستحقاق كالمبين بهذا .. ابتداء ذلك التاريخ ما

جنيه مصري ٢٧٠٠ ع. قيمة مرتب وظيفة نظارة الداخلية حسب الوارد بميزانية سنة ١٨٨٨
عنها شهري
جنيه مصري ٢٢٥ اصله على واقع ذلك المربوط
مليم جنيه مصري

٨٣ // ٢٢٤ | ع. قيمة المربوط بالروزنامجة ومستمر قيده وصرفه منها شهري كما معلوما ذلك بالمالية
ع بلا بيان المعاش على واقع مائة خمسة وعشرين جنيها مصريا باعتبار سنوي الف
جنيه مصري ما

مليم جنيه مصري
٦٦٦ ١٤١
الحاقه بعد بوجه

٧/

مليم	جنيه مصرى	
٦٦٦	١٤١	بما قبله بوجه ١ ٠ قيمة المقتضى قيده بسجل قيد استحقاقات مستخدمى دواوين نظارة الداخلية بباقى استرداد الف وسبعمائة جنيه مصرى سنويا ٠٠ المقرر لمربوط وظيفة النظارة كالوارد بميزانية سنة ١٨٨٨ ماهيه
مليم	جنيه مصرى	
٦٦٦	٤١	٠ قيمة ثلث المايتين وعشرين جنيه مصرى المالية بعد قيمة الثلثاى المرتب معاشا بالروزنامجة مع
٠٠٠	١٠٠	٠ قيمة كمالة مربوط وظيفة النظارة المدرج بالميزانية مع
مليم	جنيه مصرى	
٦٦٦	١٤١	
مليم	جنيه مصرى	
٥٠٠	٧	٠ قيمة الموراجيتالى المقتضى استقطاعه شهرى ٠ بكامل مبلغ المايتين خمسة وعشرين جنيه مصرى مربوط الوظيفة كما تنوه ٠ وذلك بافادة المالية الصادر عليها هذا الوزنه مع
٤٠٠	٠	٠ قيمة ثمن ورقة تمغه ٠ مبلغ ٦٦٦ مليم ١٤١ جنيه مصرى
٨٦٦	١٣٣	بعشيء ٠ قيمة الصافى الذى يستحق صرفه ٠ خزينة المالية شهر
مليم	جنيه مصرى	
٦٦٦	١٤١	فقط وقدره مائة واحد واربعين جنيه مصرى وستمائة وستة وستين مليم لا غير

عاوجد بوجه ٩ سنة ١٨٨٩ تسعة وثمانين افرنكية يرد بذكر مصطفى افندى رياض باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية بالمالية وتاريخ الدخول فى الخدمة احمد حكم شهر يناير سنة ١٨٨٨ الذى هو تاريخ الدكريتو الخديوى الصادر بتشكيل الوزارة مع

مليم	جنيه مصرى	
٦٦٦	١٤١	المرتب
٢٥٠	٦	٠ قيمة الموراجيتالى بباقى المايتين خمسة على الواقع جنيه مصرى ٢٢٥
٤٠٠	٠	٠ قيمة ثمن ورقة تمغه
٦٥٠	٦	
٠١٦	١٣٥	

جنيه مصرى سنوى	
٢٧٠٠	
١٧٠٠	٠ ميزانية الداخلية
١٠٠٠	مربوط بالروزنامجة يستمر صرفه منها

ومؤشرا باول هذه الصحيفة وبها ملحوظات حاله مذكوراعنها بهذا الدفتر بوجه ٢٥ سنة ١٨٩٠ لغاية تاريخ انفصال مصطفى افندى الباشا المشار اليه واودة بعده بهذا بوجه ٧ مع

ثم

٥٠ع

كما وجد بوجه ٧٦ سنة ١٨٩٠ تسعين افرنكية // بذكر حسين فخري افندي مصطفى رياض باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية والمالية // وتاريخ الدخول في الخدمة احد عشر شهر جنايو سنة ١٨٨٨ الذي هو تاريخ الدكريتو الخديوي الصادر بتشكيل الوزارة اه

جنيه مصري سنوي ٢٧٠٠
جنيه مصري ١٧٠٠ من ميزانية الداخلية
١٠٠٠ مربوط بالروزنامجة يستمر صرفه لها

مليم جنيه مصري
١٤١ ٦٦٦ المرتب شهري

مليم جنيه مصري
٢٥٠ // ٩ // ٦٠ قيمة السبعة الاحتياطي بواقع المائة خمسة على واقع جنيه مصري ١٢٥
٥٥٠ // ٩ // ٦٠ قيمة ثمن ورقة تمغة
١٢٥ // ١١٦

وموشرا بأول هذه الصحيفة وبأنه موشرا بوجه ٥٦ اه

كما وجد بوجه ١ جزو ثالث قيد استحقاقات مستخدمي ديوان نظارة الداخلية سنة ١٨٩١ واحد وتسعين افرنكية وبذكر حسين فخري افندي مصطفى رياض باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية والمالية // وتاريخ الدخول في الخدمة احد عشر شهر جنايو سنة ١٨٨٨ الذي هو تاريخ الدكريتو الخديوي الصادر بتشكيل الوزارة ما يلي جنيه مصري

جنيه مصري سنوي ٢٧٠٠
جنيه مصري ١٧٠٠ من ميزانية الداخلية
١٠٠٠ مربوط بالروزنامجة يستمر صرفه لها

مليم جنيه مصري
١٤١ // ٦٦٦ // المرتب شهري

مليم جنيه مصري
٢٥٠ // ٦ | ٦٠ قيمة السبعة الاحتياطي بواقع المائة خمسة على واقع جنيه مصري ١٢٥ اه
٥٠٠ // ٦ // ٦٠ قيمة ثمن ورقة تمغة
مليم جنيه مصري
١٢٥ // ١١٦

وموشرا بأول هذه الصحيفة وبأنه موشرا بوجه ٧٦ جزو ثاني اه ثم وتأشيرا آخر بأنه بناء على ما صدر به الأمر العالي رقم ١٢ شوال سنة ١٣٠٨ و١٤ مايو سنة ١٨٩١ بتشكيل هيئة نظارة جديدة وتعيين عطوفتلو افندم مصطفى فهمي باشا رئيسا لمجلس النظار وناظرا للداخلية وورد صورة لديوان نظارة الداخلية بمكاتبة من جانب رياسة مجلس النظار رقيمة ذات التاريخ نمرة ٢٨ وقد صدر اذن بختم عطوفتلو افندم المشار اليه الى كاتب حسابات ديوان النظارة رقم ١١ شوال سنة ١٣٠٨ و١٩ مايو سنة ١٨٩١ بأن ترفت استحقاقات دولة المشار اليه لغاية يوم اربعة شهر شوال سنة ١٣٠٨ الموافق ١٢ مايو سنة ١٨٩١ تاريخ استعفاء دولته حالة كالأمر العالي الصادر لدولته أيضا اه

هذا ما اتضح من دفتر جزو ثاني وثالث سجل قيد استحقاقات مستخدمي ديوان نظارة الداخلية بالسنوات المبينة بعاليه اه

كاتب الخزنة
محمد علي المقدسي
بالنظارة

٣- مصطفى باشا فهمى ١٨٤٠ - ١٩١٤م

أولا : التعريف بصاحب الملف(١).

من أسرة تركية وفدت إلى مصر . إلتحق بالجيش ، وصار يترقى فى المناصب العسكرية إلى أن حصل على رتبة فريق ثم عين مديرا للمنوفية فمحافظا للقاهرة وبور سعيد ، وناظرا للخاصة الخديوية ، وسر تشريفاتى خديوى ثم ناظرا للأشغال والخارجية والحربية والداخلية وتولى رئاسة النظار ثلاث مرات فى عهد الخديو توفيق والخديوى عباس الثانى ، وكان خضوعه للاحتلال سببا فى حدوث أزمة بين كرومر وعباس الثانى فى بداية عام ١٨٩٣ انتهت باستقالته ليعود إلى الوزارة مرة أخرى فى نوفمبر ١٨٩٥ وبقى فيها حتى نوفمبر ١٩٠٨ وهى أطول وزارة فى عهد الاحتلال ، غير أن هذا الخضوع أكسبه رضا المعتمد البريطانى فى مصر اللورد كرومر فهو يقول عنه "إنه كان من صفات الرجل السياسى ما يكفى لكى يرى أن مصالح بلاده يمكن إفادتها على أحسن وجه إذا قام التعاون باخلاص مع الموظفين الانجليز بدلا من معارضتهم". كما أثنى عليه أيضا فى خطبة الوداع التى ألقاها بدار الأوبرا بمناسبة اعتزاله منصبه فى ٤ مايو ١٩٠٧، كما أهداه ملك انجلترا نيشان الحمام من الدرجة الأولى.

ثانيا : وثائق الملف (٢):

تعريفه عن استخدام سعادة مصطفى باشا فهمى ناظر الخارجية :

ابتدى دخولى كان فى مدرسة المرحوم رفاعه بك بالقلعة سنة ٧٣ تقريبا انتقلت منها على الأورطه السعيدية وترقيت لرتبة ملازم ثان فى ٧٩ فى ٥ جى أورطه سعيدية.

١- للتفاصيل انظر Cromer : Modern Egypt وأيضا Abbas II .

٢- دار المحفوظات العمومية : محفظة : ١٣٤ ، دوسيه نمرة ٤١٧ (رقم قديم) ، دولاب : ٦٣ ، عين : ١ محفظة : ١٣٥٩ ، دوسيه : ٣٧٤٧١.

صرت انتقل فى أورطه السعيدية إلى أن لحقت فى ١ جى أورطه برنجى إلاى بياده وترقيت إلى رتبة صاغقول أغاسى فى سنة ٧٩ اوجنجى اورطه بالآلاى المذكور وفيه ايضا فى سنة ٨٠ ترقيت إلى رتبة البكباشى وإلى رتبة القايمقام فى سنة ٣٨١ ثم ترقيت إلى رتبة ميرالاى فى سنة ٨٥ ولحقت فى ٧جى الاى بياده وفى السنة المذكورة انتقلت على ٤ جى بياده غادريا ثم انتقلت من ٤جى غادريا المذكور مأمورا على ضبطية الاسكندرية فى سنة ٨٨ ثم جعلت تشريفاتى خديو فى ١٥ شوال ٨٩ بأمر كريم وفى سنة ٩٠ جعلت محافظ مصر ومنها أيضا فى سنة ٩١ جعلت ناظر الدايرة الخاصة ومنها جعلت محافظ اسكندرية ، ثم فى السنة المذكورة أيضا رجعت ناظر الدايرة الخاصة وفى ١١ شعبان ٩٢ جعلت وكيل ادارة الأقاليم السودانية وفيها انتقلت على السكة الحديد السودانية وفى سنة ٩٣ جعلت محافظ مصر وفى ٩٤ جعلت محافظ قنال السويس وفيها السويس وفيها انتقلت على الغزندارية وفى شعبان سنة ٩٥ جعلت محافظ مصر وفى ٥ فبراير ٧٧ جعلت مديرا على المنوفية وفى ٥ أبريل ٧٨ جعلت محافظ الاسكندرية وفيها جعلت ناظرا على الأشغال العمومية ثم انتقلت ناظرا على الخارجية إلى أن حصل انفصالى منها فى سنة ٨٣

التوقيع بالختم مصطفى فهمى

* * * * *

نظارة وحكمدارية

عموم السودان وملحقاته

مالية وكيل سعادتلو فندم

بافادة سعادتكم الواردة لهنا بأحد الأوراق طيه نمرة ٦٥ مطلوب الافادة عما إذا كان استحقاق سعادة مصطفى باشا فهمى مدة خدامته بمصلحة السكة السودانية فى ١١ أكتوبر سنة ٧٥ لغاية ٢٤ يونيه سنة ٩٦ سبق صرفه من المصلحة المذكورة أم كيف وهذا بالنسبة لما اتضح للمالية فى أن استحقاق سعادته كان وارد بجرايد الاستحقاقات بالجهادية وبجرايد المصلحة وعين لهذا فكان تحرر لها تلغرافيا بالاستفهام عنه ذلك وورد فيها الرد طيه نمرة ١٥ بمفاد أن سعادته استولى ما كان مربوط له بالكامل وزيادة كما يظهر فى صادر المالية للحكمدارية فى سنة ٩٧ نمرة ١٣ ولما كان بالاستكشاف فى قيودات قلم السودان منذ كان متتبع للمالية وعلم مما هو واضحا

بتلك الافادة بان سعادته كان استولى من المصلحة مبلغ ٤٧٣٣٠,٨٠ قرش مع الذى يستحقه عن مدة خدامته بها هو مبلغ ٤٢٣٣٣,١٣ قرش قيمة مصروفاته بالمدة من ابتداء ١١ أكتوبر سنة ٧٥ لغاية ٢٤ يونيه سنة ٧٦ ، ١٤يوم و٨ شهور ٥٠٠٠ قرش تكون الزيادة مبلغ ٤٩٩٦,٣٥ قرش وتصرح بالافادة المذكورة عن خصمه على طرف الديوان وبذا علم بان الوارد بجرايد المصلحة هو قيمة مصروفات سعادته بواقع شهرى ٥٠٠٠ قرش قيمة استحقاقه فقد صار التحرى والاستكشاف من قيودات القلم واتضح بان بوقت تعيين سعادته مأمورا لأشغال المصلحة كان صدر للمالية أمر عالى رقيم ١٢ان سنة ٩٣ نمرة ٥٧ مدونا به عن ابقاء ماهية سعادته بالجهادية وان يربط له خمسة آلاف قرش بالمالية نظير السفر به مدة وجوده بالمأمورية المذكورة وعلى هذا كان تحرر للمصلحة من نظارة المالية بتاريخ ٣٦ ن سنة ٩٣ نمرة ٣١ عن قيد وحصر مبلغ المصروفات المحكى عنه بحساباتها قبل استحقاقات خدماها واقتضى تحريره لسعادتكم للمعلومية بما ذكر وطيه ثمانية أوراق بما فيهم التلغراف.

١٣سنة ٣٠٠

رئيس قلم عسكرية

نظارة سودان

* * * * *

بالكشف فى جريدة استحقاقات الخارجية عن اسم سعادة مصطفى باشا فهمى وجد وارد رقم ٥٦ سنة ٧٩ يذكر عنه ناظر الخارجية بماهية شهرى اثنى عشر ألف وخمسمائة قرش من ابتدى ١٨ أغسطس سنة ٧٩ بإذن فى ٢٣ منه شرحا على افادة من الخارجية رقم ٣٠ س سنة ٩٦ س١٣١ وباعلاها صورة أمر عالى صادر لسعادته رقيمة ١٨ أغسطس سنة ٧٩ نمرة ١٨ سايرة تعينه وأصله كان ناظر الأشغال العمومية وانه تحرر للأشغال باعتبار رفته منه لغاية ١٧ أغسطس سنة ٧٩ وسادس قيده لغاية ديسمبر ٧٩ ثم نقل لجرايد سنة ٨٠.

* * * * *

كشف عن بيان مدد استخدام سعادة مصطفى باشا فهمى من واقع الوارد بجرايد استحقاقات المعية السنية من سنة ٧٧ أفرنكية وما بعده على البوصلة الواردة من المالية طيه الرقيمة ١٤ مارس ٨٣ وذلك كالآتى:

أيام	شهور	
		وجد لجريدة استحقاقات المعية السنية سنة ١٨٧٧ بوجه نمرة ١ يذكر عن سعادة مصطفى باشا فهمى خزندار خديوى مستجد من ابتدى ١٧ سنة ٧٧ الموافق لتاريخ افادة سعادة الباشا مهردار خديو الواردة للمالية رقيمة ٦ م/٩٤ نمرة ٣ تركى باذنه رقم ٢٤ شوال سنة ٩٤ ومعه صورة الافادة المثنى عنها وصورة تذكره غير رسمية من المعية السنية تاريخها ١٨ شعبان سنة ٩٤ وذكر بالاذن بقيد المومى إليه بماهية شهرى ثمانية آلاف قرش من التاريخ المذكور محسوبا من مربوط المعية السنية مما توفر من وظيفتين كاتب عربى خديو
١٤	٦	حسبما اقتضت الادارة السنية وذلك عن مدة من ١٧ سنة ٧٧ وجد بجريدة المعية السنية سنة ٧٨ بوجه نمرة ٤ يذكر عنه بالماهية والوظيفة شرح قبله وأشر أمامه المومى إليه رفت لغاية ١٤ أغسطس سنة ٧٨ لمناسبة تعيين سعادته محافظ مصر كما صدر بذلك الأمر العالى رقم ١٥ أغسطس ٧٨ نمرة ٣٨ باذن فى ٢٤ منه شرحا على صورة الأمر المشار إليه وذكر به أنه تحرر للمحافظ باعتبار القيد من تاريخ الأمر العالى
١٤	٧	وذلك عن مدة من يناير ٧٨ لغاية ١٤ أغسطس تاريخه.
٢٨	١٣	

* * * * *

نظارة المالية

قلم الادارة

معاشات

ناظر قلم عسكرية نظارة الأقاليم السودانية عزتلو بك علم من التعريفة المحررة بمدد خدمة سعادة مصطفى باشا فهمي انه كان مستخدما بمصلحة السكة الحديد السودانية في أواخر سنة ٩٣ فلهذا لزم تحريره لحضرتكم. وبناء عليه كتب للدفترخانة المصرية بما اقتضى.

٢٧فبراير ١٨٨٣ وكيل مالية

* * * * *

كشف

مدة استخدام سعادة مصطفى باشا فهمي مأمور أشغال السكة سابقا في تاريخ ١١ أكتوبر ٨٧٥ بمقتضى افادة المالية نمرة ٣١ المزينة بصورة الأمر العالى الصادر لها ٥ رقم ١٣ان سنة ١٢٩٢ نمرة ٥٧ لغاية ٢٤ يونيه ٨٧٩ غاية انفصال سعادته من المصلحة بناء على أمر المالية الصادر للمصلحة رقم ٢١ شعبان ١٢٩٣ نمرة ٣١١.

أيام شهور

١٤ ١٤ سنة ١٨٧٩

في ١١ أكتوبر ٨٧٥ قيد سعادته باستحقاقات المصلحة لغاية ٢٤ يونيو ٨٧٩ حتى انفصال سعادته من المصلحة لمناسبة تعيين سعادة عبد القادر باشا المأمور سابقا في تاريخ ٢٥ يونيه.

* * * * *

نظارة المالية

قسم الادارة

قلم معاشات

مأمور أشغال والد الجناب الخديوية عزتلو بيك

تبين من التعريفه المحررة بمدد خدامة سعادة مصطفى باشا فهمي انه كان مستخدم بالخاصة من سنة ٩١ لغاية ٩٣ وفي سنة ٩٤ بالخزندارية فلهذا لزم تحريره لحضرتكم لينبه بتحرير كشف بمدة خدامة سعادته بالخاصة والخزندارية بايضاح سياسة قيده وغاية رفته وما يمكن على اسمه من التأشيرات ويرد بالافادة وبتاريخه كتب للدفترخانة المصرية بما اقتضى.

٢٧فبراير١٨٨٣ مقيد في ٢٠ ر سنة ٢٨/٣٠٠ فبراير سنة٨٣

* * * * *

كشف عن بيان مدة خدامة سعادة مصطفى باشا فهمي محافظ بور سعيد وعموم القنال وبيان أدناه

أيام	شهور	سنة	
١٥	٠٠	٠٠	مدة من ابتداء ١٤ مايو سنة ٧٧ لغاية ٢٨ منه المومى إليه مستجد من ابتدى ١٤ مايو ٧٧ بوظيفة محافظ بورسعيد وعموم القنال مؤقتا وعليه ملاحظة ادارة محافظة السويس ومعه أمر عالى رقم ١٤ مايو ٧٧ نمرة ٥٢ سايرة ثم وردت افادة من المالية رقم ٦ جا سنة ٩٤ نمرة ٢٨ باعتبار قيد ماهية سعادته من ابتدى ١٤ مايو ٧٧ باعتبار ماهيته شهرى ٧٥٠٠ ورفت لغاية ٢٨ مايو ٧٧ ولم يكن موضح بالأمر لا الجهة المحضر منها ولا المنقول عليها وخلاف ذلك لم يكن موضح أمام اسمه بشيء.
١٥			فقط خمسة عشر يوما لاغير دفتر خانة الأمر العالى الصادر لسعادته الرقيم ١٤ مايو ٧٧ نمرة ٥٢ يذكر ان تعيينه محافظ بور سعيد والقنال مؤقتا وللمعلومية لزم التوضيح .

٣ مارس ٨٣

تذكره رسمية فيما يتعلق بالمكاتبات
إلى دواوين ومجالس الحكومة ثمنها ثلاثة غروش ٣

من خصوص سعادة مصطفى فهمى باشا الذى كان ناظر الخارجية ورفت منها وترتب له معاش الآن بالمالية شهرى ٤١٦٦,١٥ قرش فانه موجودا على قيد الحياة وقاطن بشارع الاسماعيلية ومن عهد رفته من نظارة الخارجية لم يستخدم ميرى ولا برانى ولم يخرج عن دائرة الحكومة بدون اذن ، وقد تحرر هذه الشهادة منا بذلك.

٢٣ ج سنة ٣٠٠ رئيس قلم عسكرية السودان بمصر

محمد مختار

* * * * *

نظارة المالية

قسم الادارة – قلم المعاشات

بور سعيد والقنال محافظى سعادتلو أفندم

تبين من التعريفة المحررة بمدد خدامة سعادة مصطفى باشا فهمى انه كان مستخدما بقنال السويس والبورت فى سنة ٩٤ فلهذا لزم تحريره لسعادتكم بالنسبة بتحرير كشف بمدة خدامة سعادته بايضاح اساسه.

* * * * *

خزينة وكيل سعادتلو افندم حضرتلرى

بمناظرة الكشف المحرر بمدة خدامة سعادة مصطفى باشا فهمى بالجهادية الوارد بشرح سعادتكم رقم ٩ جماد سنة ٣٠٠ نمرة ٣٨٩ تبين ان قيده وكيل ادارة عموم الأقاليم السودانية كان من ١١ سبتمبر ٧٥ وانه صار تعيين سعادته مأمورا على أشغال السكة الحديد السودانية باذن ١٤٤ رمضان ٩٢ وباعلاه صورة أمر عسكرى صادر للجهادية فى ١٢ سبتمبر ٩٢ نمرة ٩ عن تعيين سعادته على أشغال السكة وابقاء مرتباته المقيدة بالجهادية ووارد لسعادته بالكشف المذكورة المدة من ١١ ديسمبر ٧٥ لغاية يوليه ٧٦ وبما انه وجد وارد له المدة بالكشف المحرر من مصلحة السكة الحديد السودانية بمدة مأمورية بالجهة المذكورة الوارد بشرح نظارة الأقاليم السودانية نمرة من ١١ أكتوبر ٧٥ لغاية ٢٤ يونيه ٧٦ ومن هذا يظهر انه تكرر قيده بالمأمورية

المذكورة بديوان الجهادية وبالمصلحة المحكى عنها ومن الاقتضى معرفة ما إذا كان استحقاق المدة التى عنها التى هى من ١١ أكتوبر ٧٥ لغاية ٢٤ يونيه ٧٦ صرف اليه من الجهادية أم كيف ، لزم تحريره لسعادتكم للاستكشاف والايضاح عما ذكر وورد فى الافادة أفندم.

٣٠ مارس ١٨٨٣ وكيل مالية

الختم

* * * * *

نظارة المالية

قسم الادارة

قلم معاشات

رئيس قلم عسكرية نظارة الأقاليم السودانية عزتلو بك

علم من الكشف المحرر بمدة خدامة سعادة مصطفى باشا فهمى الواردة بافادة حضرتكم رقيم ٤ سنة ٣٠٠ نمرة ٣٨ أن قيده مأمور أشغال السكة الحديد السودانية بمصلحة السكة المرقومة من ١١ شهر أكتوبر ٧٥ كان بمقتضى افادة من المالية نمرة ٣١ مزينة بصورة الأمر العالى الصادر لها رقم ١٣ اب سنة ٩٢ نمرة ٥٧ وانه رفت لغاية ٢٤ يونيه ٧٩ ثم تبين من الكشف المحرر بمدة خدامته للجهادية الوارد بشرح الحربية رقم ٩ سنة ٣٠٠ نمرة ٣٨٩ أن قيده وكيل ادارة عموم الأقاليم السودانية فى ١١ سبتمبر ٧٥ كان باذن فى ٣٠ ش سنة ٩٢ وبأعلاه صورة أمر عالى صادر للجهادية وذكر بالكشف المذكور أنه صار تعيين سعادته مأمورا على أشغال السكة الحديد السودانية بإذن فى ١٤ رمضان ٩٢ وبأعلاه صورة أمر عالى صادر للجهادية فى ١٣ رمضان ٩٢ نمرة ٩ عن تعيين سعادته على أشغال السكة وإبقاء مرتباته المقيدة بالجهادية وأنه رفت من أشغال السكة لغاية يوليه ٧٩ وبما ان مما ذكر علم أن مدة خدامته بأشغال السكة الحديد السودانية واردة إليه بجرايد استحقاقات الجهادية وبجرايد مصلحة السكة المحكى عنها ومن الاقتضى معرفة ما إذا كان استحقاقه من ١١ أكتوبر ٧٥ لغاية ٢٤ يونيه ٧٩ صرف من المصلحة المذكورة أم لا . لزم تحريره لحضرتكم.

التوقيع وكيل المالية

مالیه وکیلی سعادتلو افندم

بنا على الارادة العالية باطنه رقم ۱۳۲۲ تحويلى ... ضامنه سعادتلو ... پاشا حضرتلرينك الكشف والتصحيح
عن قدمات لائحه دفترخانه الحربيه باجراى ذلك وتوضيح ... باطنه ما وصيده ... تعالى
الكتبه ولهذا افندى ... سعادتكم بادر اولنمش ... ۱۳۲۰ ...

... بجرايه اكتفا اولنه الدولار ... ۱۱ ... ۷۵ لغايه ... ۷۶ ...
... ۷۵۰۰ ... هذه المده ۸۰۰۰ ...
... المده ... الصحيح ...

۱۴ ...
۲۰

... ۲ ... ۱۷ ... ۲۸
۶۶
۲

... ۱۱ ...

نظارة المالية
قسم الادارة
قلم معاشات

نمرة
٨٨

عرض وكيلي سعادتلو افندم حضرتلري

بناءً على الكشف الوارد بخصوص خدامة سعادة مصطفى باشا فهمي بحكودارية السودان المشروح بسعادتكم رقم ٢ جانفي سنة ٨٢ نمرة ٢٨٩ نتيجة ما فيه وكيل ادارة عموم الاقاليم السودانية كان من ١١ سبتمبر سنة ٧٥ وانه صار تعيينه سعادته مأموراً على اشغال السكة الحديد السودانية بتاريخ ١٤ رمضان سنة ٩٢ وباعلاه صورة امر صادر للحكودارية ١٤ رمضان سنة ٩٢ برفع تعيينه سعادته على اشغال السكة والابقاء بنياته المقيدة بالحكودارية ووارد لسعادته بالكشف المذكور المدة لآخر سنة لغاية ابريل سنة ٧٦ وبما انه وجد واوردنا المدة بالكشف الوارد من مصلحة السكة الحديد السودانية مدة مأموريته بالسكة المذكورة الى ان تنزح نفقة الى قاليم السودانية من ١١ اكتوبر سنة ٧٥ لغاية ٤ يونيه سنة ٧٦ ومن هذه نظرا انكم قيد بالمأمورية المذكورة بدون صرف اجرا وبالمعلوم المالكي عن ذلك الى قضى معرفة ما اذا كان احتساب المدة التي على التي هي من ١١ اكتوبر سنة ٧٥ لغاية ٤ يونيه سنة ٧٦ صرف اليه منه اجرا ام كيف ان ذلك لسعادتكم ليشاله بمسكن والى ايضاح عما ذكر وورود الافادة افندم ما ٤ جانفي سنة ٨٢ ماشي ٣ ١٨٨٢

وكيل المالية

اوراق
١٢٢
٧٢ ١

وصل جرو
٨١ ٢

ورود تاريخ
١٩٧
معاشات
٤٢

[illegible]

١

موضوع مدى كفاءة – مادة مصطفى بشارة

اسم المورد سنة

تم إعادة ترميم ٥٩/٩٨ بطاريات بورتسودان الصالحة رقم بطاريات [illegible] بيلوك الاندفاع [illegible]
شهر [illegible] وذلك ان [illegible] مدرسة الحربية وآخر قيده تفيد ١٦ نوفمبر ٩٨ ودون ١٧ [illegible] تنفيذ بالولاية
بطاريات وصلح ملازم الى [illegible] نوفمبر ٩٨ آخر قيده تفيد [illegible] ٩٨ ومنه [illegible]
تنفيذ بطاريات العساكر والصالحات وآخر قيده تفيد [illegible] ٩٨ ومنه [illegible] تنفيذ بطاريات
٢ .. ٢ الصالحة بالإدارة الحربية وآخر قيده تفيد ١١ [illegible] ٩٨ وذلك تكون مستودع بطاريات
.. .. تم [illegible] ١٧ [illegible] ٩٨ تفيد [illegible] مستودع بطاريات

تم [illegible] ٩٨ بطاريات [illegible] الصالحة [illegible] شهري [illegible] وآخر قيده
تفيد [illegible] ودون [illegible] بطاريات [illegible] الصالحة [illegible]
[illegible] تفيد [illegible] ودون ٢٢ [illegible] باجه شهري [illegible] وآخر قيده تفيد
٩ [illegible] ٩٨ ودون [illegible] تنفيذ بطاريات [illegible] وآخر قيده تفيد [illegible] ومنه
[illegible] ٩٨ بطاريات [illegible] وآخر تفيد [illegible] ومنه [illegible] وآخر قيده تفيد ٤
[illegible] ومنه ٥ منه تنفيذ بالمعلمية وآخر قيده تفيد [illegible] ٩٨ ودون [illegible] تنفيذ [illegible]
بالادارة [illegible] وآخر قيده تفيد ١٩ [illegible] ٩٨ [illegible] بأنه [illegible] نوفمبر ٩٨ ٥
[illegible] شهري [illegible] نوفمبر ٩٨ [illegible]
[illegible] ٢٢٩٤ [illegible] نوفمبر ٩٨ تفيد [illegible]
[illegible] ١٩٧٨ ودون [illegible] ١٩ [illegible] ٢٢٩٤ [illegible]
[illegible] ودون ١٢ [illegible] ٩٨ تنفيذ [illegible]
٧ [illegible] وآخر قيده تفيد ١١ نوفمبر ٩٨ ومنه ٢٢ منه تنفيذ بطاريات وآخر قيده تفيد ابريل ٩٨ ومنه [illegible]
[illegible] تنفيذ [illegible] وآخر قيده تفيد ١٩ [illegible] ٩٨ ودون ٦ منه تنفيذ
[illegible] وآخر قيده تفيد ٧ [illegible] ٩٨ ومنه ٨ منه تنفيذ بالمعلمية وآخر قيده تفيد [illegible]
ومنه ١٠ منه تنفيذ [illegible] وآخر قيده تفيد ١٠ [illegible] ودون ١٧ منه تنفيذ [illegible] وآخر قيده تفيد ٥
[illegible] ومنه ٩ [illegible] تنفيذ [illegible] وآخر قيده تفيد نوفمبر ٩٧ ودون [illegible]
تنفيذ [illegible] وآخر قيده تفيد [illegible] ودون [illegible] تنفيذ بطاريات ولكن [illegible] السودانية
وذلك بأنه [illegible] على [illegible] السودانية [illegible] ١٤٤ [illegible] ٩٢ [illegible] ٥

بناء على افادة المالية الرقيمة ٩ مارس سنة ١٨٩٨ نمرة ٣٩٩ المرفوق بها اخراج الاوراق الصادرة من المالية في شهر ابريل سنة ١٨٩٦ بربط معاش
الى عطوفتلو افندم مصطفى فهمي باشا ناظر الحربية والبحرية والبعض صور الاوراق مرفوقة الى الحربية كطلبها من الجهة واوراقها رقم تلغراف
المعاشات بالمالية مع جملة اوراق شهر ابريل سنة ١٨٩٨ ورقمه بمحكمة ١٥ ديسمبر سنة ١٨٩٧ لغاية ربط المعاش الى عطوفته فلهذا وصار
تحريرهم وضمن مع المحافظة بيانهم ورقة ورقة وزنت كالآتي

ورقة — نمرة

١ طلب من ادارة المعاشات الى الدفترخانة المصرية رقم ٨ ابريل سنة ١٨٩٨ — ١
١ افادة من المحافظة مصدرة للمالية رقم ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٦ وعليها اعلان الى ادارة الحربية تاريخ ٧ يونيه سنة ١٨٩٨ — ٢
١ تذكرة سجلية بيت رئيس قلم عسكرية الديوان تاريخها ٣ مارس سنة ١٨٩٨ — ٣
١ كشف تحرير بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٨٩٣ وصول افادة من الدفترخانة للمالية رقم ٨ مارس سنة ١٨٩٨ نمرة ٣ — ٤
١ افادة من المالية الى الحربية رقم ٢٧ فبراير سنة ١٨٩٨ نمرة ٨ وعليها كشف بمعرفة كاتب دفترخانة الحربية تاريخ ٥ مارس سنة ١٨٩٨ — ٥
١ افادة من المالية للحربية رقم ١٠ مارس سنة ١٨٩٨ نمرة ٣٣١ اوراق وعليها شروحات اخر من الحربية للمالية — ٦
١٢٤ مارس سنة ١٨٩٨ نمرة ٤١٣
١ افادة من وكيل العسكرية الحربية الى عسكرية الديوان رقم ٣ مارس سنة ١٨٩٨ نمرة ٣٣ — ٧
١ افادة من عسكرية الديوان للمالية رقم ٤ مارس سنة ١٨٩٨ نمرة ٢٨ اوراق وعليها شرح من المالية للدفترخانة المصرية ٤ مارس سنة ١٨٩٨ نمرة — ٨
١ افادة من المالية الى عسكرية الديوان رقم ٢٧ فبراير سنة ١٨٩٨ نمرة ٤٩ اوراق — ٩
١ كشف تحرير بتاريخ ٢٤ يونيه بقلم اسطفانوس رويل — ١٠
١ صورة الى الديوان ٢٧ فبراير سنة ١٨٩٨ وعليه مكاتبات اخر بقلم اسطفانوس رويل تاريخ ٨ مارس سنة ١٨٩٨ — ١١
١ افادة من المالية الى عسكرية الديوان رقم ١٠ مارس سنة ١٨٩٨ نمرة ٦٥ اوراق — ١٢
١ شقة بها صور مكاتبات — ١٣
١ تلغراف من المالية الى تلغرافات الديوان ٤ ٢٢ مارس سنة ١٨٩٨ — ١٤
١ افادة من عسكرية الديوان للمالية رقم ١٣ مارس سنة ١٨٩٨ نمرة ٣٣ اوراق — ١٥
١ افادة من المالية للحربية وعليها شرح من الحربية للمالية رقم ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ نمرة ٤١٤ — ١٦
١ اعلان من المالية الى كاتب دفترخانة وعليه اجابة اخرى من كاتب الدفترخانة للديوان رقم ٨ مارس سنة ١٨٩٨ — ١٧

١٧

لسبع عشرة

بالمحافظة الكرى باوداه مرحلة عطوفة أفندم حضرتلري باشا

عدد	نمره	
١٧	١٧	قطعه
١	١٨	كشف موضح بيان مبلغ ١٦١٠٠
١	١٩	كشف محرر بحث ايلم بهور ممهور بختم المحافظة الكبرى تاريخ ١ ...
١	٢٠	كشف محرر ... ١٤ ... ٨ ... محرر من المحافظة الكبرى تاريخ ٢١ ...
١	٢١	افاده من المالية الى مأمور ... والرفاية ... تاريخ ٧ فبراير ٨٨ نمره ١٤٨ ... وعليها شروحات افندم من المالية ... المصرية في مارس ٨٨
١	٢٢	كشف ... ايلم بهور ...
٢	٢٣	افاده من المالية الى مأمور ... والرفاية ... رقم ٢٩ مارس ٨٨ نمره ١٧٧ ارات وعليها شروحات افندم من مأمور ... والرفاية ... رقم ١٧ ... نمره ٦٠
١	٢٤	افاده من المالية ... رقم ٢٧ فبراير ٨٨ نمره ٢٩ ارات وعليها شروحات افندم من المالية ... رقم ٧ مارس ٨٨ نمره ١٩٥ ارات
١	٢٥	كشف محرر من دفترخانة المالية بحث ايلم بهور تاريخ ٢٩ مارس ٨٨
١	٢٦	اعلان من المالية الى ... دفترخانة ... رقم ٢٩ مارس ٨٨ ... دفترخانة المالية رقم ١ فبراير ...
١	٢٧	افاده عن عطوفة ... المالية في رجب ٩٩ وعليها شروحات افندم ...
١	٢٨	كشف محرر ... ايلم ... سيد ... تاريخ ٤ مارس ٨٨
١	٢٩	افاده من المالية الى المحافظة الكبرى رقم ١٤ ... وعليها شروحات افندم من المحافظة الكبرى ... ٢٦ مارس ... نمره ٦٨
١	٣٠	افاده من المالية لدفترخانة المصرية رقم ٢٧ فبراير ٨٨ نمره ١٧٧ ارات ... من المالية لدفترخانة المصرية رقم ١٢ مارس ٨٨ نمره ٢٢٢
١	٣١	افاده من المحافظة ... سعيد و ... رقم ٣ مارس ٨٨ نمره ٢٦ وعليها ...
١	٣٢	تعريف ممهور بختم عطوفة افندم ...
١	٣٣	اعلان من المالية الى ... دفترخانة رقم ١ مارس ٨٨ وعليه مكاتبات افندم من المالية ٤ مارس ٨٨
١	٣٤	افاده من المالية الى المحافظة الكبرى رقم ٨ فبراير ٨٨ نمره ٨٢ ارات وعليها شروحات افندم من المالية لدفترخانة المصرية رقم ١٢ مارس ٨٨ نمره ٢٢٢
١	٣٥	افاده من المالية الى بورسعيد و ... رقم ٢٨ فبراير ٨٨ نمره ٤٢ ارات
١	٣٦	ورقة ... ممهور بختم ... عسكرية ... تاريخ ٢٢ ...
١	٣٧	... تاريخ ١٨ مارس ٨٨ ...
	٣٧	

بشأن المحافظة اجراء اوراق مرحوم عطوفتلو مصطفى فهمي باشا

عدد ٢٧ ٢٧ وبطيه بورقة

١ / ٢٨ ٢٨

اذن صادر من المالية الى الاستحفاظخانة في اول ابريل سنة ٨٨ بربط مبلغ ٦١٦٦ معاشا شهريا لعاريه فيه لمن الباقي

فحص ما فيه وتاريخه ورقتين

سعادتلو افندم حضرتلري جرجس وكيل

عموم ٦ سكرتير ٢٩

وردت لنا افادة من المالية رقم ٦ شهر اكتوبر سنة ٩٦ نمرة ٢٦٤ بانه لما وردت لها الحربية ٤ اكتوبر سنة ٩٦ عرضا مرغوبا بها استخراج الاذن الصادر من المالية ٤ شهر ابريل سنة ٨٨ بربط ثلث معاش الى عطوفتلو افندم مصطفى فهمي باشا ناظر الحربية والبحرية والاعانة فهو والاوراق المرفوقة معه الى الحربية فاعلى ذلك قد صار استخراج الكتابة وشلوتها وقفها المرفقة بيانهم ببيت المحافظة الدفترخانة وجد لحضرته بربط المعاش لعطوفته واوراق ربط المعاش بالمالية شهر ابريل سنة ٨٨ وتم ترسيلهم لتوصل بعد اخذ اللازم منهم بكرم بارسالهم له عادة حفظهم محلهم كما كانوا واقتضى تحرير لعازم بذلك وطيه ورقة ٢٩ بما فيهم افادة المالية المحكى عنها افندم ٦ ١٢ اكتوبر ٩٦

١٤ ٢ ١٢١٤

رقم ١٠ ع اكتوبر ١٢٢

١٥ ٢٥ ٢٩

امين الدفترخانة المصرية عزتلو افندم

اوراق واذن ربط ثلث معاش الى عطوفتلو افندم مصطفى باشا فهمي ناظر الحربية والبحرية وقد رجعت ثانيا وتحولت وقد الاوراق بافادة عنوم

عالية ٦ ما ثبت مع هذا بالتالي ولزم شرح ٢٩ ٢٠

عموم ١٧ اداره ٧٩ ١

ايام شهور سنه
٢ .. ٤ مقابله

تاريخ من ٦ من نوفمبر سنة ٩٤ وباعادة حضرته الى عمله حاور [illegible] نرخ ٩ ع . تعيينه سعادته على الاشغال

السلك المذكوره وابقاؤ ونياشة [illegible] وغيرها بالاوامر [illegible] شهرى لسعادته برسم الوقوف سفريه

وفق وجوده [illegible] الاعمومية واخر قيده نقابة بوليه سنة ٧٤ ور . عن اغسطس [illegible] تنفيذ بمحافظة [illegible] .

واخر قيده نقابة ١٢ مايو سنة ٧٧ وفيه ١٤ من تنفيذ بمحافظة بورسعيد واخر قيده نقابة ٨ من يونيه ٧٩

شهر تنفيذ بمحافظة [illegible] واخر قيده نقابة ١٦ يونيه سنة ٧٧ ور . ١٧ من تنفيذ بالمديرية البنيه واخر قيده نقابة

١٤ من اغسطس سنة ٧٨ وور . ١٥ من تنفيذ بمحافظة [illegible] وذكر بانه [illegible] من سعادة [illegible]

مذكوراً ٢٧ [illegible] تعيينه سعادته [illegible] [illegible] [illegible] غايب باوربا [illegible]

[illegible] المحافظ [illegible] [illegible] الوكيل [illegible] غياب الوكيل [illegible] واخر قيده نقابة

دسمبر سنة ٧٨ ورفع لمناسبة [illegible] المحافظ

ايام	شهور	سنه	
٦	..	١	مده و . عن نوفمبر سنة ٨٦ نقابة ٩ السجل [illegible] سنة ٧٩
٢	٢	١٢	من و . من نوفمبر سنة ٨٥ نقابة السجل ٩١
٢٠	٤	٤	من ١ . ١ سنة ٧٧ نقابة دسمبر سنة ١٨٧٨
٢٨	٥	١٦	جمله
٢٤	٥	١٩	[illegible] قره قول
..	..	..	خلو من ١ . من يناير سنة ٧٩ نقابة ٤ فبراير سنة ٧٩

من ٤ فبراير سنة ٧٩ بمديرية المنوفيه واخر قيده نقابة ١١ ابريل سنة ٧٩ ور . ١٢ منه تنفيذ بمحافظة سكندريه

واخر قيده نقابة بوليه سنة ٧٩ وفي ٢ منه تنفيذ [illegible] الاشغال واخر قيده نقابة ١٧ اغسطس سنة ٧٩ وفي

ايام	شهور	سنه	
٩	٧	٤	وفيه ١٨ منه تنفيذ بالخارجيه واخر قيده نقابة ٩ سبتمبر سنة ٧٩ ورفع لمناسبة [illegible] الانفار
..	..	..	خلو من ١ . سبتمبر سنة ٧٨ نقابة ١٢ منه
١٩	٤	..	من ١٤ سبتمبر سنة ٧٨ بالخارجيه واخر قيد نقابة ٨ فبراير سنة ٧٨ ورفع لمناسبة [illegible] الانفار
..	..	..	خلو يوم ٩ فبراير

من ١٠ فبراير سنة ٧٨ بالخارجيه اخر قيد نقابة ٢٥ مايو سنة ٧٨ ورفع لمناسبة [illegible] الانفار على

ايام	شهور	سنه	
٢٢	٤	١٠	ماهية شهرى ٢٥٠٠٠
١٢	٩	٢٢	
٢٤	٤	١٢	بالشغل و . الترسخانة المصريه
١٥	١	..	بالشغل و . الاشغال
١١	٦	١	بالشغل من كاتب ترسخانة [illegible]
٢٠	١١	١٤	

ايام	شهور	سنة	
١٢	٩	٢٢	قابليه

بالبيان

ايام	شهور	سنة	
٢٠	١١	١١	قابلة
٢٠	٤	٢	بلشغله و. مستخدمات الملية
١٥	..	..	بلشغله في محافظة بورسعيد
٨	٢	..	بلشغله بمدرسة الوقف
٢١	٩	١	بلشغله في مأمورية ... والد الاقاليم الديوان
١٩	١٠	١	بلشغله في محافظة اسكندرية
٢٩	٨	١	بلشغله في الحربية
١٢	٩	٢٢	

عنها المستحق ربطه من واقع ماية ٩ وعشرون جنيه مصرى بمقتضى افادة مجلس النظار الصادره بتاريخ ٢٥ صفر ٩٨ نمرة ١٢ بربط معاش سعادة عثمان باشا رفقي ناظر الجهادية سابقا من واقع القدر المرفوع نظرا لكون الاستحقاق من اقدم منه عليه صورة مرتب الوظيفة

٢٥ ٤١٩٩ نمرة المكاتبة

كمل ٨٨

الى الاستيفاءات

وحيث تحقق من سعادة مصطفى باشا فهمي وغيره بان المعاش ابيه لمسألة انفصاله من نظارة الحربية بتاريخ ... عند ورقة اوراقه باقادة و. الدفتر قلم المعاش رقم ٨ حافظة نمرة ١٤٢ ومن الحربية رقم ٢١ من نمرة ٤١٤ ومن نظارة الاقاليم السودانية رقم ١٢ لسنة ٤٤ ومن محافظة اسكندرية رقم ١٢ لسنة ٩٨ ومن مأمورية ... والد الاقاليم الديوان رقم ١٢ من نمرة ٩١ وقد تبين منها ان مدة انفصال سعادته من نظارة الحربية تاريخ ٢٥ مايو ١٨٨٢ لمسألة الحكم الصادر وان مرتب الوظيفة شهري ... وبعد مدة خدمته بالمعاش ١٢ سنة ٩ شهور ٢٢ يوم تطبيقا لافادة مجلس النظار الصادره بتاريخ ٢٥ صفر ٩٨ نمرة ١٢ بربط معاش سعادة عثمان باشا رفقي الذي كان ناظر الجهادية على واقع مائة ٩ وعشرون جنيه مصري قدر المستحق الشهري مبلغ اربعة الاف ومائة وتسعون قرش ... وعشرون فقط قيمة ثلث الماية ٩ وعشرون جنيه على مقتضى البند الاول من قانون المعاش ... المستحق المعاش على ... انما اتباعا لقرار مجلس النظار الصادر بالامر العالي رقم ١٠ رجب ٩٩ نمرة ١١ قياسا عليه يقتضى ... قيد سعادته بالمبلغ المذكور من اول شهر وعشرين مايو سنة ٨٨ بمقتضى تاريخ رفته وبعد التحقيقات المقتضيه يرسل لسعادتكم كما اجاري وطيه الاوراق ٤٤ اربعة وثلاثون باقي شهادة عن ... في ١٢ حاكم اول ابريل سنة ١٨٨٤

٢٥

وصل ورود ١٠ ٢

٤- محمد سعيد باشا ١٨٦٣ - ١٩٢٨م

<u>أولا : تعريف بصاحب الملف :</u>

ولد فى الاسكندرية ، وتخرج من مدرسة الحقوق ، وعين وكيلا للنيابة المختلطة فى عام ١٨٨٤ ثم ترقى فى سلك الوظائف القضائية إلى أن عين مستشارا فى محكمة الاستئناف الأهلية.

وفى وزارة بطرس غالى تم تعيينه وزيرا للداخلية ، وتولى رئاسة الوزارة مرتين وقد اشترك فى الحركة الوطنية ، وكان من أنصار مصطفى كامل ، كما كان من أنصار الخديو عباس الثانى لفترة ، ثم وقف بجانب اللورد كتشنر ضد السراى مما دفع الخديو إلى إقالته من منصبه(١).

<u>ثانيا : وثائق الملف [٢]:</u>

أوراق ربط معاش عطوفة محمد سعيد باشا ، الذى كان رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية.

التاريخ الذى انتهت فيه الخدمة ٣٠ نوفمبر ١٩١٩

السبب : اعتبار دولته مستقيلا من ٢١ نوفمبر ١٩١٩ بناء على المرسوم السلطانى الصادر بتاريخ ٢١ نوفمبر المرقوم.

السن عند الدخول فى الخدمة ١٩ سنة　　　السن عن الانفصال ٥٧ سنة

تاريخ التقدم لطلب المعاش : ٢ فبراير ١٩٢٠　قانون المعاشات ١٥ أبريل ١٩٠٩

١- زكى مجاهد : الاعلام الشرقية جـ١ ، ص ١٠٣ - ١٠٤.

٢- دار المحفوظات : دولاب ٦٤ ، عين : ٣ ، ملف : ٢٨٣٨٧

سبب الرفت

سنة	شهور	أيام
٣٢	١	٢٣

هذه المدة سبق أن تحرر إذن بتاريخ ٣٠ مايو ١٩١٤ بربط معاش شهرى عنها لدولته قدره ١٠٠ جنيه (مائة جنيه) اعتبارا من ٥ أبريل ١٩١٤ وواضح بالاذن أن بدايتها ١٣ فبراير ١٨٨٢ ومعامل بقانون ١٥ ابريل ١٩٠٩ ثم قطع المعاش لغاية ٣٠ مايو١٩١٩التعيين دولته رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية اعتبارا من ٣١ مايو المرقوم.

بناء على المرسوم السلطانى الصادر بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩١٩ اعتبر دولته مستقيلا فى ٢١ نوفمبر ١٩١٩ ومخصوم المائة خمسة.

سنة	شهور	أيام
٣٢	١	٢٣
	٦	
٣٢	٧	٢٣

وكانت ماهيته الشهرية ٢٧٥ جنيه

المعاش ١٠٠ جنيه ٦ شهور من ٣٠ نوفمبر ١٩١٩

٣١ مايو ١٩١٩

الصفة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

* * * * *

٥- حسين رشدي باشا(١٨٦٣- ١٩٣٨)م:

أولا: تعريف بصاحب الملف:

ينحدر من إحدى الأسر الألبانية التي وفدت إلى مصر مع محمد علي، عين في قلم قضايا المالية ثم مفتشا بالمعارف وصار يترقى إلى أن عين مديرا للأوقاف فوزيرا للحقانية. تولى رئاسة النظار في عام ١٩١٤ في عهد الخديو عباس الثاني، واستمرت وزارته بعد اعلان الحرب وانفصال مصر عن تركيا وانضمامها إلى الحلفاء. وفي عام ١٩٢١ عين عضوا في الوفد الرسمي لمفاوضة الانجليز، وفي عام ١٩٢٢ عين رئيسا للجنة الدستور، وفي عام ١٩٢٦ عين رئيسا لمجلس الشيوخ.

ثانيا: وثائق الملف [٢]:

كشف عن الخدمات المحسوبة في المعاش

التاريخ الذي انتهت فيه الخدمة ٢٢ ابريل ١٩١٩

السبب: استقالة الوزارة

السن عند دخول الخدمة: ٢٩ سنة من واقع التقرير الطبي

السن عند الانفصال من الخدمة: ٥٦ سنة

تاريخ تقديم طلب المعاش: ٢٨ ابريل ١٩١٩

١- للتفاصيل انظر. الأهرام ١٩٣٨.

٢- دار المحفوظات العمومية: ملف حسين رشدي باشا رقم ٢٨٢٣٤، عين: ١، دولاب: ٦٤.

نظارة المالية

ادارة رئاسة مجلس الوزارة

عين دولته نائبا لرئيس مجلس الوزراء بمقتضى المرسوم السلطانى الصادر فى ٧ رجب سنة ١٣٣٩ فى ١٧ مارس ١٩٢١ وقبلت استقالة الوزارة بمقتضى الأمر الكريم الصادر فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ نمرة ٨٩ وصرف لدولته استحقاقه لغاية التاريخ المذكور.

تعتمد

السكرتير العام لمجلس الوزراء

عبد الحميد بدر

٢٨٢٧٤ حسين رشدي باشا

دولاب ٤ ٦

ترجمة صورة خطاب محرر من سعادة وكيل نظارة المعارف العمومية إلى صاحب السعادة ناظر الحقانية بتاريخ [illegible]

قام لسعادتكم رشدي أفندي [illegible] محمود باشا [illegible] وقد عاد إلى مصر بعد أن أتم دراسته في كافة العلوم الحقوقية بفرنسا ونال شهادة الدكتوراه فيها

وقد قبل حضرة الأفندي في سلك التلامذة الموجودين بالرسالة المصرية على نفقة الحكومة في شهر فبراير سنة ١٨٩٠ ونجح في دروسه نجاحاً كبيراً وفاز في الامتحانات فوزاً عظيماً حتى أكسب الرسالة الافتخار ونال الشرف والاعتبار

وهذه كيفية وجوده في الدراسة:

تقدم للامتحان في شهر يوليه سنة ١٨٩٠ للحصول على لقب بكالوريوس في العلوم فنال درجة (جيد) وأخذ امتيازاً هنأناه عليه

وفي [illegible] المذكور إلى مدرسة الحقوق العليا في باريس مع الترخيص له أيضاً بحضور دروس مدرسة العلوم السياسية

وفي ٦ أغسطس سنة ١٨٩٣ حصل على شهادة البكالوريا في العلوم الحقوقية كما أنه نال في الوقت نفسه الشهادة الدبلوما من مدرسة العلوم السياسية

وفي شهر ديسمبر سنة ١٨٩٤ أخذ شهادة الليسانس في العلوم الحقوقية وفي التاريخ المذكور انتهى أيضاً من امتحاناته بمدرسة العلوم السياسية وتحصل على الشهادة النهائية منها

وبعد ذلك صار إبقاؤه في الرسالة بصفة استثنائية للاستمرار على الدرس بقصد نوال شهادة دكتوره في علم الحقوق

وفي ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٥ امتحن الامتحان الأول الخاص بالدكتوره وتحصل على درجة (جيد جداً)

وفي ٤ يوليه سنة ١٨٩٦ قضى الامتحان الثاني فتحصل فيه درجة (جيد جداً) ونال استحساناً تاماً من المعلمين [illegible] كمال الارتياح والرضا

وفي [illegible] يوليه سنة ١٨٩٧ مضى الامتحان الثالث للدكتوره ونجح فيه أيضاً درجة (جيد جداً)

وقد طلب الأفندي المومى إليه زمناً طويلاً وأجرى أبحاثاً كثيرة في تحضير عمل مهم وهو عبارة عن تحرير رسالة في موضوع اقترح عليه [illegible] إلا أنه قبل أن يتمكن من عرض هذه الرسالة [illegible] قد استدعي لمصر بسبب وفاة والده ومع هذا فإنه سيتمم تقديمها لنيل دكتوره في العلوم القانونية نظراً للشروط [illegible] القانونية التي [illegible] بكل فوز ونجاح

وإن المعارف الواسعة التي اكتسبها [illegible] في العلوم الحقوقية والتي هي ثمرة مواظبته على المطالعة والدرس ونتيجة مثابرته على تلقي العلوم وتمكنه منها تمام التمكن [illegible] في خدمة وطنه العزيز [illegible] ذلك أحسن شيء وخير أجر ولهذا فإني أرى من الواجب علي تقديمه لسعادتكم حسب طلبه مؤملاً أن [illegible] تشمل هذا الشاب [illegible] نظراً لما هو عليه من المعارف والمعلومات [illegible]

[illegible]

ترجمة نوتة محررة من قومسيون دعاوي الحكومة للنظارة الخديوية بتاريخ ١٩ أكتوبر ٩٠٤ نمرة ٥٤٧

مرسلة طي هذه النوتة الشهادات القانونية التي طلبت النظارة بخطابها المؤرخ ١ سبتمبر الماضي نمرة ٢٤٤ تكليف حسين رشدي أفندي بتقديمها

وحيث أن الأفندي المومأ إليه لاحظ للقومسيون بأن تعيينه لم ينشر في الجريدة الرسمية حتى الآن فإجابة لطلبه نرجو من

النظارة إصدار الأوامر اللازمة للنشر عن ذلك

٥/١٠/٩٠٤

تاريخ التعيين	تاريخ الرفت	مدة الخدمة المحسوبة			سبب الرفت	ملحوظات
		سنة	شهور	أيام		
٢٩ يونيو ١٨٩٢ الصفة رئيس مجلس الوزراء ووزير المعارف	٢٢ أبريل ١٩١٩ الماهية الشهرية ٢٥٠ جنيه	٢٦	٩	٢٤	استقالة الوزارة ومخصوم من دولته المائة خمسة وقبل المعاملة بقانون ١٥ ابريل ١٩٠٩ فى ٦ مايو ١٩٠٩	طيه دوسيه دولته وباقى الأوراق محفوظة بدوسيه الأرشيف فى ٢٥٨-١/٦
		٢٦	٩	٢٤		

الاسم	نمرة المستخدم	التعيينات والتنقلات	
		إلى	من
حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا	نائب رئيس مجلس الوزراء	٢٤ ديسمبر ١٩٢١ الراتب الشهرى ٢٧٥ جنيه	١٧ مارس ١٩٢١ نائب رئيس مجلس الوزراء

ترجمة امر عالى

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار

امرنا بما هو آت

(المادة الاولى)

عين حسين يسرى بك المفتش بنظارة المعارف العمومية قاضيا بمحكمة مصر المختلطة الابتدائية بدلا من [illegible] الذى عين قاضيا بمحكمة استئناف اسكندرية المختلطة

(المادة الثانية)

على ناظر الحقانية تنفيذ امرنا هذا

صدر بسراى القبة فى ٥ فبراير ١٨٩٩م (عباس حلمى)

بامر الحضرة الخديوية
رئيس مجلس النظار
(مصطفى فهمى)

ناظر الحقانية
(ابراهيم فؤاد)

طبق الاصل ٨ نمرة

Ministère de   نظارة الحقانية   Direction de   ٩٧ ادارة

N°   BUREAU de ———————— قلم   نمرة

ÉTATS de services de M.   بيان خدامات سعادة حسين رشدى باشا ناظر الحقانية

Date et lieu de naissance   تاريخ ومحل الولادة   يناير سنة ١٨٦٤ بمدينة مصر   Nationalité   تبعية مصرى

Langues qu'il connait   اللغات التي يعرفها المستخدم عربي وتركى وفرنساوى وانكليزى

Religion   ديانة المستخدم مسلم

Imp. Nat.

ADMINISTRATION مصلحة	FONCTIONS وظيفة	TRAITEMENTS ماهية	DATE تاريخ: DE من	DATE تاريخ: A الى	CONGÉS اجازات: GENRE DE CONGÉ نوع الاجازة	CONGÉS اجازات: DATE تاريخ: DE من	CONGÉS اجازات: DATE تاريخ: A الى	SIGNATURE OU CACHET DU CHEF DE SERVICE امضاء او ختم رئيس القلم	OBSERVATIONS PORTANT SUR LE MÉRITE OU LE DÉMÉRITE DE L'EMPLOYÉ ملحوظات خاصة بسلوك المستخدم
نظارة الحقانية	ناظر الحقانية	٥٠٠	٢٤ فبراير ١٩١٠	[illegible] ١٩١٤	—			—	صدر عالى ٢٤ فبراير ١٩١٠ بتعيين سعادته ناظر الحقانية
—					—				
									صدر [illegible] ١٩ [illegible] ١٩١٠
—	—							—	[illegible]
	— —	—	— —						٤٠٠ [illegible]
									[illegible]
									٢٢ [illegible] ١٩١٧ [illegible]
									[illegible] ١٥ ابريل ١٩١٠
									لغاية ٨ [illegible] ١٩١٠ [illegible]
									[illegible] ١٩١٠
[illegible]		[illegible]	١٩١١	[illegible]	[illegible]	١٩١١	[illegible]		[illegible]
ناظر الحقانية [illegible]					[illegible]				[illegible] ١٩١١ [illegible]
[illegible]		[illegible]	١٩١٤	[illegible]	[illegible] ١٢	[illegible] ٦	[illegible] ٢	١٩١١ [illegible]	[illegible]
[illegible] ١٩١٤									[illegible]
[illegible] ٢٧		٥٠٠	[illegible] ١٩١٤	[illegible] ١٩١٤	[illegible]				صدر امر عالى [illegible] ١٩١٤ بتعيين سعادته ناظر [illegible]
		[illegible]							[illegible]
—	—		[illegible]		[illegible]			١٩١٤	[illegible]

[illegible]

٦- سعد زغلول باشا ١٨٥٧ - ١٩٢٧م(١):

أولا : التعريف بصاحب الملف:

تعرف على الأفغانى ومحمد عبده وأصبح من مريديهم. اتهم بتأليف جمعية سرية باسم الانتقام، عين مستشارا فى عام ١٨٩٢، درس القانون الفرنسى وحصل على الليسانس فى عام ١٨٩٧. تزوج من ابنة مصطفى فهمى، وأصبح وزيرا للمعارف فى وزارة بطرس غالى ثم وزيرا للحقانية وفى عام ١٩١٣ قدم استقالته من الوزارة على أثر خلافه مع الخديو، وفى أعقابها انتخب عضوا فى الجمعية التشريعية عن دائرة السيدة زينب ثم انتخب وكيلا لها. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وعقد الهدنة ذهب سعد باشا مع بعض زملائه إلى المندوب السامى البريطانى للمطالبة بالسفر إلى مؤتمر الصلح بباريس للدفاع عن حقوق مصر فى الاستقلال وكان من جراء ذلك نفى سعد إلى مالطة فى ٨ مارس ١٩١٩ ثم أفرج عنه فى ابريل من السنة نفسها، وقام بالسفر إلى باريس وعاد بعد مفاوضاته مع ملنر إلى مصر فى عام ١٩٢١، ثم نفى بعد ذلك إلى سيشل وأفرج عنه وتقلد سعد رئاسة الوزارة فى عام ١٩٢٤م ثم استقال فى أعقاب مقتل السردار. وإلى جانب ذلك فقد تولى سعد رئاسة مجلس النواب.

ثانيا : وثائق الملف(٢):

أوراق ربط معاش حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا باذن فى ١٤ ابريل ١٩١٣

إذن بتسليم محفوظات من الدفترخانه

قسيمة (٥) محفظة ٣٩٣

صرف المعاشات ٩١٣

عدد ١ ملف حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا أرسل للداخلية كطلبها بدوسيه نمرة ١٩-٣٦-١٧ لحفظه بها.

١- للتفاصيل انظر عباس العقاد: سعد زغلول سيرة وتحية، وعبد الخالق لاشين: سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية.

٢- دار المحفوظات العمومية: دولاب ٥١، عين: ٣، محفظة: ١٠٤٤، ملف رقم: ٣٤٩٥٤.

٧- عبد الخالق ثروت باشا ١٨٧٣ - ١٩٣٨م:

أولا: التعريف بالملف وصاحبه(١):

تخرج من مدرسة الحقوق في عام ١٨٨٩م وعين في قلم قضايا الدائرة السنية، ثم صار يترقي في الوظائف القضائية، وعين مستشارا بمحكمة الاستئناف الأهلية، وفي عام ١٩٠٧ عين مديرا لأسيوط ثم نائبا عموميا، وفي عام ١٩١٤ أختير ناظرا للحقانية في وزارة رشدي باشا ثم وزيرا للداخلية في وزارة عدلي باشا وقد لعب عبد الخالق ثروت دورا بارزا في الاتصالات التي أدت إلى صدور تصريح ٢٨ فبراير، وعلى أساس هذا التصريح ألف ثروت الوزارة، وتم الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة مع تحفظات أربعة، وعلى أساس هذا التصريح ألف ثروت الوزارة في ٣ ابريل ١٩٢٣ ونودي بفؤاد ملكا، وبدأت خطوات وضع الدستور. قال عنه طه حسين:

إنه كان عظيم مصر رجاحة حلم، ونفاذ بصيرة، وذكاء فؤاد وسعة حيلة، وتفوقا في السياسة، فقد اجتمعت له هذه الخلال وخلال أخرى ثم اعتزل السياسة نتيجة لمرضه وسافر إلى باريس للعلاج من مرض السكر. وتوفي في مصر عام ١٩٢٨.

١- الاعلام الشرقية جـ١، ص٨٨، وأيام لها تاريخ ص١٣٠.

وزارة المالية
الادارة العمومية
الأمل عند الرد ذكر هذه النمرة - اســ١٩ / ١٦٩

ثانيا / ادراجه الملف ١٠ شهر

(استمارة نمرة ٣ معاشات)

بخصوص قيد مرتب شهرى مستديم الى حضرة صاحب المعالى عبد الخالق ثروت باشا وزير الداخليه سابقا

السن عند تركه الخدمه ٤٩ سنه

عدد المرفقات

يوم	شهر	سنه	
٠٠	٥	٢٠	من ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٣ الى ٤ ابريل سنة ١٩١٤ مدة سابقه على دخوله هيئة الوزاره التى تشكلت فى ٥ ابريل سنة ١٩١٤
١٨	٠٠	٥	من ٥ ابريل سنة ١٩١٤ الى ٢٢ ابريل ١٩١٩ وزير الحقانيه
٠٠	٠٠	٠٠	من ٢٣ ابريل سنة ١٩١٩ لغاية ١٦ مارس ١٩٢١ بالمعاش
٠٨	٠٩	٠٠	من ١٧ مارس سنة ١٩٢١ لغاية ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ وزير الداخليـــه
٢٦	٢	٢٦	ستة وعشرون سنه وشهران وستة وعشرون يوما

الى ادارة المعاشات وقلم صرف المعاشات

حيث ان حضرة صاحب المعالى عبد الخالق ثروت باشا وزير الداخليه سابقا بلغت مدة خدمة معاليه ٢٦ يوم ٢ شهر ٢٦ سنه كالواضح اعلاه فطبقا للمادتين ١ و ٤ من المرسوم السلطانى الصادر فى ٣ فبراير سنة ١٩٢٠ يقتضى قيد مرتب شهرى مستديم قدره ١٢٥ جنيه (ماية وخمسه وعشرون جنيها مصريا) الى معاليه اعتبارا من ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢١ واحد وعشرين وتحويل الصرف على بنك روما بمصر وطيه ملف خدمة معاليه وسركى المعاش نمـــــرة سركى المعاش ٥٨٨٩

تحريرا فى ٨ يناير سنة ١٩٢٢ عن وزير الماليـــــه

J. T. Dalton

[توقيعات وتأشيرات بخط اليد]

١٨٤٨

ورد فى ٩/١/٢٢

٨ يناير ١٩٢٢
٨٩٠٠

قيد هذا الإيراد صحيفة ٩٩ جزء ١١ مدينة بنده بتاريخ ١١ ينير سنة ١٩٢٢

٨- محمد توفيق نسيم باشا ١٨٧٠ - ١٩٣٨م:

أولا : تعريف بصاحب الملف(١):

تخرج من مدرسة الحقوق ثم عين بالنيابة وتقلب فى كثير من الوظائف إلى أن عين وزيرا للأوقاف فى وزارة سعيد باشا ووزيرا للمالية فى وزارة سعد زغلول ، وتولى رئاسة الوزارة مرتين كما تولى رئاسة الديوان الملكى ثم رئاسة مجلس الشيوخ.

ثانيا : وثائق الملف(٢):

إذن وأوراق ربط معاش محمد توفيق نسيم الذى كان رئيس مجلس الوزراء ووزيرا للداخلية.

وزارة المالية	قلم صرف المعاشات
الادارة العمومية	بخصوص قيد مرتب شهرى إلى حضرة
دوسيه ٢٥٨ - ٩/٢٤	صاحب الدولة محمد توفيق نسيم رئيس
	مجلس الوزراء ووزير الداخلية سابقا.

إلى ادارة المعاشات وقلم صرف المعاشات

حيث إن حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم بلغت مدة خدمة دولته ٣٤ يوم و٧ شهور و٣٦ سنة منها ٢٩يوم و٩ شهور و٢٤ سنة قبل الدخول فى هيئة الوزارة فطبقا للمرسوم السلطانى الصادر فى ٣ فبراير ١٩٢٠ يقتضى قيد مرتب شهرى مستديم قدره ١٣٥ جنيه إلى دولته اعتبارا من ١٧ مارس ١٩٢١ وتمويل الصرف على بنك الكريدى ليونه بمصر.

وزيــر المــالـيــة

تحريرا فى ٢٨ مارس ١٩٢١ — اسماعيل صدقى

١- زكى مجاهد : الاعلام الشرقية جـ١ ، ص ١٠١ - ١٠٢.

٢- دار المحفوظات العمومية : دولاب : ٦٦ ، عين : ١ ، محفظة : ١٥٢٠ ، ملف : ٢٨٦٥٩.

٩- اسماعيل صدقي باشا ١٨٧٥ - ١٩٥٠م:

التعريف بصاحب الملف:

شارك اسماعيل صدقي في معظم أحداث مصر السياسية في النصف الأول من القرن العشرين خاصة وانه تولى عدة وزارات وهى الزراعة والأوقاف والمالية والداخلية، كما شغل منصب وزير دولة بجانب رئاسته للوزارة أكثر من مرة بالإضافة إلى اشتراكه في مفاوضات عدلي - كيرزون عام ١٩٢١ ومباحثات ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ومفاوضات معاهدة ١٩٣٦، ومفاوضاته مع بيفن في عام ١٩٤٦.

وقد ترك اسماعيل صدقي بصماته على الحياة السياسية المصرية سواء بالسلب أو بالإيجاب، وعلى الرغم من تعدد التناقضات التي اتصف بها، فان أحدا لا يستطيع أن ينكر أن شخصيته المسيطرة كانت ذات أثر كبير على مسار الأحداث سواء أكان في الوزارة أم خارجها(١).

والغريب انه يوجد بدار المحفوظات أكثر من ملف يحتوى على أوراق خاصة بخدمة وربط معاش اسماعيل صدقي وفيما يلى نعرض لذلك.

وثائق الملف[٢]:

إذن وأوراق ربط معاش حضرة صاحب المعالي اسماعيل صدقي الذى كان وزيرا للمالية

١- للتفاصيل انظر:

صفاء شاكر: اسماعيل صدقي ودوره في السياسة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة كلية البنات جامعة عين شمس ١٩٩١.

٢- دار المحفوظات العمومية: دولاب ٦٧، عين: ٣، محفظة: ١٥٥١، ملف: ٣٨٩١٨.

وزارة المالية

المعاشات

دوسيه ٩ – ٣١/١٩ بخصوص قيد مرتب شهرى مستديم إلى حضرة صاحب المعالى اسماعيل صدقى باشا وزير المالية سابقا

يوم	شهر	سنة	من	إلى
٢٨	٥	١٩	٧ أكتوبر ١٨٩٤	٤ ابريل ١٩١٤ مدة سابقة على دخوله هيئة الوزارة التي تشكلت في ابريل ١٩١٤
١٤	١	١	٥ ابريل ١٩١٤	١٨ مايو ١٩١٥ وزير الزراعة فالاوقاف
			١٩ ابريل ١٩١٥	١٦ مارس ١٩٢١ بالمعاش
٨	٩	–	١٧ مارس ١٩٢١	٢٤ ديسمبر ١٩٢١ وزيرا للمالية
٣٠	٤	٣١		

إلى ادارة المعاشات وقلم صرف المعاشات

حيث إن حضرة صاحب المعالى اسماعيل صدقى باشا وزير المالية سابقا بلغت خدمته ٣٠ يوم و٤ شهور و٣١ سنة كالواضح بعاليه فطبقا للمادتين ١ و ٤ من المرسوم السلطاني الصادر في ٣ فبراير ١٩٣٠ وتفسير المالية ورقة نمرة ٥٠ ونمرة ٥٤ على مذكرة المعاشات المؤرخة ٢٧ ابريل ١٩٢١، ودوسيه سرى نمرة ١ g ا II يقتضى قيد مرتب شهرى مستديم قدره ١٢٥ جنيه مائة وخمسة وعشرون جنيها مصريا إلى معاليه اعتبارا من ٢٥ ديسمبر ١٩٢١ وتحويل الصرف على بنك يوسف نسيم موصيرى وأولاده وشركاه. ومطيه ملف خدمة معاليه وسركي المعاش

السن عند ترك الخدمة ٤٧ سنة

نمرة سركي المعاش ٧٠١٠

تحريرا في ٣ يناير ١٩٢٢

تسجل هذا الاذن بصحيفة ٩٧ جزء ١١ خدمة ملكية مصر بتاريخ ١٩٢٢/١/١١

العمر ٥٠ سنة بخصوص قيد مرتب شهرى مستديم إلى حضرة صاحب المعالى اسماعيل صدقى باشا وزير الداخلية سابقا

يوم شهر سنة ٢٩ نوفمبر ١٩٢٣ صدر اذن عن هذه المدة فى تاريخ اينابر ١٩٢٣ بقيد مرتب شهرى مستديم إلى معاليه قدره ١٢٥ جنيه.

يوم	شهر	سنة	
١٩	١	٢٣	واضح به ان مبداها ٧ أكتوبر ١٨٩٤
-	-	-	من ٣٠ نوفمبر ١٩٢٣ لغاية ٨ ديسمبر ١٩٢٤ بالمعاش
٣	٩	-	٩ ديسمبر ٢٤ لغاية ١١ سبتمبر ١٩٢٥ وزيرا للداخلية
٢٢	١٠	٢٣	

إلى ادارة المعاشات وقلم صرف المعاشات

حيث إن حضرة صاحب المعالى اسماعيل باشا صدقى وزير الداخلية سابقا بلغت مدة خدمته ٢٢ يوم و١٠ شهور و٢٣ سنة وسبق ان ترتب لمعاليه مرتب شهرى مستديم قدره ١٢٥ جنيه كالواضح بعاليه فطبقا للمادتين ١ و ٤ من المرسوم السلطانى الصادر فى ٣ فبراير ١٩٢٠ والمادة ٥٤ من قانون ١٥ ابريل ١٩٠٩ والمرسوم الملكى الصادر فى ٩ ديسمبر ١٩٢٤ يقتضى اعادة قيد مرتب شهرى مستديم قدره ١٢٥ جنيه إلى معاليه اعتبارا من ١٢ سبتمبر ١٩٢٥ وتحويل الصرف على البنك الأهلى بمصر وطيه ملف خدمة معاليه وسركى المعاش نمرة ٣٦٤٨٤

تحريرا فى ١١ أكتوبر ١٩٢٥ وزير المالية

* * * * *

اسماعيل صدقى باشا ٢٢ يونيه ٩٣٨

عدد الأوراق	رقم الملف	رقم المحفظة	رقم الدولاب
١	٤٤٢٠٨١	٣٦٧٧	٣٦٩

وزارة المالية

المراقبة العامة للمعاشات

الموضوع : قيد مرتب شهرى مستديم لحضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا وزير الدولة ووزير المالية سابقا.

يوم	شهر	سنة	
٠٠	٢	٣٦	إلى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ هذه المدة محققة بالاذن الصادر فى ١١ أكتوبر ١٩٣٣ بقيد مرتب شهرى مستديم إلى دولته قدره ١٢٥ جنيه بقانون ١٥ ابريل ١٩٠٩ والمرسوم الصادر فى ٣ فبراير ١٩٢٠ وأوضح به أن مبدأ خدمة دولته ٧ أكتوبر ١٨٩٤ وانه أبدى بتاريخ ١٥ يوليه ١٩٣٠ انه لا يقبل المعاملة بقانون ٢٨ مايو ١٩٢٩
٠٠	٠٠	٠٠	من ٢٨ سبتمبر ١٩٣٣ لغاية ٢٩ ديسمبر ٣٧ بالمعاش
١٩	٤	٠٠	من ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ لغاية ١٨ مايو ٣٨ وزير دولة ووزير المالية ومخصوم منه الاحتياطى بواقع المائة خمسة طبقا لقانون ١٥ ابريل ١٩٠٩ وقدم استقالته من الوزارة وقبلت بناء على المرسوم الملكى الصادر فى ١٨ مايو ١٩٣٨
			وهو خالى الطرف.
١٩	٦	٣٦	

إلى المراقبة العامة للمعاشات وادارة صرف المعاشات: حيث إن حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا وزير الدولة ووزير المالية سابقا بلغت مدة خدمته لغاية ١٨ مايو ١٩٣٨ ١٩ يوم و٦ شهور و٣٦ سنة وسبق ان ترتب لدولته مرتب شهرى مستديم قدره ١٢٥ جنيه كالموضح بعاليه فطبقا لقانون ١٥ابريل ١٩٠٩ والمرسوم الصادر فى ٣ فبراير ١٩٢٠ يقتضى اعادة قيد مرتب شهرى مستديم قدره ١٢٥ جنيه (فقط مائة خمسة وعشرون جنيها لاغير) إلى دولته اعتبارا من ١٩ مايو ١٩٣٨ وطيه ملف خدمة دولته وسركى معاشه رقم ٣٤٦٨٥ وباقى الأوراق محفوظة بالدوسيه رقم م ١٠٣ – ٨/١٥

تحريرا فى ٢٣ يونيو ١٩٣٨ وكيل المالية

قيد بسجل المعاشات الملكية تحت رقم ٨٦٧/١٨١١٧

ملف خدمة حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا

ملف خدمة دولته بوزارة المالية

محفظة ٥٣٦٥ مسلسل ٥٥٦١٦ دولاب ١٠٧ عين ١

قيد مرتب شهرى مستديم لحضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية سابقا السن ٧٣ (مولود فى ٨ مايو ١٨٧٥)

يوم	شهر	سنة	
١٩	٦	٣٦	إلى ١٨ مايو ١٩٣٨ وهذه المدة محققة بالاذن الصادر فى ١٩٣٨/٦/٢٣ بقيد مرتب شهرى مستديم إلى دولته قدره ١٣٥ جنيه بقانون ١٥ ابريل ١٩٠٩ والمرسوم الصادر فى ٣ فبراير ١٩٣٠ وواضح به ان مبدأ مدة خدمة دولته ٧ أكتوبر ١٨٩٤ ولم يقبل المعاملة بقانون ٢٩/٥/٢٨.
–	–	–	من ١٩ مايو ١٩٣٨ لغاية ١٥ فبراير ١٩٤٦ بالمعاش
٢٣	٩	–	من ١٦ فبراير ١٩٤٦ لغاية ٨ ديسمبر ١٩٤٦ رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ومخصوم من ماهيته الاحتياطى بواقع ٥٪ طبقا لقانون ١٥ ابريل ١٩٠٩ وقدم استقالته من الوزارة وقبلت بناء على المرسوم الملكى الصادر فى ٩ ديسمبر ١٩٤٦.
١٢	٤	٣٧	

إلى المراقبة العامة للمعاشات

ادارة المعاشات وادارة صرف المعاشات حيث إن حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية سابقا بلغت مدة خدمته ١٢ يوم و٤ شهور و٣٧ سنة لغاية ٨ ديسمبر ١٩٤٦ وسبق ان رتب لدولته مرتب شهرى مستديم قدره ١٣٥ جنيه فطبقا للمادة ٥٤ من قانون ١٥ ابريل ١٩٠٩ والمرسوم الصادر فى ٣ فبراير ١٩٣٠ يقتضى باعادة قيد مرتب شهرى مستديم قدره ١٣٥ جنيه إلى دولته اعتبارا من ٩ ديسمبر ١٩٤٦

وكيل المالية

* * * * *

محكمة الاسكندرية الأهلية

تعين حضرة اسماعيل افندى صدقى بالنيابة بماهية شهرية ١٠ جنيه اعتبارا من ٣٠ شهر مارس ٩٦ التاريخ التالى لرفته من قلم تفتيش المحاكم .. حيث إن نظارة الحقانية قد جاءت منها افادة رقم ٣٠ مارس ٩٦ نمرة ٤٥٩ بتعيين اسماعيل افندى صدقى من متخرجى مدرسة الحقوق ، وكان كاتبا من الدرجة الثالثة بقلم تفتيش المحاكم الأهلية بنظارة الحقانية مساعد نيابة وان يتولى راتب الوظيفة البالغ قدره عشر جنيهات شهريا اعتبارا من ٣٠ مارس الماضى

* * * * *

حقانية ناظرى سعادتلو افندم حضرتلرى

اطلع مجلس النظار فى جلسته المنعقدة يوم الخميس ٢٤ يناير١٨٩٥ على المذكرة المقدمة من نظارة الحقانية بتاريخ ٢٥ ديسمبر الماضى نمرة ٦٥ بطلب نقل اسماعيل افندى صدقى المعين كاتبا بالنيابة العمومية لدى المحاكم الأهلية من الدرجة السادسة إلى وظيفة خالية بالاستشارة القضائية من الدرجة الثالثة المقرر لها من ٨ جنيه الى ١٠ جنيه وأعطاه ثمانية جنيهات أول المربوط.

* * * * *

اسماعيل صدقى افندى

صورة افادة حضرة الافوكاتو العمومى لحضرة باشكاتب محكمة الاستئناف فى ١٤ يوليه ٩٤ نمرة ٦١٤ وقد حررت النظارة بمكاتبتها الرقيمة ٢٧ الحجة ٣١١ أول يوليه ٩٤ بتعيين محمد افندى توفيق نسيم واسماعيل صدقى افندى من مستخرجى مدرسة الحقوق فى هذه السنة بصفة كتبه ظهورات كل منهما بخمسة جنيه شهريا من وفر ماهيات النيابة.

* * * * *

مجلس بلدى الاسكندرية

تفتيش الصحة قلم المولودين والمتوفين

صورة شهادة مستخرجة من دفتر مواليد مدينة اسكندرية ألف ومائتان واثنين وتسعين هجرية فى اليوم الثالث من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٩٢ ولد فى مدينة الاسكندرية المدعو اسماعيل بن احمد افندى شكرى

مفتش الصحة رئيس المجلس البلدى

ختم

* * * * *

محكمة الاسكندرية الأهلية

مدة خدمة حضرة اسماعيل افندى صدقى مساعد بالنيابة نمرة ٧٦٨ وماهية حضرته ١٠ جنيهات شهريا يستقطع منها الاحتياطى بواقع المائة خمسة وبدل التمغة.

أيام	شهور	سنة	
٠٠	٢	١	مدة من أول يناير ٩٩ لغاية فبراير ٩٠٠

فقط سنة واحدة وشهران

ورد أمر جناب النايب العمومى رقم ٢٧ فبراير ٩٠٠ نمرة ١٥ بوقف استحقاقه لغاية فبراير ٩٠٠ نقلا على المجلس البلدى.

* * * * *

2 Annexe au N° 61

48

رفعتلو حضرة اسماعيل افندي صدقي عضو النيابة بالنيابة

قد علمت من كتابة سعادة النائب العمومي ١٥ الجاري نمرة ان نظارة الحقانية صدقت بعد موافقة سعادة على نقل حضرتكم الى وظيفة سكرتير المجلس البلدي وابتداء من اول فبراير حضرتكم رغبة استعفائكم من النيابة وحيث انا

حررنا فيما يخص لحقوقكم بالكتابة اليكم باعتماد الرفت لغاية شهر فبراير الجاري فانتهز فرصة تركي حضرتكم لاجل اخلاء

طرفكم من النيابة وتسليم ما بعهدتكم والتوجه لاستلام وظيفتكم الجديدة يوم باكر تاريخه

ومن ضمن ما جاء بافادة سعادة النائب العمومي المشار اليه ان نبلغ حضرتكم ممنونية سعادته من اعمالكم في

النيابة حسبما قدمتم بواجباتكم فيها والى انا ابلغكم مزيد ممنونيتي مما شاهدته في شخصكم من الاجتهاد

والنشاط مع حسن الذمة والامانة في العمل وفي سيركم الحميد داخل وخارج المحكمة واهنئ حضرتكم

بالوظيفة الجديدة وهي سكرتارية وادارة قلم قضايا المجلس البلدي بالثغر التي تلتمسوها عن كفاءة واستحقاقه

والتمس فيكم المثابرة على خطتكم الحميدة التي ولا ريب انها توصلكم الى اعلى الدرجات

رئيس النيابة العمومية

تحريرا في ٢٨ فبراير سنة ١٨٩٦

١٣٦
١٢٥

١-٢٠

رئاسة مجلس النظارة

إلى نظارة الداخلية

مرسل مع هذا صورة من الأمر العالي الصادر في ١٥ صفر ١٣٢٨ (٢٥ فبراير ١٩١٠) بتعيين سعادة اسماعيل صدقي باشا وكيلا لنظارة الداخلية.

٢٧ فبراير ١٩١٠

رئيس مجلس النظار

محمد سعيد

* * * * *

أمر عالي

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار

أمرنا بما هو آت

المادة الأولى

عين اسماعيل صدقي باشا السكرتير العام بنظارة الداخلية وكيلا للنظارة المشار إليها.

المادة الثانية

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ١٥ صفر ١٣٢٨ (٢٥ فبراير ١٩١٠)

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

محمد سعيد

* * * * *

مجلس بلدي الاسكندرية

كشف سنوي عن حالة المستخدم ١٩٠٨

اسم ولقب اسماعيل صدقي بك

قلم الادارة – وظيفة السكرتير العام

المرتب الشهري ٦٦٦ مليم و ٦٦ جنيه

ملحوظات : وجد أمام اسم جنابه أن سمو الخديو أنعم عليه بالنيشان المجيدي الثالث وذلك بافادة الداخلية بتاريخ أول فبراير ١٩٠٨ ووجد أنه نقل على نظارة الداخلية اعتبارا من ٢٧ ديسمبر ١٩٠٨ بوظيفة سكرتير عام النظارة.

* * * * *

صورة ارادة سنية صادرة لرياسة مجلس النظار بتاريخ ٢٨ جمادي الأولى ١٣٢٩ – ١٧ مايو ١٩١١:

علمت مكاتبة عطوفتكم المؤرخة في ٢٤ مايو ١٩١١ نمرة ١٣ الواردة للديوان العربي الخديو وبناء على ما قرره مجلس النظار تطبيقا لنص المادة التاسعة من القانون نمرة ١٠ الصادر بتاريخ ١٣ مايو ١٩١١ الخاص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية . قد وافق لدينا اعتماد تعيين أصحاب السعادة أحمد فتحي زغلول باشا وكيل الحقانية واسماعيل صدقي باشا وكيل الداخلية وأحمد ذهني باشا الذي كان ناظر مدرسة المهندسخانه أعضاء في الأزهر الأعلى.

قائمقام جناب خديو

محمد سعيد

* * * * *

نظارة الداخلية

صورة أمر عمومي

مصر في يناير ١٩١٣

يستولى سعادة اسماعيل صدقي باشا وكيل نظارة الداخلية على راتب قدره ١٦٣٥ جنيها سنويا اعتبارا من أول يناير ١٩١٣.

* * * * *

نوتة مستخرجة من ملف أوراق خدمة

سعادة اسماعيل صدقى باشا وكيل نظارة الداخلية

مدة خدمته لغاية ٣١ ديسمبر ١٩٠٩ ١٥ يوم و٣ شهر و١٥ سنة

عمره لغاية ٣١ ديسمبر ١٩٠٩ ٢٣ يوم و٧ شهور و٣٤ سنة

* * * * *

ترجمة مذكرة اللجنة المالية نمرة ٩٦٣٣ بتاريخ ١٨ اكتوبر ١٩١١ المرفوعة لمجلس النظار.

علم من افادة مجلس النظار المؤرخة ١٧ ابريل ١٩١١ ومذكرة نظارة الداخلية فى ٢٦ أغسطس ١٩١١ أن رئاسة مجلس النظار قد عينت فى جلستها المنعقدة يوم الخميس ١٣ ابريل الماضى سعادة اسماعيل صدقى باشا وكيل نظارة الداخلية مندوبا أولا عن الحكومة المصرية فى المؤتمر الدولى الصحى بباريس.

صورة أمر عمومى نمرة ٤٠٠ فى ٢٩ يونيو ١٩١١

قد أنعمت الحضرة الفخيمة الخديوية بالنياشين الآتية على المستخدمين والموظفين المذكورين:

العثمانى الثانى

سعادة اسماعيل صدقى باشا وكيل نظارة الداخلية

* * * * *

رئاسة مجلس النظار

القلم العربى

زراعة ناظرى سعادتلو أفندم حضرتلرى

مرسل لسعادتكم صورة من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٩ جمادى الأولى ٥ ابريل ١٩١٤ بتشكيل هيئة الوزارة الجديدة وتعيين سعادتكم لنظارة الزراعة بما اشتمل عليه واجراء مقتضاه.

٥ ابريل ١٩١٤ رئيس مجلس النظار

* * * * *

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر الكريم الصادر فى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس النظار أمرنا بما هو آت:

المادة الأولى

عين حسين رشدى باشا	ناظرا للداخلية
اسماعيل سرى باشا	ناظرا للأشغال العمومية وللحربية والبحرية
أحمد حلمى باشا	ناظرا للمعارف العمومية
يوسف وهبه باشا	ناظرا للمالية
محمد محب باشا	ناظرا للأوقاف
عدلى يكن باشا	ناظرا للخارجية
عبد الخالق ثروت باشا	ناظرا للحقانية
اسماعيل صدقى	باشا ناظرا للزراعة

المادة الثانية

على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسراى عابدين فى ٩ جمادى الأولى ١٣٣٢ (١٥ ابريل ١٩١٤)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

حسين رشدى

* * * * *

المرسوم السلطانى بتشكيل الوزارة

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر الكريم الصادر فى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ وبعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر فى هذا اليوم وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء

أمرنا بما هو آت

عين حسين رشدى وزيرا للداخلية

واسماعيل سرى وزيرا للأشغال العمومية وللحربية والبحرية

أحمد حلمى باشا وزيرا للزراعة

يوسف وهبه باشا   وزيرا للمالية

عدلي يكن باشا   وزيرا للمعارف العمومية

عبد الخالق ثروت باشا   وزيرا للحقانية

اسماعيل صدقى باشا   وزيرا للأوقاف

المادة الثانية

على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا

صدر بالقاهرة فى ٣ صفر ١٣٣٣ (١٩ ديسمبر ١٩١٤)

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء – حسين رشدي

* * * * *

نظارة الداخلية

ملف خدمة سعادة ناظر الزراعة

جناب المحترم وكيل نظارة الزراعة

بناء على الأمر العالى الصادر بتاريخ ٥ ابريل ١٩١٤ بتعيين سعادة اسماعيل صدقى باشا ناظرا لنظارة الزراعة نرسل طى هذا ملف خدمة سعادته.

وكيل الداخلية

* * * * *

رياسة مجلس الوزراء

القلم العربى

حضرة صاحب المعالى اسماعيل صدقى باشا

ردا على مكاتبتكم المؤرخة ١٧ مايو ١٩١٥ أتشرف باحاطتكم علما بان مولانا السلطان قبل استعفاكم من وزارة الأوقاف وانى لآسف لحرمانى من حسن المعاونة التى لاقيتها من جانبكم فى خدمة البلاد تحت رعاية مولانا السلطان والتى أذكرها لكم مع عظيم الشكران.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس الوزراء

* * * * *

حضرة صاحب السعادة اسماعيل صدقى باشا

بكل ارتياح وسرور أبلغ سعادتكم برفق كتابى هذا صورة من المرسوم السلطانى الصادر بتاريخ ٢ صفر ١٣٣٣ بتشكيل هيئة الوزارة وبالقاء مقاليد وزارة الأوقاف إلى عهدتكم. فأهنئكم على هذه الرعاية السامية التى نلتموها من لدى ولى النعم مولانا المعظم وأرجو أن تكون لنا خير معوان على خدمة الأمة والبلاد.

رئيس مجلس الوزراء

* * * * *

ديوان عموم الأوقاف

حضرة صاحب السعادة اسماعيل صدقى باشا

الوظيفة : وزير وزارة الأوقاف

المرتب الشهرى : ٢٥٠ جنيه

تاريخ الميلاد : ٣ ربيع آخر ١٢٩٢ الاسكندرية

مدة الخدمة بالأوقاف : ٥ شهور لغاية ١٨ مايو ١٩١٥

من ١٩ ديسمبر ١٩١٤ – ١٨ مايو ١٩١٥ ٢٥٠ جنيه

وزير الأوقاف منقول من وزارة الزراعة قدم سعادته استقالته ووردت افادة من رئاسة مجلس النظار رقم ١٨ مايو ١٩١٥ بانه صار قبول استعفاؤه.

* * * * *

كشف بيان مدة خدمة حضرة صاحب المعالى اسماعيل صدقى باشا وزير الأوقاف السابق الذى قدم طلب المعاش فى ٢٢ مايو ١٩١٥

ملحوظات:

<u>وظائف</u> كاتب ظهورات بنيابة الاستئناف – وزارة الحقانية من ٤ أغسطس ١٨٩٤ إلى ٦ أكتوبر ١٨٩٤ بماهية ٥ جنيهات.

مساعد نيابة اسكندرية بصفة تملية – نقل على مجلس بلدى الاسكندرية بتصديق وزارة الحقانية بماهية ١٠ جنيهات

سكرتير عام المجلس : مجلس بلدى الاسكندرية بماهية ٦٦ جنيها و٦٦٦ مليما .

نقل على وزارة الداخلية .

نقل وزيراً للزراعة فى ٥ ابريل ١٩١٤ بماهية ٢٠٠ جنيه فوزيراً للأوقاف بماهية ٢٥٠ جنيه.

قدم حضرته استقالته من منصبه وصدر النطق السامى من عظمة مولانا السلطان فى ١٨ مايو ١٩١٥ بقبول هذه الاستقالة كما جاء فى المكاتبة الواردة للمالية من رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠ مايو ١٩١٥

* * * * *

سركى معاش

باسم حضرة صاحب المعالى اسماعيل صدقى باشا

وزير الأوقاف السابق

المعاش الشهرى ٥٧ جنيها و٢٠١ مليما سبعة وخمسين جنيها ومائتى وواحد مليما يصرف لسعادته شخصيا اعتبارا من ١٩ مايو ١٩١٥ وذلك بقانون ١٥ ابريل ١٩٠٩ على واقع مدة خدمة حضرته المحتسبة وقدرها

يوم	شهر	سنة	
١٢	٧	٢٠	ومبدأ ٧ أكتوبر ١٨٩٤

نمرة السجل العمومى ٨٥٣٤

الخزينة المكلفة بالصرف محافظة الاسكندرية.

* * * * *

وزارة المالية

٣٦٣ – ٨/١

إلى المراقبة العامة لمستخدمى الحكومة – مستخدمين

بناء على الأمر الكريم المدرج بالوقائع المصرية نمرة ٢٧ (غير اعتيادية) المؤرخ ١٧ مارس سنة ٢١ – ٧ رجب ١٣٣٩ الخاص بتشكيل الوزارة رئاسة حضرة صاحب المعالى اسماعيل صدقى باشا من ضمن هيئة هذه الوزارة وقد تعين وزيرا للمالية.

فبناء عليه يقتضى اعتبار يوم ١٧ مارس ١٩٢١ هو التاريخ الذى تقلد فيه معاليه وزارة المالية وتبليغ ذلك لمراقبة حسابات الحكومة.

٢١

(استمارة نمرة ٣ «مالية»)

14

وزارة المالية

الادارة العمومية

الرجاء عند الرد ذكر هذه النمرة ——

عدد المرفقات

بخصوص استقالة حضرة صاحب المعالي اسماعيل صدقي باشا وزير المالية

الى قلم المستخدمين

عملاً بالمرسوم السلطاني المدرج بالوقائع المصرية نمرة ١١٤ المؤرخ يوم الاثنين ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢١
بقبول استقالة حضرة صاحب الدولة عدلي يكن باشا رئيس مجلس الوزراء في يوم ٢٤ منه
تقتضي اعتبار حضرة صاحب المعالي اسماعيل صدقي باشا وزير المالية مستقيلاً من
خدمة الحكومة المصرية اعتباراً من ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢١ التاريخ التالي لقبول الاستقالة وتبليغ
ذلك لادارة الحسابات بكشف التعديلات وحفظ صورة ملف خدمة معاليه وبعد استيفاء
الملف يرسل لادارة المعاشات ؟

مراقب الادارة

[illegible]

31. XII. 921

تحريراً في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢١

[illegible]

إلى قسم المستخدمين

بناء على الأمر الكريم رقم ١٣ المدرج بالوقائع المصرية بالعدد ٢١ المؤرخ أول مارس ١٩٢٣ الخاص بتشكيل الوزارة رئاسة حضرة صاحب المعالى اسماعيل صدقى باشا ضمن هيئة هذه الوزارة وقد تعين وزيرا للمالية فبناء عليه يقتضى اعتبار يوم أول مارس ١٩٢٣ تاريخا لتعيين معاليه وزيرا للمالية وتبليغ ذلك لادارة الحسابات بكشف التعديلات.

* * * * *

وزارة المالية

بخصوص استقالة حضرة صاحب المعالى اسماعيل صدقى باشا وزير المالية

إلى قلم المستخدمين

عملا بالأمر الملكى المدرج بالوقائع المصرية نمرة ١٠٥ غير اعتيادى المؤرخة فى يوم الخميس ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ بقبول استقالة حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء فى يوم ٢٩ منه يقتضى اعتبار حضرة صاحب المعالى اسماعيل صدقى باشا وزير المالية مستقيلا من خدمة الحكومة المصرية اعتبارا من ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ التاريخ التالى لقبول الاستقالة وتبليغ ذلك لادارة الحسابات وحفظ هذا بملف خدمة معاليه.

مراقب الادارة

* * * * *

كشف تعريف عن مدة خدمة

نظارة الداخلية – ادارة المستخدمين

تاريخ وجهة المولد ٧٥/٥/٨

اسم المستخدم حضرة صاحب المعالى اسماعيل صدقى باشا

تبعية دولته الحكومة المحلية

اللغات التى يعرفها   الفرنسية

ديانته : مسلم

بمقتضى المرسوم الملكى الصادر فى ١٣ جمادى الأولى ١٣٤٣ (٩ ديسمبر ١٩٢٤) عين معاليه وزيرا للداخلية . وبمقتضى الأمر الكريم الصادر فى ١٨ شعبان ١٣٤٠ الموافق ١٣ مارس ١٩٢٥ بتأليف الوزارة عين معاليه وزيرا للداخلية بعد استقالة الوزارة الأولى

استقال معاليه من وزارة الداخلية وقبلت الاستقالة بالمرسوم الصادر فى ٢٤ صفر ١٣٤٤ الموافق ١٣ سبتمبر ١٩٢٥.

الرتب والنياشين التى نالها:

أنعم على معاليه فى ٤ مارس ١٩٢٥ بمناسبة عيد جلوس جلالة مولانا الملك بالوشام الأكبر من نيشان اسماعيل.

* * * * *

وزارة المالية

المعلومات الخصوصية واللغات الأجنبية التى يعرفها فرنساوى وانجليزى

الدبلومات الحاصل عليها : دبلوم مدرسة الحقوق الخديوية ١٨٩٤

تاريخ دخوله الخدمة : ٤ أغسطس ١٨٩٤

تاريخ ميلاده : ٨ مايو ١٨٧٥

اسمه : اسماعيل صدقى باشا

ملحوظات:

- اعتبر معاليه مستقيلا من خدمة الحكومة المصرية من ٢٥ ديسمبر ١٩٢١ بالمرسوم السلطانى المدرج بالوقائع المصرية نمرة ١١٤ المؤرخة يوم الاثنين ٢٦ ديسمبر ١٩٢١. تحريرا فى أول يناير ١٩٢٢

-اعتبر معاليه مستقيلا من خدمة الحكومة المصرية اعتبارا من ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ عملا بالأمر الملكي المدرج بالوقائع المصرية عدد "١٠٥" غير اعتيادي المؤرخ فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢.

الراتب الشهرى ٢٧٥ جنيها من ١٧ مارس ١٩٢١ إلى ٢٤ ديسمبر ١٩٢١.

-عين معاليه وزيرا للمالية فى وزارة حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا اعتبارا من ١٧ مارس ١٩٢١.

- فى أول مارس ١٩٢٢ عين معاليه وزيرا للمالية فى وزارة حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا.

* * * * *

وزارة المالية

حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا

تاريخ ميلاده : ٨ مايو ١٨٧٥ محل ميلاده : الاسكندرية

مجلس الوزارء ووزير الداخلية

دائم ١٩٤٦/٢/١٧ إلى ١٩٤٦/١٢/٩

الدرجة وزير – مرسوم في ١٩٤٦/٢/١٧

٩ديسمبر ١٩٤٦ قبول استقالة دولته

مـلاحـظـــات:

بناء على المرسوم الملكي الصادر في ٩ ديسمبر ١٩٤٦ بتأليف وزارة حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي قبلت استقالة حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا.

الـرتـب والـنـيـاشـيـن:

١٩٠٥/١/٩	السنية (البكوية)
١٩٠٨/٢/١	المجيدي الثالث
١٩٠٩/٤/١٧	الميرميران(باشا)
١٩٢١	الامتياز
١٩٣٠/٦/٢١	رتبة الرياسة

المصلحة

وزارة المالية وزير

رئيس مجلس الوزرء ووزير الداخلية والمالية

١٩٤٦/٢/١٧

١٩٤٦/١٢/٩

مرسوم ملكي في ١٩٤٦/٢/١٧

* * * * *

١٠-مصطفى النحاس باشا ١٨٧٩ – ١٩٦٥م:

<u>التعريف بصاحب الملف :</u>

ولد بسمنود غربية وتعلم بها وبالقاهرة التحق بمدرسة الحقوق وتخرج منها فى عام ١٩٠٠ وكان الأول على زملائه ، عمل بالمحاماه مع محمد فريد حتى سنة ١٩٠٤ ثم تحول إلى القضاء ، واستمر فى منصبه كقاض حتى انضم إلى الوفد المصرى فى عام ١٩١٩ وفصل من عمله فى القضاء واعتقل مع سعد وصحبه فى سيشل ثم تولى وزارة المواصلات عام ١٩٢٤ وانتخب وكيلا فرئيسا لمجلس النواب ، وبعد وفاة سعد تولى رئاسة الوفد ، كما تولى رئاسة الوزارة مرات عديدة وعقد معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا . وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو عاش النحاس حبيسا بمنزله حتى وفاته فى ٢٣ أغسطس ١٩٦٥(١).

<u>وثائق الملف :</u>

وزارة المالية	الموضوع : اعادة قيد معاش حضرة صاحب المقام
الادارة العامة	الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية سابقا(٢)

مدة الخدمة

يوم	شهر	سنة	
١٢	٢	٢٣	مدة محققة بالاذن الصادر فى ٣٨/١/٢٤
٣	٨	٢	من ٦ فبراير ١٩٤٢ لغاية ٨ أكتوبر ١٩٤٤

١- للتفاصيل انظر : د. علاء الحديدى : مصطفى النحاس دراسة فى الزعامة السياسية المصرية . الهلال يناير ١٩٩٣، وعباس حافظ : مصطفى النحاس أو الزعامة والزعيم.

٢- دار المحفوظات العمومية : دولاب : ٢٤٤ ، محفظة : ٤٨٤٤ ، مسلسل : ٥١٤٦٨.

إلى المراقبة العامة لمستخدمي الحكومة والمعاشات (ادارة المعاشات) والمراقبة العامة للادارة والتوريدات (ادارة صرف المعاشات) كان مرتبا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا معاش شهري قدره ١٣٥ جنيها بقانون ٢٨ مايو ١٩٢٩ وقرار مجلس الوزراء في ٢٩ ديسمبر ١٩٣٤ اعتبار من ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ وقد قطع هذا المعاش لغاية ٥ فبراير ١٩٤٢ حيث صدر مرسوم ملكي بتاريخ ٦ فبراير ١٩٤٢ بتأليف الوزارة برئاسة رفعته.

وحيث إن الوزارة قد أقيلت بناء على الأمر الملكي رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ الصادر في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ فبناء عليه يقتضي اعادة قيد المعاش الشهري السابق ذكره وقدره ١٢٥ جنيها (فقط مائة خمسة وعشرون جنيها لاغير) إلى رفعته اعتبارا من ٩ أكتوبر ١٩٤٤ طبقا لقانون المعاشات الصادر في ٢٨ مايو ١٩٢٩ وقرار مجلس الوزراء في ٢٩ ديسمبر ١٩٣٤.

هذا ويلاحظ تحويل صرف المعاش على بنك مصر، وطيه سركي معاش رفعته رقم ٦٠٣٣٣ وملف الخدمة وباقي الأوراق الخاصة بهذا الموضوع محفوظة بالدوسيه رقم ٣/٣٦/١٠٣.

تحريرا في ديسمبر ١٩٤٤ وكيل المالية

١- تقيد بالاذن رقم ٤٣٣٣ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٥ لسجل الوزراء جزء أول صفحة ٨٧ لتحويل صرف المعاش على بنك مصر بالقاهرة في ١٩٤٤/١٢/٣١.



دولة مصطفى النحاس باشا يوقع المعاهدة يوم ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

الفصل الثالث

ملفات الخدمة وربط المعاش
كمصدر لدراسة بعض النظار ورؤساء مجلس النواب والوزراء

١- عثمان باشا رفقى.

٢- أحمد عرابى ورفاقه.

٣- محمد سلطان باشا.

٤- عبد القادر باشا حلمى.

٥- اسماعيل سرى باشا.

٦- أمين باشا عثمان.



أحمد عرابى باشا



عثمان باشا رفقي

١- عثمان باشا رفقى(١) ١٨٣٩ - ١٨٨٦ م:

أولا: التعريف بصاحب الملف:

شركسى الأصل . تولى نظارة الجهادية وخرج منها بعد مطالبة العرابيين بعزله خلال حادث قصر النيل (أول فبراير١٨٨١) وبعد ادانته بالاشتراك فى مؤامرة الجراكسة لاغتيال أحمد عرابى ورفاقه صدر حكم عسكرى بنفيه إلى السودان وتجريده من الرتب العسكرية ولكن الخديو رفض التصديق على الحكم، ثم أصدر امر عال رقم ١٨ بالعفو عنه وإعادة معاشه اعتبارا من ٢٩ يوليو ١٨٨٣.

ثانيا: وثائق الملف[٢]:

روزنامجى مصر عزتلو أفندم

ورد هذا الخطاب المؤرخ فى ٢٤ ن سنة ٩٩ نمرة ٣٨ من سعادة ناظر الجهادية للمالية مرغوبا قيد ما كان مرتب إلى سعادة عثمان باشا رفقى كما كان من ابتداء ٢٩ يوليو ٨٣ تاريخ حضوره من الآستانة وذلك بناء على صدور أمر عالى رقم ١٨ ن ٩٩ نمرة ١٩ بالعفو عنه هو والضابطان والاثنين ملكية مما كان حكم به عليهم من القومسيون العسكرى فيما يخص المؤامرة التى نسبت إليهم وصرف النظر عنه وعدم اعتباره بالكلية وحيث بالكشف تبين أن المعاش السابق ترتيبه للمومى إليه هو ستة آلاف وواحد وأربعين قرشا وكسور بمقتضى إذن صادر من المالية للروزنامجه بتاريخ ٥ رجب ٩٨ بناء على ما ورد من الجهادية بتاريخ غرة شهر ٥ نمرة ١٥٠٠ اقتضى شرحه لحضرتكم ليجرى قيد المبلغ المرقوم من تاريخ ٢٩ يوليو ٨٣ كما توضح من سعادة ناظر الجهادية .
ناظر المالية

٨ أكتوبر ٨٣ على حيدر

١- للتفاصيل انظر: عبد الرحمن الرافعى: الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى.

٢- دار المحفوظات العمومية: محفظة: ٣٩٥ ، دوسيه: ٧٨٧٥ ، دولاب: ١٤.

أمر عالي للروزنامجه في ٨ أكتوبر ١٨٨٣ نمرة ٣٩٤ بإعادة معاش عثمان باشا رفقي.

مالية ناظري سعادتلو أفندم حضرتلري

بتاريخ ١٩ الجاري نمرة ٣٣ تحرر لسعادتكم بالاخطار عما صدر به الأمر العالي الوقيم ١٨ نمرة ١٩ بالعفو عن سعادة عثمان باشا رفقي هو والضابطان والاثنين ملكية مما كان حكم به عليهم من القومسيون العسكري في المؤامرة التي نسبت إليهم وصرف النظر عنه وعدم اعتباره بالكلية وحيث إن سعادة الباشا المشار إليه كان مرتب له بالمالية قبل سفريته إلى الآستانة نصف ماهيته التي قدرها اثني عشر ألف وخمسمائة قرش شهري فعلى حسب الأمر المشار إليه صار مقتضى احتساب ما كان مرتب لسعادته من ابتداء ٢٩ يوليو ٨٣ تاريخ حضوره من الآستانة ولزم ترقيمه لسعادتكم ليؤذن بقيد نصف ماهية سعادته بالمالية كما كانت من التاريخ المرقوم أفندم.

٣٤ ن سنة ١٢٩٩ ناظر جهادية وبحرية

عمر لطفي

بالكشف تبين أنه سبق تحرر للروزنامجه في ٥ رجب ٩٨ بربط مبلغ ٦٠٤١,١٥ معاش شهري لسعادته قيمة نصف ماهية التي تقررت بمكاتبة النظارة الصادرة للمالية نمرة ٤٠ حسب مدد خدمته ٣٦ سنة و٤ شهور و٣٦ يوم على مقتضى بنود ٣ ، ٦ ، ١٠ من قانون معاشات الجهادية بناء على ما ورد من ديوان الجهادية رقم نمرة رجب سنة ١٢٩٨ هـ.

* * * * *

٣- ملف ربط معاش أحمد عرابى ورفاقه(١):

تعريف بالملف:

يتضح من أوراق هذا الملف أن مجلس النظار قرر ترتيب مبلغ ثلاثين جنيها معاشا "شهريا لكل من أحمد عرابى وطلبه عصمت وعبد العال حلمى ومحمود سامى وعلى فهمى ومحمود فهمى ويعقوب سامى .. ابتداء من ٣١ ديسمبر ١٨٨٢" طوال فترة نفيهم بسيلان ، كما يتضح أن طلبه عصمت أحد المنفيين توفى فى سيلان يوم الجمعة ١٤ يوليو ١٨٩٩ ، أما يعقوب سامى فتوفى يوم ٣٠ أكتوبر ١٨٩٩ ، وعلى أثر وفاة الاثنين تحرر لادارة الخزينة العمومية بقطع معاشهما.

وإلى جانب ذلك فتذكر لنا أوراق الملف انه رخص لأحمد عرابى وعلى فهمى بالعودة إلى مصر طبقا للأمر العالى الصادر فى مايو ١٩٠١.

وثائق الملف.

١- مذكرة إلى ناظر المالية بخصوص ربط مبلغ ٣٠ جنيه شهرى لكل من عرابى ورفاقه فبراير ١٨٨٣

مالية ناظرى سعادتلو أفندم حضرتلرى

بالمذكرة المقدمة لرياسة المجلس من نظارة المالية مرغوب التصريح من المجلس بان يرتب لكل من أحمد عرابى ، وطلبه عصمت وعبد العال حلمى ومحمود سامى وعلى فهمى ومحمود فهمى ويعقوب سامى مبلغ ثلاثين جنيها شهريا بالروزنامجة من ابتداء ٣١ ديسمبر ١٨٨٢ وحيث انه بالمداولة فى ذلك بالمجلس المنعقد فى يوم الاثنين ٤ ربيع ثانى ١٣٠٠ الموافق ١٢ فبراير ١٨٨٣ تقرر موافقته ربط ما ذكر إلى المذكورين

١- دار المحفوظات العمومية : محفظة : ٣٠٧ ، دولاب : ١٤ ، دوسيه : ٨٣٩٥ ، معاشات عسكرية (عدد أوراقه ٦ مكاتبات).

بالروزنامجة وكتب بتاريخه لنظارة الداخلية بذلك، وتوصيل المبلغ المحكى عنه لأربابه يكون بواسطة نظارة المالية.

فبناء عليه اقتضى تحريره لسعادتكم بالاحاطة أفندم.

ربيع ثان ١٣٠٠

فبراير ١٨٨٣

* * * * *

٣- خطاب من حريمات وبنات بعض المنفيين فى جزيرة سيلان إلى رئيس مجلس النظار يطلبن فيه نقل أزواجهن من جزيرة سيلان نظرا لاعتلال صحتهم.

مجلس النظار رئيس عطوفتلو أفندم حضرتلرى

نعرض على عطوفتكم اننا حريمات وبنات بعض المنفيين فى جزيرة سيلان وقد جرى علينا من سوء الحالة ما لا يخفى على أحد بسبب بعد المسافة بيننا وبين أولئك السيئين الحظ، وقد سبق أن رفعنا عريضة تضرع إلى المراحم الخديوية يوم عيد الأضحى المبارك نستشفع إليه فيها مكارمه الواسعة ورحمته التى وسعت كثيرا من المذنبين ان يشملنا على ضعفنا بلمحة من عواطف احسانه ويمن على عبيده المنفيين بالانتقال من جزيرة سيلان ولو إلى جزيرة قبرص ليتيسر بذلك دفع بعض ما نقاسيه ويقاسونه من الضرر خصوصا وقد نزل بهم من اعتلال الصحة ما يخشى منه على حياتهم فالأمل فى عطوفتكم أن تكرروا عرض تضرعنا على الجناب العالى أعزه الله مع توجيه الهمة إلى مساعدتنا بما يمكن وأن يثيبكم الله انه لا يضيع أجر المحسنين

حرم طلبه عصمت — حرم محمود سامى

فرعين — أمينة – سمية – سميرة – سرية

* * * * *

٣- نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

ادارة الخزينة العمومية

قلم صرف المعاشات

بخصوص حفظ الورق طيه المختصة بوفاة يعقوب سامى أحد المنفيين بجزيرة سيلان(١) أمين الدفتر خانة المصرية عزتلو أفندى حيث انه قد صار التأشير بسجل المرتبات بوفاة يعقوب سامى أحد المنفيين بجزيرة سيلان بناء على اعلان قلم المراجعة بادارة الخزينة العمومية طيه المؤرخ ٢٦ ديسمبر ٩٩ المرجو التنبيه بحفظ ذلك الاعلان مع أوراق ربط مرتب المتوفى المذكور بمحفوظات شهر فبراير ١٨٨٣.

٣ يناير ١٩٠٠

* * * * *

٤- نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

قلم المراجعة نمرة ٤٣، ٤٥ بخصوص : ما هو مرتب الى يعقوب سامى لغاية

نمرة ٤٥٤٣ ٣٠ أكتوبر ١٨٩٩(٢)

إلى قلم صرف المعاشات

وردت افادة من نظارة الخارجية فرنساوى العبارة رقم ١٤ ديسمبر ٨٩٩ رقم ٥٠٠٧ حاملها انه فى يوم ٣٠ أكتوبر ١٨٩٩ توفى يعقوب سامى أحد المنفيين بجزيرة سيلان وحيث ان للمذكور مبلغ ثلاثين جنيه مصرى شهرى مقيد بالقلم وله سبعة جنيه كسور شهرى أيضا بادارة الخزينة العمومية ضمن ربط الخدامات المتنوعة ومن المعلوم ان الشهور الافرنجية يعتبر كل منها فى ربط وصرف المرتبات ثلاثين يوم ولذلك يكون يوم الوفاة هو آخر شهر أكتوبر سنة ١٨٩٩ فينبغى رفت مرتبه المقيد بالقلم لغاية هذا

١- دار المحفوظات أوراق ربط معاش أحمد عرابى ورفاقه محفظة ٣٠٧، دوسيه ٨٣٩٥، دولاب ١٤.

٢- دار المحفوظات أوراق ربط معاش أحمد عرابى ورفاقه.

الشهر كما انه صار بادارة الخزينة العمومية قطع السبعة جنيه وكسور لغاية الشهر المذكور.

* * * * *

٥- أمر عال من الخديو عباس الثانى بتاريخ ٢٧ يناير ١٨٩٩ بشأن الترخيص لطلبه عصمت بالعودة إلى مصر

صورة أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٢٦ محرم ١٣٠٠ (٧ ديسمبر ١٨٨٢) باستبدال حكم الاعدام على طلبه عصمت بالنفى المؤبد من القطر المصرى وملحقاته.

أمرنا بما هو آت

المادة الأولى:

رخص لطلبه عصمت بالعودة إلى القطر المصرى والاقامة فيه.

المادة الثانية:

على ناظرى الداخلية والحربية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه.

صدر بسراى المنتزه فى ١٥ رمضان ١٣١٦ - ٢٧ يناير ١٨٩٩

عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

مصطفى فهمى

* * * * *

٦- نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

ادارة الخزينة العمومية

نمرة ١٩٣٦٠٧ — بخصوص : قطع معاش طلبه عصمت لغاية يوم ١٤ يوليه ١٨٩٩ لوفاته[1]

قلم صرف المعاشات

محافظة مصر . أشعرت المالية بما ورد منها بتاريخ ١٨ يوليو ١٨٩٩ نمرة ٣٩٣ بوفاة المرحوم طلبه عصمت أحد المنفيين بجزيرة سيلان في يوم الجمعة ١٤ يوليو ١٨٩٩ وكون مرتب له معاشا شهريا قدره ثلاثين جنيه مصرى ضمن فصل ثانى معاشات مربوطة بأوامر فينبغى قطع هذا المرتب لغاية التاريخ المذكور ومراعاة عدم درجة ١٩٠٠ وقد تحرر لادارة الخزينة العمومية بقطع مبلغ الاعانة أيضا المربوط ضمن الخدمات لغاية التاريخ المذكور.

* * * * *

٧- خطاب من محمود سامى البارودى إلى الخديو بتاريخ ١٤ ابريل ١٩٠٠ يطلب فيه اعادة بعض المزايا التى كان يتمتع بها قبيل نفيه.

مولاى .

بفضلكم الكريم وعفوكم العظيم رجعت إلى مصر حيث اشتركت مع أهل وطنى العزيز فى التمتع بثمار العدل الذى هو من بعض أيادى مولاى البيضاء ، ولكننى لا أزال مبعدا عن بعض المزايا التى يكون بها العيش أهنأ والمقام بين الأهل والخلان أرغد وشكر النعمة أعم وأوفر ، وقد أكبرت عفو مولاى عن أن يقف المتمتع به عند حد مخصوص فأتيت بهذا متمنيا منحة جديدة وفضلا آخر يعم تلك النعم التى سبق الاحسان بها علىّ ويجعلنى أسوة بأهل وطنى متمتعا بكافة الحقوق الوطنية لأكون بين الناس مثالا ناطقا لفيضه العميم وسعة عفو الكريم أفندم.

ورد فى ١٤ ابريل ١٩٠٠ — محمود سامى

* * * * *

١- دار المحفوظات : اوراق ربط معاش أحمد عرابى ورفاقه.

٨- صورة أمر كريم صادر لرئاسة مجلس النظار بتاريخ ١٨ محرم ١٣١٨ فى ١٧ مايو ١٩٠٠ نمرة ٣ بشأن موافقة الخديو على منح محمود سامى البارودى التمتع بالحقوق الوطنية بعد العودة من المنفى بناء على الانهاء المرفوع لنا من محمود سامى بالتماس الاحسان عليه بالتمتع بالحقوق الوطنية قد اقتضت مكارمنا منح المومى اليه التمتع بالحقوق الوطنية ، وعلى ذلك فيجوز له من الآن امتلاك أى ملك من أى نوع كان فى الأقطار المصرية بطريق الارث أو الهبة أو البيع أو بأى طريقة كانت الذى كان محروما منه بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ١٤ ديسمبر ١٨٨٣ (٣ صفر ١٣٠٠) وأصدرنا أمرنا هذا لعطوفتكم لاجراء مقتضاه.

* * * * *

٩- صورة أمر عال بشأن الترخيص لأحمد عرابى وعلى فهمى بالعودة إلى مصر.

بعد الاطلاع على الأمرين الصادرين فى ٢٢ و ٢٦ محرم ١٣٠٠ الموافق ٣ و ٧ ديسمبر ١٨٨٣ باستبدال حكم الاعدام على أحمد عرابى وعلى فهمى بالنفى المؤبد من القطر المصرى وملحقاته أمرنا بما هو آت:

المادة الأولى:

رخص لأحمد عرابى وعلى فهمى بالعودة إلى القطر المصرى والاقامة فيه

المادة الثانية:

على ناظرية الداخلية والحربية تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه صدر فى صفر ١٣١٩ (مايو ١٩٠١)

عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

مصطفى فهمى

* * * * *

١٠- عودة عرابى من سيلان – تلغرافات بشأن نقله إلى القاهرة

التاريخ ١٩٠١/٩/٢٨

إلى السويس

عطوفتلو قائمقام خديو باسكندرية

انى حضرت بعائلتى للسويس . أرجو صدور أمر عطوفتكم بحملى للقاهرة على حساب الحكومة.

كاتبه

أحمد عرابى بالسويس

سعادة مدير وأعضاء السكة الحديد بمصر

سان ستيفانو

٢٨ سبتمبر ١٩٠١

أحمد عرابى وعائلته حضروا للسويس فانقلوهم للقاهرة على حساب الحكومة بالدرجات التى كانوا بها بوابور البحر.

* * * * *

١١- طلب عرابى وعلى فهمى التمتع بالحقوق المدنية بعد عودتهما من سيلان

عطوفتلو أفندم حضرتلرى

لنا الشرف بان نستلفت عطوفتكم الى ما نحن فيه من حرماننا من الحقوق المدنية، وقد مضى علينا زمن طويل منذ صدور الدكريتو الخديو فى ٢٤ مايو ١٩٠١ بالترخيص لنا بالعودة الى وطننا العزيز ، ونحن فى غاية التألم والضجر من جراء هذا الحرمان .. فنرجو من عطوفتكم استعطاف الحضرة الفخيمة الخديوية فى منحنا نعمة التمتع بالحقوق المدنية كما منحنا العودة الى الاهل والوطن ، وعلى كل حال فنحن شاكرين لما أولانا سموه من النعم ، ولحسن نوايا الحكومة نحونا ونسأل الله حسن الحال والمآل وان يوفقكم لما فيه خير البلاد والعباد.

أفندم

على فهمى   أحمد عرابى

* * * * *

٣- محمد باشا سلطان[1] ١٨٣٤ - ١٨٨٤ م:

أولا : التعريف بصاحب الملف:

تولى العديد من المناصب الادارية ، وانضم الى العرابيين فى بداية حركتهم ثم انقلب عليهم وانضم الى الخديو ، واتصل بالانجليز عقب ضرب الاسكندرية واتخذوه أداة لرشوة القبائل البدوية وتحريض العمد والأعيان للانضمام للانجليز وبعد دخول الانجليز القاهرة ، أرسله الخديو نائبا عنه .

تولى رئاسة مجلس النواب ثم مجلس شورى القوانين فى عام ١٨٨٣.

ثانيا : وثائق الملف[٢] :

نظارة المالية . معاشات

نائب حكمدار بوليس مصر رفعتلو افندم

تبين انه (محمد سلطان) كان مستخدما بوظيفة ريس مجلس شورى النواب ورفت لغاية ٢٢ مايو ١٨٨٣ لمناسبة لغو المجلس وانه لم يصير الاستدلال عن اسمه ضمن مستخدمين شورى القوانين.

جدول بيان مدد استخدام المرحوم محمد سلطان باشا

من ابتدى ينايـر ١٨٨٠ لغاية ٢٢ مايو ١٨٨٣ بوظيفة أعضاء بقومسيون تعديل الضرائب بماهية ٦٠٠٠ قرش ثم جعل ريس مجلس شورى النواب من ابتداء شهر ينـاير ١٨٨٢ بماهية شهرى ١٢٥٠٠ قرشا وذكر أن أصله كان مفتش أقاليم قبلى لغاية ٨٧٩ وانه رفت لغاية التاريخ المتقدم ذكره للغو المجلس.

١- للتفاصيل انظر : أحمد تيمور : تراجم أعيان القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر.

٢- دار المحفوظات العمومية : أوراق ربط معاش ورثة محمد باشا سلطان ، مارس ١٨٨٥ ملكية دولاب ١٨ ، عين : ١ ، محفظة : ٣٨٨ ، دوسيه : ١١٣٦٩.

٤- عبد القادر حلمى باشا ١٨٣٧ - ١٩٠٨م:

التعريف بصاحب الملف:

سورى الأصل وفد إلى مصر ، وتعلم فى مدارسها وشارك فى حروب الجيش المصرى خلال فتح الشام. أرسله عباس الأول إلى فينا لدراسة الطب ولما تولى سعيد باشا الحكم التحق بدراسة فن المعاقل والحصون وانتظم فى سلك الجيش المصرى حتى وصل إلى رتبة اللواء فى عهد اسماعيل . أرسل مع الحملة المصرية إلى الحبشة ، واستطاع رفع الحصار عن هرر حيث كانت الجنود المصرية فى عام ١٨٧٦ وفى أعقاب ذلك تولى العديد من المناصب أحيل خلالها إلى المعاش ثلاث مرات فعين محافظا لبور سعيد وعموم القنال فمحافظا للاسكندرية فمأمورا لضبطية مصر . وفى عام ١٨٨٠ أحيل إلى المعاش ثم أعيد ثانيا وعين ناظرا لديوان السودان فحكمدارا لعموم السودان خلال حروب المهدية وفى عام ١٨٨٣ أحيل إلى المعاش ، ولما تولى نوبار باشا نظارته الثانية عينه ناظرا للحربية والبحرية ، كما أحيلت إليه نظارة الداخلية قبل خروجه إلى المعاش للمرة الثالثة(١).

أوراق الملف (٢):

كشف عن مدد خدامة سعادة أفندم عبد القادر باشا ناظر الجهادية والبحرية الآن

أيام	شهور	سنوات	
١٤	١	١	بأورطه الهندسه جمرك تحت التعليم وذكر انه حضر من النمسا ورفت وتوجه للبلوك الذى كان لمعية الركايب وماهيته شهرى مائتان وخمسين قرشا

١- للتفاصيل انظر أعلام الجيش والبحرية جـ١ ، ومرآة العصر جـ١.

٢- دار المحفوظات العمومية : دولاب : ٢٢ ، عين : ٣ ، محفظة : ٤٧٠ ، دوسيه : ١٤٠٢٠.

أيام	شهور	سنوات	
١٦	١٠	–	بالقلعة السعيدية وكان ملازم ثان من ٤ أمشير ٨٥
١٧			صحبه ضباط للتعليم باسكندرية
٣٦	٤		ملازم أول ورفت ولحق بالدائرة
	٣		بالالاى ٣ جى بيادة ورفت وتقيد بالجهادية
٣٧			لحق بضبطية اسكندرية
١٠	٩	٣	
٣٣	٥		بمديرية الروضة مهندس بالمساحة ورفت ولحق بالالاى ٩ جى بيادة.
٣٠	٨	٣	جعل يوزباشى وصاغ ورفت وأرسل لمديرية بنى سويف خلو يوم ١٤ ابيب سنة ٦١
١٧	–	١	من بنى سويف ورفت من التاريخ المرقوم وتوجه لحال سبيله
			مدة من ١٣ طوبه ٦٣ بالالاى ١ جى بياده صاغ ثم جعل بكباشى وقيمقام الالاى واستمر قيده لغاية سنة ٨١ وفى غره بابه سنة ٨١ بالالاى ٥ جى بياده
٩	٣	٥	بالاى ٧ جى بياده وغيره
٥	٣	٥	رفت على ديوان جهادية
			مدة من ١٠ بشنس سنة ٨٩ لغاية أمشير ٩٠٣ بالجهادية ياور بمعية دولتلو أفندم محمد توفيق باشا ورفت نقلا على مدرسة الضابطان
٣١	٩		بمدرسة الضابطان بماهية شهر ٦٠٠٠ قرش ماهية الياور ورفت
٣٠	٣		تعين تشريفاتجى بالمعية السنية
١٨	٦	٩	
١٠			تشريفاتجى ورفت على المالية

أيام	شهور	سنوات	
١٧	٤		مأمور ضبطية مصر
٧	٨	١	مأمور ضبطية مصر
٢٩			بالمعية وبمأمورية تشهيل السكك السودانية
٣	٥		محافظ بور سعيد
٣٠	٤		بمحافظة بور سعيد
٢٩	٤		تعين محافظ اسكندرية
١٨	١١		,, ,, ,,
٢٨	٨		تشريفاتجى خديو
٢١	١		مهودار لسعادة البرنس رودلف ولى عهد جلالة امبراطور النمسا فى المجر مدة سياحة نقلا على معاشات الروزنامجة ورفت لنهوها.
١٠	٩	٣٣	
١٧	٤		مأمور ضبطة مصر
٨	٥		لعموم السودان

مدة من ٣١ فبراير ٨٢ لغاية يونيه ٨٣ بنظارة وحكمدارية الأقاليم السودانية وملحقاتها

يوم	شهر	سنة	
١١	٣	١	اصله
٢٩	٦		ضم مدة السفرية لغاية أول يونيه ٨٣ سنة واحدة وشهر و٢٩ يوم

أيام	شهور	سنوات
٢١	٥	٣٦

* * * * *

٥- اسماعيل باشا سرى ١٨٦١ - ١٩٣٧:

أولا : التعريف بصاحب الملف:

مغربى الأصل ، ومنياوى المولد ، اختارته الحكومة لبعثتها الهندسية فى فرنسا ثم سافر إلى انجلترا لدراسة هندسة الموانى . وبعد أن عاد إلى مصر أخذ يترقى فى الوظائف الفنية المختلفة إلى أن عين وزيرا للأشغال والحربية فى وزارات بطرس غالى ومحمد سعيد وحسين رشدى ويوسف وهبه ومحمد توفيق نسيم وزيور ، وله أعمال بارزة فى الشئون الهندسية بمصر(١).

ثانيا : وثائق الملف(٢):

إذن ربط معاش إسماعيل باشا سرى

التاريخ الذى انتهت فيه الخدمة لغاية ٨ ابريل ١٩١٩

السبب : استقالة الوزارة

السن عند دخول الخدمة : ٢٣ سنة من واقع التقرير الطبى الحاصل فى ١٩ أكتوبر ١٨٨٩.

السن عند انفصاله من الخدمة : ٥٨ سنة

تاريخ تقديم طلب المعاش : ١٣ ابريل ١٩١٩

١- زكى مجاهد : الأعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشرة الهجرية جـ١ ، القاهرة ١٩٤٩.

٢- دار المحفوظات العمومية : دولاب : ٦٤ ، عين : ١ ، ملف : ٢٨٣٣٣.

سبب الرفت	مدة الخدمة يوم شهر سنة	تاريخ الرفت	تاريخ التعيين
استقالة الوزارة ومخصوم من معاليه الخمسة فى المائة وقبل المعاملة بقانون ١٥ ابريل ١٩٠٩ فى ١٨ مايو ١٩٠٩	١٩ ٧ ٣٤	٨ ابريل ١٩	٣٠ اغسطس٨٤ الماهية الشهرية ٢٥٠ ج

الصفة : وزيرا من ١٢ نوفمبر ١٩٠٨

اسم المصلحة : وزارات الأشغال والحربية والبحرية

اذن ربط معاش اسماعيل باشا سرى(1)

١٠مايو ١٩١٩ المصلحة : وزارات الأشغال العمومية والحربية والبحرية

كشف عن الخدمات المحسوبة فى المعاش

التاريخ الذى انتهت فيه الخدمة : لغاية ٨ ابريل ١٩١٩

السبب : استقالة الوزارة

السن عند الدخول فى الخدمة : ٣٣ سنة من واقع التقرير الطبى الحاصل فى ١٩ اكتوبر ١٨٨٩

السن عند الانفصال من الخدمة : ٥٨ سنة

تاريخ تقديم طلب المعاش : ١٣ ابريل ١٩١٩

قانون المعاشات الصادر فى ١٥ ابريل ١٩٠٩

سبب الرفت	مدة الخدمة المحسوبة يوم شهر سنة	تاريخ الرفت	تاريخ التعيين
استقالة الوزارة	١٩ ٧ ٣٤	٨ ابريل ١٩١٩	٣٠ اغسطس٨٤

1- دار المحفوظات : دولاب : ٦٤ ، عين : ١ ، دوسيه : ٩٣٩٦.

الصفة وزيرا من ١٣ نوفمبر ١٩٠٨
اسم المصلحة : وزارات الأشغال والحربية والبحرية
معاشا شهريا ١٠٠ جنيه إلى اسماعيل سرى باشا
اعتبارا من ٩ ابريل ١٩١٩

* * * * *

٦- أمين باشا عثمان ١٨٩٨ - ١٩٤٦م:

<u>أولا : التعريف بالملف وصاحبه :</u>

من السياسيين المصريين الذين تلقوا تعليما أوربيا ودرسوا العلوم الغربية ، فقد حصل أمين عثمان على درجة البكالوريوس فى التشريع من جامعة اكسفورد فى عام ١٩٢٣ ثم حصل على الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة باريس فى عام ١٩٢٦ وعاد إلى مصر حيث تقلد عدة مناصب مرموقة بها ، فقد عين فى وظيفة مفتش بوزارة المالية عام ١٩٢٧ وفى عام ١٩٣٠ اختاره مكرم عبيد وزير المالية ليكون سكرتيرا أول بمكتبه . وخلال هذه الفترة كان أمين عثمان وطيد الصلة بالانجليز الموجودين بمصر خاصة وانه كان متزوجا من انجليزية.

وقد نقل أمين عثمان إلى سكرتارية مجلس الشيوخ ثم وقع عليه الاختيار ليكون سكرتيرا عاما لهيئة المفاوضات الرسمية بين مصر وبريطانيا حتى تم توقيع معاهدة ١٩٣٦ كما كان وسيطا أساسيا بين الوفد والانجليز ، ونتيجة لذلك حصل على رتبة الباشوية كما منحته بريطانيا وسام الامبراطورية من رتبة فارس . وفى عام ١٩٤٢ عين أمين عثمان رئيسا لديوان المحاسبة وفى عام ١٩٤٣ عين وزيرا للمالية فى الوزارة النحاسية ولم تقتصر جهود أمين عثمان فى خدمة الانجليز على وجوده داخل السلطة بل حاول مساندة بقائهم فى مصر أيضا وهو خارج السلطة فقام بتكوين رابطة من خريجى كلية فيكتوريا لتوطيد الصداقة والتعاون بين المصريين والانجليز وقد أطلق عليها رابطة النهضة . ونتيجة لذلك فكر بعض الشبان الوطنيين فى اغتياله ، ونجحت خطتهم فى الخامس من يناير ١٩٤٦(١).

ثانيا : وثائق الملف(٢):

ملف حضرة صاحب المعالى أمين باشا عثمان

وزارة المالية – مصلحة الادارة العامة

تاريخ دخوله الخدمة : ١٩٤٣/٦/٢

المصلحة : وزارة المالية

الوظيفة : وزير

الصفة : دائم

من ٩٣٤/٦/٢ إلى ٩٤٤/١٠/٨

الدرجة : وزير

الماهية الشهرية : ٢٠٨ جنيه و ٣٣٣ مليما ابتداء من ١٩٤٣/٦/٢

وزارة المالية

رقم١ / ٩٧٦ مالية

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزاراء

توفى المغفور له أمين عثمان باشا فى ٦ يناير١٩٤٦ على أثر الاعتداء الذى وقع عليه فى اليوم نفسه وكان رحمه الله وزيرا للمالية لغاية ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وشغل قبل ذلك منصب رئيس ديوان المحاسبة ومناصب أخرى كبيرة فى الدولة.

وكان يستولى ابتداء من ٩ أكتوبر ١٩٤٤ عن مدة خدمته البالغة ٣٠ سنة و٤ شهور و٢٩ يوم على معاش شهرى قدره ٨٤ جنيه و٧٢١ مليما يؤول منه لأرملته

١- للتفاصيل انظر : د. عبد المنعم الجميعى : اغتيال أمين عثمان ودلالاته السياسية ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ١٩٨٣ – ١٩٨٤.

٢- دار المحفوظات العمومية : دولاب : ١٠٠ ، رف : ٣ ، محفظة : ٥٣١٠.

الـلادى كـاتلين جريجورى مالوى ٣١ جنيـه و٧٧٠ مليما فـى الشـهر وهو قيمة ثلاثـة أثمـان معاش زوجها – أما كريمته السيدة عائشة عثمان فلا تستحق عن الفقيد معاشا لأنها تزوجت فى حياة والدها ولو كانت غير متزوجة فكان يبلغ نصيبها فى المعاش ٣١ جنيه ١٨٠ مليما أى ربعه . كما لا يستحق فى معاشه شقيقتاه السيدتان منيرة هانم وزينب هانم طبقا لقانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الذى كان المورث معاملا به – وعلى ذلك فجزء المعاش الذى يؤول للخزانة يبلغ ٥٣ جنيه و٩٥١ مليما شهريا.

ونظرا لما أداه الفقيد من الخدمات الجليلة للبلاد وبرا لأرملته من بعده ترى اللجنة المالية منحها معاشا شهريا قدره ٤٢ جنيه وهو نصف المعاش الذى كان يتقاضاه الفقيد وذلك من تاريخ وفاته.

وتتشرف اللجنة برفع رأيها إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره.

السكرتير	الرئيس
امضاء	امضاء

فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٦

نمرة ١٥٠ – ٣٤ / ٥٣٦

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٣ مارس ١٩٤٦ على رأى اللجنة المالية المبين فى هذه المذكرة . على أن يكون المعاش الاستثنائى ٥٠ جنيه شهريا.

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقى

* * * * *

شهادة عن ورثة الموظفين أو المستخدمين

نحن الموقعين على هذا نشهد بأن المرحوم أمين عثمان باشا الذى كان وزيرا للمالية سابقا بوظيفة وزير – توفى فى ٦ يناير ١٩٤٦.

الاسم : الليدى كاتلن جريجورى مالوى

تاريخ زواجه بها : ١٠ / ٣ / ١٩٣٦

الجهة التى حصل فيها : انجلترا

الأولاد الذكور : لا يوجد

الأولاد البنات : عيشة أمين عثمان والدتها الليدى كاتلن جريجورى مالوى

تاريخ ميلادها : ٣٧/١٢/١٤

عمرها : ١٨ عاما - متزوجة

* * * * *

وزارة المالية

الموضوع : تعديل معاش حضرة صاحب السعادة أمين عثمان باشا الذى كان وزيرا للمالية وأقيلت الوزارة بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٤٤ بناء على الأمر الملكى رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٤.

يوم	شهر	سنة	
١٠	٣	١٥	من ١٩٢٤/٣/١٨ إلى ١٩٣٩/٨/١٩ وهذه المدة محققة بالاذن الصادر فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بربط معاش شهرى قدره ٤٥ جنيه و٧٥٠ مليما اعتبارا من ٣٠ أغسطس ١٩٣٩ طبقا لقانون المعاشات الصادر فى ٢٨ مايو ١٩٢٩ وقد قطع عنه هذا المعاش لغاية ١٤ فبراير ١٩٤٢ لتعيينه رئيسا لديوان المحاسبة بماهية شهرية قدرها ٢٠٨ جنيه و٣٣٣ مليما اعتبارا من ١٥ فبراير ١٩٤٢.
٢٥	٥	٢	من ٣٠ أغسطس ١٩٣٩ إلى ١٤ فبراير ١٩٤٢ مدة خلو حسبت إليه فى المعاش طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ مايو ١٩٤٢ دون منحه ماهية عن تلك المدة ولا مطالبته بدفع احتياطى عنها
١٧	٣	١	من ١٥ فبراير١٩٤٢ إلى أول يونيه ١٩٤٣ رئيسا لديوان المحاسبة ونقل لوزارة المالية اعتبارا من ٢ يونيه ١٩٤٣ لتعيينه وزيرا لها ومخصوم منه الاحتياطى بواقع ٧,٥٪ لغاية التاريخ المذكور
٧	٤	١	من ٢ يونيه ١٩٤٣ إلى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وزيرا للمالية وقد أقيلت الوزارة بتاريخ ٨ أكتوبر٤٤ بناء على الأمر الملكى

رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٤ ومخصوم منه الاحتياطي بواقع ٧,٥٪
لغاية تاريخ الاقالة ومعاملته بقانون المعاشات
الصادر في ٢٨ مايو ١٩٢٩ وخالى الطرف.

٣٩ ٤ ٣٠

عنها

٨٤جنيه و٧٣١ مليما المعاش الشهرى قيمة (١٣/٤) ٣٠ جزءا من ٥٠ على واقع ماهيته الأخيرة وقدرها ٢٠٨ جنيه و٣٣٣ مليما إلى حضرة صاحب السعادة أمين عثمان باشا وزير المالية السابق اعتبارا من ٩ أكتوبر ١٩٤٤ طبقا لقانون المعاشات الصادر في ٢٨ مايو ١٩٢٩ والأمر الملكى رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٤ وهذا المعاش قد سوى على أساس متوسط ماهياته في السنتين الأخيرتين ، وعلى أساس أن ماهيته الأخيرة ٢٥٠ جنيها في الشهر حسب ما هو وارد بالاستمارتنين رقمى ١٣٤ مكررة ع.م معدلة وعلى اعتبار انه حصل عليها من ١٩٤٣/٢/١٥ كما هو وارد أيضا بأحد هذين الكشفين. ولم يحسب له أيضا مدة الخلو في تسوية المعاش حيث إنه لم يستدل من ملف خدمته على وجود قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ مايو ١٩٤٣ القاضى بحساب مدة الخلو من ١٩٣٩/٨/٣٠ إلى ١٩٤٣/٢/١٤ لولا مناقضة سعادته في عدم حساب تلك المدة وحيث إن ديوان المحاسبة قد أوضح بكتابه المؤرخ في ٣٠ نوفمبر ١٩٤٤ رقم ٥ – ٩١/١٠/٣ أن معاش سعادته سوى على أساس ٢٣١ جنيها و٩٣٥ مليما شهريا باعتبار متوسط الماهيات التى استولى عليها في السنتين الأخيرتين وباعتبار أنه عين رئيسا لديوان المحاسبة بتاريخ ٤٣/٢/١٥ فاستحق معاشا قدره ٧٨ جنيها و٤٧١ مليما عن مدة خدمة ١٦ سنة و١١ شهرا و٤ أيام بينما سعادته عين رئيسا لديوان المحاسبة بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٤٣ كما تبين من صورة المرسوم الملكى الموجودة بملف خدمته ، وطلب الديوان تسوية المعاش على أساس الماهية الأخيرة التى مكث بها أكثر من سنتين وقدرها ٢٠٨ جنيها و٣٣٣ مليما بناء عليه قد أعيدت تسوية المعاش على أساس الماهية الأخيرة التى مكث بها أكثر من سنتين وقدرها ٢٠٨ جنيها و٣٣٣ مليما . بناء عليه قد أعيدت تسوية معاش سعادته على أساس إضافة مدة الخلو من ٣٠ أغسطس ١٩٣٩ إلى ١٤ فبراير ١٩٤٣ السالفة الذكر إلى مدة خدمته طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ مايو ١٩٤٣ الخاص بحساب هذه المدة في المعاش وعلى أساس أنه عين رئيسا لديوان المحاسبة اعتبارا من ١٩٤٣/٢/١٥ بدلا من ٤٣/٢/١٥ وبماهية شهرية قدرها

٢٠٨ جنيها و٣٣٣ مليما بدلا من متوسط ماهياته في السنتين الأخيرتين على اعتبار أن ماهيته الأخيرة ٢٥٠ جنيها شهريا فاستحق سعادته معاشا شهريا قدره ٨٤ جنيها و٧٣١ مليما كما تبين بأعلى هذا الاذن لذلك يقتضي قطع معاش حضرة صاحب السعادة أمين عثمان وزير المالية السابق اعتبارا من تاريخ ترتيبه ، وقيد معاش شهري قدره٨٤ جنيها و٧٣١ مليما بدلا منه اعتبارا من ٩ أكتوبر١٩٤٤ طبقا لقانون المعاشات الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٢٩ وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ مايو ١٩٤٣ والأمر الملكي رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤.

ديسمبر ١٩٤٤ وكيل المالية

* * * * *

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

رقم ١ / ٩٧٦ مالية

كان حضرة صاحب المعالي أمين عثمان باشا وكيلا لوزارة المالية وفي ٣٠ أغسطس ١٩٣٩ صدر مرسوم ملكي باحالته على المعاش . وقد ظل معاليه خارج الخدمة إلى أن صدر مرسوم ملكي في ١٠ فبراير١٩٤٣ بتعيينه رئيسا لديوان المحاسبة ، ولما كانت القرائن كلها تدل على أن فصل معاليه من الخدمة في سنة ١٩٣٩ كان لأسباب سياسية – وقد جرت الوزارة الحاضرة على إنصاف المفصولين سياسيا – ووافقت مبدئيا على إدخال مدد الخلو الواقعة بين فصلهم من الخدمة وعودتهم إليها على حساب المعاش دون منحهم ماهية عن تلك المدد ولا مطالبتهم بدفع احتياطي عنها – لذلك ترى وزارة المالية تطبيق هذا المبدأ على حالة حضرة صاحب المعالي أمين عثمان باشا بحيث تحتسب له المدة من ٣ أغسطس ١٩٣٩ إلى ١٤ فبراير١٩٤٣ في حساب معاشه دون منحه ماهية عن تلك المدة ولا مطالبته بدفع احتياطي عنها . وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فرأت الموافقة عليه ، وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل باقراره .

الرئيس

القاهرة في ١٦ مايو ١٩٤٣ مكرم عبيد

نمرة ٦٣ - ١/١/جا

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٦ مايو ١٩٤٣ على الاقتراح المبين فى هذه المذكرة.

رئيس الوزراء

خاتم رئاسة مجلس الوزراء — مصطفى النحاس

(امضاء)

أمر ملكى رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٤

باقالة وزارة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

عزيزى مصطفى النحاس باشا

لما كنت حريصا على أن تحكم بلادى وزارة ديمقراطية تعمل للوطن وتطبيق أحكام الدستور نصا وروحا وتسوى بين المصريين جميعا فى الحقوق والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب فقد رأينا أن نقيلكم من منصبكم.

وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم أداؤه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتكم.

صدر بقصر عابدين فى ٢١ شوال ١٣٦٣(٨ أكتوبر ١٩٤٤)

صورة طبق الأصل — فاروق

* * * * *

بلدية اسكندرية - قسم المستخدمين

حضرة صاحب العزة سكرتير عام مجلس الوزراء

ايماء لخطاب عزتكم رقم ٣٥ - ١٥/١ المؤرخ ٢٣ فبراير الجارى يسرنى أن أبلغ عزتكم الموافقة على انتداب حضرة أمين عثمان أفندى مدير قسم الايرادات سكرتيرا عاما لهيئة المفاوضات الرسمية.

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام

٢٦فبراير ١٩٣٦ — المدير العام

رئاسة مجلس الوزراء

حضرة صاحب السعادة المدير العام لمجلس بلدى الاسكندرية

أتشرف بإحاطة سعادتكم علما انه قد وقع الاختيار على انتداب حضرة أمين عثمان أفندى مدير قسم الايرادات ببلدية الاسكندرية سكرتيرا عاما لهيئة المفاوضات الرسمية ، وقد وافق دولة الرئيس على ذلك. فالمرجو الترخيص له بمباشرة أعماله فى القاهرة حتى نهاية المأمورية.

السكرتير العام لمجلس الوزراء

القاهرة فى ٢٣ فبراير ١٩٣٦

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

التحق أمين عثمان أفندى بخدمة الحكومة فى سنة ١٩٢٤ وعين مندوبا فى قسم قضايا وزارة الأشغال بماهية ١٥ جنيه فى الدرجة السادسة ثم زيدت ماهيته إلى ٣١ جنيها فى أول مارس سنة ١٩٢٦.

وفى أكتوبر سنة ١٩٢٧ نقل إلى وزارة المالية فى وظيفة مفتش وبقى فى الدرجة السادسة إلى أن رقى إلى الخامسة من أول مايو ١٩٢٨ بماهية ٣٦ جنيه ويحل موعد علاوته التالية فى أول أكتوبر ١٩٣٠ وقد وقع عليه الاختيار أخيرا ليكون سكرتيرا أول فى مكتب وزير المالية – حضرته حاصل على الشهادات الآتية:

١- شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان سنة ١٩١٨

٢- درجة بكالوريوس فى التشريع من أكتوبر ١٩٢٣

٣- جاز بنجاح امتحان Barrister at Law فى لندن

٤- دكتوراه فى العلوم السياسية والاقتصادية من جامعة باريس ١٩٢٦.

وقد قدم طلبا أوضح فيه أن الشهادات الدراسية التى بيده كانت تخول له حق التعيين فى الدرجة الخامسة منذ البداية لو انه التحق بخدمة وزارة المعارف ، وكان من الجائز ترقيته إلى الدرجة الرابعة بعد أربع سنوات من تاريخ تعيينه لذلك يلتمس تسوية حالته على الأساس المتقدم.

ترى اللجنة ترقيته إلى الدرجة الرابعة

الرئيس

مكرم عبيد

يناير ١٩٣٠

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢٣ يناير ١٩٣٠ على ترقية أمين أفندى عثمان إلى الدرجة الرابعة بماهية قدرها أربعون جنيها شهريا من تاريخ قرار المجلس.

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

* * * * *

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

بما انه قد وقع اختيار حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الهيئة الوسمية للمفاوضات على أمين عثمان أفندى مدير قسم الايرادات بمجلس بلدى الاسكندرية الذى يتقاضى ماهية شهرية قدرها ٧٠ جنيها فى الدرجة الثانية ليكون سكرتيرا عاما للهيئة المذكورة ، وقد اقترح دولته نقله من وظيفته المذكورة إلى سكرتارية مجلس الشيوخ ومنحه ماهية قدرها ١٣٠٠ جنيها سنويا من الدرجة الأولى.

رئيس مجلس الوزراء

على ماهر

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢٧ فبراير١٩٣٦ على ما جاء فى هذه المذكرة وقد أبلغنا وزارتنا الداخلية والمالية على هذا القرار.

رئيس مجلس الوزراء

على ماهر

* * * * *

الرتب والنياشين

قد تفضل مجلس الوصاية الموقر بالانعام فى ١٥ فبراير ١٩٣٧ على حضرة صاحب السعادة أمين عثمان باشا رتبة الباشوية وذلك لمناسبة إبرام معاهدة الصداقة والتحالف بين بريطانيا العظمى وبناء عليه يقتضى حفظ هذا فى ملف الخدمة.

١٣مارس ١٩٣٧ مراقب الادارة والتوريدات

* * * * *

وزارة المالية

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

لا يسعنى بعد أن تم إعداد وتنفيذ مشروع تحويل الدين العام من دين دولى إلى دين داخلى، لا يسعنى بعد ذلك وإزاء هذا النجاح العظيم الذى لقيه هذا المشروع إلا أن أتقدم إلى مجلس الوزراء بطلب مكافأة من عاونونى فى هذا الإعداد والتنفيذ من موظفى وزارة المالية بجهودهم الاستثنائية الكبيرة معاونة عظيمة صادقة كان لها أثرها البارز فى نجاح المشروع.

وزيـــر الماليـة

نمرة ١٥٠/ -١١-٩٤٥

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٦ ديسمبر ١٩٤٣ على ما جاء فى هذه المذكرة وقرر المجلس تهنئة وشكر حضرة صاحب المعالى أمين عثمان باشا وزير المالية على الجهود التى بذلها فى تنفيذ مشروع القرض بنجاح تام.

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

* * * * *

مرسوم بتعديل تأليف الوزارة

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ٢٦ مايو ١٩٤٢ بتأليف الوزارة، وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء، وسمنا بما هو آت

مادة ١ – قبلت استقالة كامل صدقى باشا وزير المالية

محمد عبد الهادى الجندى باشا وزير الأوقاف.

مادة ٢ – عين محمد فؤاد سراج الدين باشا وزيرا للزراعة ووزيرا للداخلية مع قيامه مؤقتا بأعمال وزارة الشئون الاجتماعية.

الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وزير الشئون الاجتماعية وزيرا للأوقاف

الأستاذ مصطفى نصرت وزير الوقاية المدنية وزيرا للزراعة

أمين عثمان باشا رئيس ديوان المحاسبة وزيرا للمالية

فهمى حنا ويصا بك عضو مجلس الشيوخ وزيرا للوقاية المدنية

مادة ٣ – على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم صدر بقصر عابدين فى ٢٩ جمادى الأولى ١٣٦٢ الموافق ٢ يونيه ١٩٤٣.

فاروق

بأمر صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

* * * * *

قرار وزارى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٨ الصادر فى ١٧ يوليو سنة ١٩٢٣ باقرار تصفية أملاك سمو الخديو السابق عباس حلمى باشا وتضييق ماله من حقوق.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٣ المعين للجهة الحكومية المنصوص عليها فى المادة الرابعة من القانون السالف الذكر.

وبعد الاطلاع على القرارات الوزارية المختلفة الصادرة بتشكيل لجنة تصفية أملاك سمو الخديو ونظر لتغيب حضرة صاحب السعادة عبد الرازق أبو الخير باشا وكيل المالية ورئيس لجنة التصفية فى مأمورية رسمية للخارج.

قرر ندب حضرة صاحب السعادة أمين عثمان باشا وكيل المالية رئيسا للجنة تصفية أملاك سمو الخديو السابق لحين عودة سعادة عبد الرازق أبو الخير من الخارج.

٢٢ سبتمبر ١٩٣٨

الفصل الرابع

أوراق خدمة وربط معاش السير ألدون جورست

التعريف بالملف وصاحبه:

يتكون الملف من ٥٠ ورقة اقتصرنا على نشر المهم منها:

ومن أوراق هذا الملف يتضح أن جورست من أصحاب الخبرة بشئون مصر حيث عمل فى عدة وظائف بها قبل توليه مكان كرومر، أهمها منصب المستشار فى نظارتى الداخلية والمالية، وترجع أسباب تولية جورست إلى أنه فى أعقاب حادثة دنشواى رأت الحكومة البريطانية ضرورة انقاذ سمعتها أمام العالم المتمدن فقامت بإقصاء اللورد كرومر الذى ظل يشغل منصبه كمعتمد بريطانى فى مصر فى الفترة من ١٨٨٣ إلى ١٩٠٧ وكان خلالها الحاكم المطلق لمصر، وعينت مكانه السير ألدون جورست ليطبق سياسة جديدة من شأنها المحافظة على مصالح بريطانيا فى مصر بطريقة أكثر دبلوماسية(١).

وقد قدم جورست أوراق اعتماده إلى الخديو فى قصر رأس التين بالاسكندرية فى ١٦ مايو ١٩٠٧ فرحب به الخديو. وقد أغمض جورست عينه عن كثير من المسائل التى ترضى الخديو (الأوقاف - الرتب والنياشين) حتى يشن حربا ضارية على الحركة الوطنية خاصة الحزب الوطنى ويكوِّن ضدها جبهة تشمل القصر والحكومة معا واستمر جورست على سياسته حتى توفى فى ١٢ يوليو ١٩١١ على أثر مرض قصير، وتولى بعده اللورد كتشنر الذى قلب سياسة الوفاق رأسا على عقب.

١- د. عبد المنعم الجميعى: الخديو عباس الثانى والحزب الوطنى ص ٣١١.

ثانيا : أوراق الملف :

نظارة المالية

قلم توكيل المالية

بيان خدامات جناب المستر غورست

ديانة المستخدم : مسيحى

ملحوظات خاصة بسلوك المستخدم

إلى	من	ماهية	مصلحة	
ديسمبر٩٠	١٠ نوفمبر٩٠	٨٣,٣٣٣	المالية	صدر قرار من ناظر المالية فى ١٠ نوفمبر٩٠ بتعيين جنابه مراقبا للأموال المقررة من تاريخ القرار
مراقب الأموال المقررة				براتب سنوى ألف جنيه لم يتأشر على اسمه شيء مدة السنة سوى
ديسمبر٩١	يناير٩١	٨٣,٣٣٣	المالية	انه ورد إعلان من الأموال المقررة نمرة ٦١٨ بأن عمره ثلاثين سنة
يوليه ٩٣	يناير ٩٣			عاد للأشغال فى ٩ يونيه ٩٣ والمدة التى صرفت ٣٧ يوم وشهر
ديسمبر٩٣	أغسطس٩٣	وكيل المالية		صدر دكريتو فى ١٩ يوليو ٩٣ ومذكرة من مجلس النظار فى ٣١ منه بنقل جنابه من مراقبة الأموال المقررة إلى وظيفة وكيل المالية اعتبارا من أول أغسطس ٩٣ وضم على ماهيته ٤١,٦٦٧ جنيها شهريا لابلاغها

١٢٥ جنيها من أول أغسطس
١٨٩٣.
ديسمبر٩٤ ٣نوفمبر٩٤ ١٦٦,٦٦٦ مستشار الداخلية جنابه منقول
من توكيل نظارة المالية وجار
قيد استحقاقه من التاريخ
المذكور التالي بتاريخ رفته
من المالية ويستقطع من
الماية خمسة شهريا.
ديسمبر٩٥ ١ يناير٩٥ ١٦٦,٦٦٦ ,, ,, شرحه
٣١ديسمبر٩٦ أول يناير ٩٦ ١٦٦,٦٦٦ ,, ,, تحريرا في ٣ مايو ١٨٩٦
بناء على الأمر العالي الصادر
بتاريخ ٣٠ أكتوبر١٨٩٨ بنقل
٣١ديسمبر٩٧ أول يناير٩٧ ١٦٦,٦٦٦ ,, ,, جنابه مستشارا لنظارة المالية
اعتبارا من أول سبتمبر ٨٩٨
٣١أغسطس٩٨ أول يناير٩٨ ١٦٦,٦٦٦ ,, ,, كالأمر العمومي نمرة ٣٠٣ في
سنة ٨٩٨ ويستقطع من الماية
خمسة شهري.

ديسمبر٩٨ أول سبتمبر٩٨ ١٦٦,٦٦٦ المشار إليه كان مستشارا
لنظارة
ديسمبر٩٩ يناير ٩٩ ١٦٦,٦٦٦ الداخلية وصدر دكريتو خديو
رقم
ديسمبر٩٠٠ يناير٩٠٠ ١٦٦,٦٦٦ ٣٠ أكتوبر ١٨٩٨ بتعيينه
ديسمبر٩٠١ يناير٩٠١ ١٦٦,٦٦٦ مستشارا ماليا لدى الحكومة
مستشار مالي لدى الحكومة المصرية المصرية من أول سبتمبر١٨٩٨
(المالية) بدلا من المستر بلمر واعتبرت
ديسمبر٩٠٢ يناير٩٠٢ ١٦٦,٦٦٦ ماهيته في السنة ٣٠٠٠ جنيه كما

ديسمبر٩٠٣	يناير٩٠٣	١٦٦,٦٦٦	كان مرتبا لسلفه يخصم منها
آخر ابريل٤	يناير١٩٠٤	١٦٦,٦٦٦	المائة خمسة.

ماهية جنابه من يوم ١٣ مارس ١٩٠٤ تاريخ تعين خلفه المستر كوربت حسبت على بند ٢ مصاريف سايره الاستشاره المالية وذلك بقرار نظاري رقم ١٦ شهر ٤.

قررت اللجنة المالية في ٢٥ ابريل ١٩٠٤ ان جناب الموما إليه كان مكلفا بمأمورية خصوصية وماهيته تصرف على الميزانية من المصروفات الغير منظورة من يوم ١٣ مارس ١٩٠٤ لغاية انفصاله من الخدمة نهائيا لغاية ٣٠ ابريل ١٩٠٤.

كشف ببيان مدة خدامة جناب السير الدن غورست المستشار المالي السابق الذي انفصل لتعيين بدله بمقتضى أمر عالي صادر في ١٣ مارس ١٩٠٤

يوم	شهر	سنة	ملحوظات وأسباب الرفت في كل دفعه
٢١	٥	١٣	ولو أن انفصال جنابه كان بمقتضى الأمر العالي في ١٣ مارس ١٩٠٤ لكن اللجنة المالية قررت في ٢٥ ابريل ١٩٠٤ ان جنابه كان مكلفا بمأمورية خصوصية وماهيته تصرف على الميزانية من المصروفات الغير منظورة من يوم ١٣ مارس ١٩٠٤ لغاية انفصاله من الخدمة نهائيا لغاية ٣٠ ابريل ١٩٠٤ ويستقطع من الماهية المائة خمسة.
٢١	٥	١٣	

تاريخ الرفت : ٣٠ ابريل ١٩٠٤

تاريخ التعيين : ١٠ نوفمبر ١٨٩٠

الماهية الشهرية : ١٦٦ جنيها و٦٦٦ مليما

أخيرا مستشارا للمالية

* * * * *

Eldon Gorest

Nous, Khedive d'Egypte

Sure la proposition de Notre Ministre des Finances A l'avis esnforme de Notre Conseil des Ministres

Decretons

Article premier

Monsieur J . Gorst , Controleur des Contribution Directes est nomme' Lous - Le secretaire d'Etat au Ministre des Finances .

Article 2

Notre Ministre des Finances est charge' de l'eseicution du present Decree .

Fail au Palais de Ras-el tine , le 19 Juilled 1892 .

Abbas Hilmy

ترجمة دكريتو خديو صادر فى ١٩ يوليو ١٨٩٢

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار نأمر بما هو أت

المادة الأولى

يتعين المسيو جورست مراقب الأموال المقررة وكيلا لنظارة المالية

المادة الثانية

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسراى رأس التين فى ١٩ يوليو ١٨٩٢ الموافق ٢٥ ذى الحجة ١٣٠٩

٢٦ يوليو ٩٦ عباس حلمى

* * * * *

نظارة المالية

ادارة الأموال المقررة

إلى ادارة عموم الحسابات

مرسل طى هذا صورة القرار الصادر من دولتلو أفندم ناظر المالية رقم ١٠ نوفمبر ٩٠ القاضى بتعيين جناب المستر جورست مراقبا للأموال المقررة براتب سنوى قدره ألف جنيه لحفظ الذى يتخصص له خدامات جنابه

١٣ ر سنة ٣٠٨

٢٥ نوفمبر ٩٠

* * * * *

نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

السكرتارية

إلى قلم المستخدمين

حيث ان جناب المستر جورست قد تعين بمقتضى القرار الصادر من دولتلو أفندم ناظر المالية بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٨٩٠ مراقبا للأموال المقررة براتب سنوى قدره ألف جنيه اعنى مبلغ ٨٣,٣٣٣ جنيها شهريا فبناء عليه يعتمد قيد ذلك المبلغ لجنابه على وجهما توضح تنفيذا لما تقرر اعتبارا من تاريخ القرار المشار إليه المرفق صورته أحد الورقتين طيه.

ويحفظ هذا بملفه الخصوصى.

٣٠ نوفمبر ٩٠

وكيل المالية

* * * * *

نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية   بخصوص : ارسال ملف جناب المستر

ادارة عموم المحاسبة   غورست مستشار الداخلية

قلم المستخدمين

نمرة ٣٨ ١٥١أ

داخلية وكيلى سعادتلو أفندم

وردت مكاتبة من رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٤ نوفمبر١٨٩٤ لمدة ٣٧٨ افرنكى ومعها نسخة الأمر العالى الرقيم ٣ نوفمبر١٨٩٤ الصادر بتعيين جناب المسيو غورست وكيل نظارة المالية مستشارا لنظارة الداخلية وطبقا للأمر المثنى عنه قد صار رفت استحقاق جنابه من وكالة المالية لغاية يوم ٢ نوفمبر١٨٩٤ فلزم ترقيمه لسعادتكم للاحاطة بما ذكر.

١٩ نوفمبر ١٨٩٤   مراقب حسابات مصرية

* * * * *

ترجمة دكريتو خديو صادر فى ١٩ يوليو ١٨٩٣

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار نأمر بما هو آت

المادة الأولى

يتعين المسيو جورست مراقب الأموال المقررة وكيلا لنظارة المالية

المادة الثانية

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا.

صدر بسراى رأس التين فى ١٩ يوليه ١٨٩٣

(٢٥ ذى الحجة ١٣٠٩)

٣٦ يوليو ٩٦   عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية الفخيمة

بالنيابة عن رئيس مجلس النظار

ناظر المالية

عبد الرحمن رشدى

ترجمة أمر عال

نحن خديو مصر

المادة الأولى

عين المستر غورست المستشار بنظارة الداخلية مستشارا ماليا لدى حكومتنا من أول سبتمبر ١٨٩٨ بدلا من السير الوين بالمر الذى استعفى.

المادة الثانية

على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسراى رأس التين فى ٣٠ أكتوبر ١٨٩٨

عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

مصطفى فهمى

* * * * *

نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصريه بخصوص

ادارة المحاسبه العموميه

قلم مستخدمين

نمرة

اعلان

الى قلم مستخدمين

حيث قد اشير بالدكريتو الخديوي رقم ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٩٢ عن تعيين المستر غورست المستشار في نظارة الداخلية مستشارا ماليا لدى الحكومة المصرية من اول سبتمبر سنة ١٨٩٨ بدلا من السير الوين بالمر المستقيل فالمرجو قيد جناب المومى اليه من التاريخ المحكي عنه على وظيفته الجديدة بماهية ٦٦٦ مليم ١٦٦ جنيه شهريا بواقع ٢٠٠٠ جنيه سنويا كما كان مرتبا لسلفه ولديه توقيع ادراجه

١٨٩٨

اول نوفمبر سنة ١٨٩٨

اول
١٨

ترجمة خطاب محرر بلو ندره من جناب السير الدن غورست إلى سعادة ناظر المالية بتاريخ ٣١ يوليه ١٩٠٤

تشرفت بورود خطاب سعادتكم الرقيم ١٣ يوليه الذي به اخبرتموني أن حكومة الجناب العالي رتبت لي معاشا سنويا قدره ٥٠٠ جنيه وأرجو سعادتكم تبليغ مزيد تشكراتي إلى مجلس النظار نظرا لما تقرر منه لأجلي وردا على الفقرة الثانية من خطابكم أكون ممنونا لسعادتكم إذا تكرمتم بتسليم السركي للبنك الملوكي العثماني بمصر الذي وكلته في قبض المتأخر منه.

ومني لسعادتكم مزيد الاحترام.

سركي معاش جنابه سلم لمندوب البنك

في أول أغسطس ١٩٠٤

* * * * *

July 1 , 1907

Monsier le Ministre

I have the honour to inform your excellency that, while I continue to hold the appointment of British Agent and Consul General in Egypt , I desire to renounce the pension which the council of Ministers , by their decision of June 14 th, 1904 , awarded me in consideration of my services with the Egyptian Government . I shall , therefore , be abliged if your Excellency will issue the necessary instructions for the suspension of my pension until such time as my present appointment may terminate .

I avail myself of this appartunity to renew your Excellency the assurance of my high consideration .

إفادة من السير الدن جورست رقم أول يوليو ١٩٠٧ يطلب بها ايقاف صرف المعاش المصرح به إليه بموجب قرار مجلس النظار الرقيم ١٤ يونيه ٩٠٤ ما دام جنابه شاغلا وظيفة جنرال دولة بريطانيا بمصر ويطلب اعطاء التعليمات اللازمة بهذا الشأن.

His Excellency ,
Ahmed Mazloum Pasha

ACCOUNTS M. of F. – ٦ خصوصي

MINUTE

SUBJECT:

No.

مذكره

جناب السير الدن غورست الذي كان مستشار مالي مربوط له معاش
بمبلغ ٦٦٦ قرش ٤١ مليم بمقتضى ٥٢٠٤ سلطاني بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٨٨٧ وقرار مجلس
النظار الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ٩٠٤ وكان محول صرفه للبنك العثماني ثم ورد جواب
من جنابه في اول نوفمبر سنة ٩٠٧ لنظارة المالية يطلب به ايقاف صرف معاشه مادام
شاغلا وظيفة قنصل جنرال دولة بريطانيه بمصر واوقف فعلا من يوليه سنة ١٩٠٧
وحيث ان جنابه توفي ولم يرد لنا علم من المالية اخطار بتاريخ وفاته
فيلزم التصحيح برفت معاشه بصفة موقتة لاجل تنزيل معاشه من ربط المعاشات
١٢ اكتوبر سنة ٩١١

12. X/911

يصير رفت معاشه موقتا وتستعلم
عن تاريخ وفاته من المالية

Sir Eldon Gorst est mort le 12 Juillet 1911

السير الدن غورست توفي بتاريخ ١٢ يوليو سنة ١٩١١
الامضا: سيدروس

وارد ضمن افادة المالية رقم ... نوفمبر سنة ٩١١ نمرة ...

اشر بذلك ... ٦١ ... ١٥١ ... نوفمبر سنة ٩١١
...

الخاتمة

ومما سبق يتضح أن ملفات الخدمة وربط المعاش Pension Folders يمكن أن تكون قيمتها التاريخية ذات فائدة كبيرة إذا أحسن الباحث الإفادة منها ، فعن طريقها يستطيع أن يتعرف على خط السير الوظيفي للشخصية التى يتعرض لها ، ومدى التزامه بعمله ، والوظائف التى تولاها ، كما يستطيع أن يتعرف على جذور هذه الشخصية ، وانتمائها الطبقى.

والجدير بالملاحظة أن أصحاب هذه الملفات كانوا فى معظمهم من الحقوقيين الذين درسوا القانون ، فمنهم من تولى رئاسة الوزارة ، ومنهم من تولى رئاسة أحد الأحزاب ومنهم من شارك فى إحدى الوزارات ومنهم من كانت بصماته واضحة فى تاريخ مصر . ويكفى أن نذكر من هؤلاء حسين رشدى ، ومحمد سعيد ، ويحى ابراهيم ، وتوفيق نسيم ، وأحمد ماهر ، وعلى ماهر ، وعبد الخالق ثروت ، واسماعيل صدقى ، ومصطفى النحاس وغيرهم.

كما يتضح أن العديد من هؤلاء لم تكن جذورهم مصرية فنوبار باشا أرمنى الأصل، ومحمد شريف باشا تركى الأصل ، ومصطفى باشا فهمى من أسرة تركية ، وعثمان رفقى شركسى الأصل ، ورياض باشا من أصل اسرائيلى ، وحسين رشدى ينحدر من إحدى الأسر الألبانية التى وفدت إلى مصر.

ومع ذلك فقد قدم بعض هؤلاء العديد من الخدمات لمصر بجدية واخلاص لا تقل عن خدمة أى مصرى لها . ويجب ألا نغفل أن ولاء هؤلاء للحكام من أسرة محمد على كان أوضح من ولائهم لمصر.

الفهـــرس

الفصل الثالث

الفصل الرابع